

تطور بحوث المحاسبة المالية
فى علاقتها بمناهج البحث العلمى
(١٩٢٦ - ١٩٨٦)

دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة - جامعة طنطا

إهداء

**الى رواد ومفكرى المحاسبة المالية الاوائل
اهدى هذا البحث
الذى كان فى يوم من الايام مجرد أمنية**

الباحث

محتويات البحث

- ١ - مقدمة تاريخية عن المحاسبة كمهنة وكعلم
 - ٢ - هدف البحث
 - ٣ - منهج البحث
 - ٤ - فروض البحث
 - ٥ - تنظيم البحث
 - ٦ - مناهج البحث العلمى فى المحاسبة
 - ٧ - بحوث المحاسبة المالية قبل عام ١٩٢٦
 - ٨ - المرحلة الاولى لبحوث المحاسبة المالية (١٩٢٦ - ١٩٦٧) - المدخل العيارى
 - ٨ / ١ استخدام النموذج العيارى فى بحوث المحاسبة المالية
 - ٨ / ٢ البحث عن نظرية للمحاسبة
 - ٨ / ٣ البحث عن الدخل الحقيقى - التفسير العيارى للسياسات المحاسبية
 - ٨ / ٣ / ١ مقدمة
 - ٨ / ٣ / ٢ السياسة المحاسبية
 - ٨ / ٣ / ١ من المسئول عن وضع السياسات المحاسبية
 - أولا - تجربة الولايات المتحدة
 - ثانيا - تجربة جمهورية مصر العربية
 - ٨ / ٣ / ٣ عدم الاتفاق بين الباحثين حول بدائل السياسات المحاسبية وطرق تطبيقها
 - ٨ / ٤ المرحلة الأولى لبحوث المحاسبة المالية : خلاصه
-
- ٩ - المرحلة الثانية لبحوث المحاسبة المالية - (١٩٦٨ - ١٩٧٧) - المدخل الوصفى
 - ٩ / ١ مقدمة
 - ٩ / ٢ النموذج الوصفى
 - ٩ / ٣ أنواع بحوث المرحلة الثانية
 - ٩ / ٣ / ١ مقدمة
 - ٩ / ٣ / ٢ بحوث سوق رأس المال الكفاء فى علاقتها بالمعلومات والسياسات المحاسبية

- ١ / ٢ / ٣ / ٩ المقصود بسوق رأس المال الكفاء وأشكاله.
- ٢ / ٢ / ٣ / ٩ بحوث المحاسبة المالية المتعلقة بسوق رأس المال الكفاء
- ٣ / ٢ / ٣ / ٩ النتائج العامة لبحوث سوق رأس المال الكفاء فى علاقتها بالمعلومات والسياسات المحاسبية.
- ٣ / ٣ / ٩ بحوث نماذج التنبؤ بالافلاس باستخدام المعلومات المحاسبية
- ١ / ٣ / ٣ / ٩ الدراسات التطبيقية لبحوث نماذج التنبؤ بالافلاس
- ٢ / ٣ / ٣ / ٩ الدراسات النظرية لنماذج التنبؤ بالافلاس
- ٤ / ٣ / ٩ بحوث محاسبة الأصول البشرية
- ١ / ٤ / ٣ / ٩ مقدمة
- ٢ / ٤ / ٣ / ٩ نماذج تقويم الأصول البشرية
- ١ / ٢ / ٤ / ٣ / ٩ نماذج تعتمد على طرق التقويم المتعارف عليها
- ٢ / ٢ / ٤ / ٣ / ٩ نماذج تعتمد على استخدام النظريات الاقتصادية
- ٣ / ٢ / ٤ / ٣ / ٩ نماذج تعتمد على استخدام نظريات علم السلوك
- ٣ / ٤ / ٣ / ٩ تقييم بحوث محاسبة الأصول البشرية
- ٤ / ٩ المرحلة الثانية لبحوث المحاسبة المالية : خلاصة

١- المرحلة الثالثة لبحوث المحاسبة المالية - (١٩٧٨ - ١٩٨٦) - المدخل الايجابى

- ١ / ١. مقدمة
- ٢ / ١. منهج البحث العلمى فى بحوث المرحلة الثالثة
- ١ / ٢ / ١. النموذج الايجابى
- ٢ / ٢ / ١. الاطار العام لنظرية تكلفة الوكالة
- ١ / ٢ / ٢ / ١. مفهوم علاقات الوكالة فى اللغة والقانون والتشريع
- ٢ / ٢ / ٢ / ١. ماهية نظرية تكلفة الوكالة
- ٣ / ٢ / ٢ / ١. مصادر مشاكل الوكالة
- ٤ / ٢ / ٢ / ١. تكاليف الوكالة
- ٣ / ١. أنواع بحوث المحاسبة المالية فى المرحلة الثالثة
- ١ / ٣ / ١. بحوث المحاسبة المالية التى ركزت على تطوير نظرية ايجابية لوضع واختيار السياسات المحاسبية.

١ / ١ / ٣ / ١. الاطار العام لنظرية المحاسبة (الاجابية)
٢ / ١ / ٣ / ١. أنواع بحوث تطوير نظرية ايجابية لوضع واختيار السياسات
المحاسبية.

١ / ٢ / ١ / ٣ / ١. بحوث ركزت على التحليل الايجابي لاختيار الادارة العليا
لبدائل وطرق السياسات المحاسبية بافتراض وجود
استراتيجية للادارة العليا في اختيارها.

٢ / ٢ / ١ / ٣ / ١. بحوث ركزت على التحليل الايجابي لاختيار الادارة العليا
لبدائل وطرق السياسات المحاسبية بافتراض عدم
وجود استراتيجية للادارة العليا في اختيارها.

٣ / ١ / ٣ / ١. الفروق الاساسية بين بحوث النظرية العيارية للمحاسبة
والنظرية الايجابية للمحاسبة.

٢ / ٣ / ١. بحوث المحاسبة المالية التي ركزت على الآثار الاقتصادية للمعلومات
والسياسات المحاسبية.

٣ / ٣ / ١. بحوث ركزت على التحليل الايجابي للطلب والعرض لنظريات المحاسبة
وللمعلومات المحاسبية والمهنة ذاتها.

١ / ٣ / ٣ / ١. البحث الذي قدمه Watts and Zimmerman

٢ / ٣ / ٣ / ١. البحث الذي قدمه Benston

٤ / ٣ / ١. بحوث المرحلة الثالثة : خلاصة

١١ - خلاصة البحث ونتائجه

بسم الله الرحمن الرحيم

تطور بحوث المحاسبة المالية في علاقتها بمناهج البحث العلمي * (١٩٢٦ - ١٩٨٦)

١ - مقدمة تاريخية عن المحاسبة كمهنة وكعلم

أن دراسة وتحليل وتتبع تاريخ المحاسبة على المستوى الأكاديمي والمستوي المهني يساعد الباحثون على فهم ماضيها وحاضرها والتنبؤ بمستقبلها ، كما أن الربط بين بحوث المحاسبة المالية ومناهج البحث العلمي يساعد في أن تصبح المحاسبة علما له قوانينه وليست فنا له قواعده.

وفي محاولة من الباحث لتحديد بداية المحاسبة كمهنة وجد أن أول جمعية تكونت للمحاسبين كان يطلق عليها The Colegio Cleil Raxonati .
ولقد تكونت هذه الجمعية في إيطاليا عام ١٥٨١ وكان أعضاء هذه الجمعية عبارة عن بعض المشتغلين بوظائف ماسكي الدفاتر سواء في الحكومة أو في مشروعات القطاع الخاص أي أن أعضاء هذه الجمعية لم يكونوا محاسبين مهنيين ، ولقد حددت دائرة المعارف الأمريكية المعروفة باسم (Funk & Wagnalls New Encualopedia)

تاريخ بدء مهنة المحاسبة بعام ١٧٤٢ ولقد ذكرت في تلك الفقرة التالية : (١)
"Accounting as a profession must neverless have had a firm foothold in Italy by 1742 , for in that year the city of Milan established a scale of legal fees for accounts"

كما تشير نفس دائرة المعارف على أن أول جمعية مهنية للمحاسبين تكونت في بريطانيا في عام ١٨٢٥ ، أما في الولايات المتحدة فقد تكون " مجمع المحاسبين العموميين الأمريكيين " في عام ١٨٨٧ . (٢)

أما بالنسبة لعدد المحاسبين فتشير السجلات التاريخية التي أنه في عام ١٧٩٠ كان هناك

خمس محاسبين قانونيين فى بريطانيا، وفى عام ١٨٢٢ زاد العدد حيث أصبح حوالى سبعة وثلاثون محاسباً قانونياً.

أما فى مصر فقد ظلت مهنة المحاسبة دون قانون أو تنظيم حكومى أو مهنى يحكمها حتى صدر فى ٢٤ ابريل ١٩٤٦ مرسوم ملكى بإنشاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، (٣) وفى بداية الخمسينات تدخل المشرع المصرى أيضاً لتنظيم المهنة وصدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الذى نص على عدم مزاوله المهنة الا لمن كان اسمه مقيداً بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة التجارة ووضع هذا القانون قيوداً معينة للقيود فى هذا السجل. (٤)

أما بالنسبة لبداية المحاسبة كعلم فيمكن اعتبار عام ١٤٩٤ كبداية لادخال أول مفهوم محاسبى وهو "القيود المزوج فى المحاسبة" ويقول الدكتور حسين عامر شرف مايلى: (٥)
"من الناحية الأكاديمية يرجع الفضل فى نشر نظام القيد المزوج الي كتاب Summadi Arithmetic الذى أصدره Paciolo فى سنة ١٤٩٤ ، ومن المعلوم أن هذا الكتاب كان فى أساسه كتابات فى الرياضيات ولقد أشار Paciolo فى مقدمة رسالته الي المخطوط الذى أصدره Scripiuris وعنوانه Cmputicet سنة ١٤٥٨ باعتبارها واحد من المراجع فى الموضوع.....".

أما Hendrikson فإنه يرى أن تاريخ المحاسبة يرجع الى عام ٣٦٠٠ قبل الميلاد وأن أصول بعض المفاهيم المحاسبية ترجع الى أيام الاغريق والرومان الأولى. (٦).
ومن الأنصاف أن يذكر الباحث أن التاريخ يحدثنا على أن هناك مفاهيم وقواعد محاسبية نشأت فى ايران ، فعلى سبيل المثال تذكر الباحثة الايرانية Forought خصائص المحاسبة ونطاقها فى ايران فى عام ١٩٠٠ كما يلى: (٧)

- a - Based on numerical system Known as "Sliah"..
- b - Treatment of each transaction with transaction with a given entity as a separate venture.
- c - It was included some concepts such as modified cash basis, modified single-entity no, periodic financial statement, ... no distinction between ownership and management.

وكان النظام المحاسبى فى ايران يستخدم فى ذلك الوقت نوعين من الدفاتر وهما دفتر اليومية ودفتر الأستاذ وكان دفتر اليومية عبارة عن صفحتين متقابلتين وكل صفحة مقسمة الى عمودين أى عبارة عن أربع خانات لأربع عمليات رئيسية فى ذلك الوقت وهى البضاعة الداخلة Incoming Merchandise والبضاعة الخارجة outgoing Merchandise والنقدية المستلمة

Cash Receipts والتقديرة المدفوعة Cash payments.

وهكذا يمكن القول أن المحاسبة في بداية نشأتها كانت فنا وكانت بمعنى "امسك الدفاتر" ، ولكنها تطورت في السنوات الستين الأخيرة ولقد ساهم في هذا التطور قيام الجامعات في الدول المختلفة وخاصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة بمنح درجات علمية في هذا الفرع من فروع المعرفة، كما ساهمت هذه الجامعات وغيرها من الجمعيات العلمية والمهنية في إصدار المجلات العلمية في مجال المحاسبة، مما اضطر الباحثون الى البدء في استخدام مناهج البحث العلمي في بحوثهم وبالتالي بدأت المحاسبة في التقليل من الاعتماد على قواعد الفن ومحاولة الاعتماد أكثر على قوانين العلم، ويرى الباحث أن نقطة البدء في اتجاه المحاسبة نحو "العلمية" هو صدور The Accounting Review التي أصبحت - الان - من أوسع المجلات العلمية انتشارا ليس فقط في مجال المحاسبة ولكن بين المجلات العلمية الخاصة بمجالات التجارة والاقتصاد.

٢ - هدف البحث :

الهدف من هذا البحث هو عمل مسح شامل (٨) Comprehensive Survey لبحوث المحاسبة المالية في الفترة من ١٩٢٦ حتى ١٩٨٦ ثم تقييم وتحديد سلوك واتجاهات هذه البحوث مع ربطها بمناهج البحث العلمي لاستخلاص بعض النتائج الهامة والتنبؤ باتجاهات هذه البحوث في السنوات القادمة.

٣ - منهج البحث :

أى باحث يحاول الكتابة في مثل هذا النوع من البحوث يواجه بعض الصعوبات وعليه أن يتخذ قرارات لحظها قبل البدء في العمل ولقد قابل الباحث الأربع صعوبات التالية وهي:

أ - تحديد الفترة الزمنية التي يمكن دراسة وتحليل البحوث الخاصة بها.

ب - تعريف ونطاق وحدود بحوث المحاسبة المالية

ج - طريقة أو طرق تبويب البحوث محل الدراسة.

د - نموذج أو نماذج البحث العلمي الذي يجب أن يستخدم.

بالنسبة للصعوبة الأولى فقد اختار الباحث عام ١٩٢٦ كسنة أساس لهذه الدراسة

ولقد تم اختيار هذه السنة لأنها شهدت صدور عدد من The Accounting Review ومن المستقر عليه أن صدور هذه المجلة العلمية كان نقطة بدء تحول في بحوث المحاسبة المالية وخلال سنواتها المختلفة أصبحت أكثر مجلات المحاسبة العلمية انتشارا في العالم ، ولقد اعتبر الباحث عام ١٩٨٦ هو نهاية فترة الدراسة أى أن هذا البحث يشتمل على دراسة وتحليل

الباحث عام ١٩٨٦ هو نهاية فترة الدراسة أى أن هذا البحث يشتمل على دراسة وتحليل بحوث المحاسبة المالية لمدة أكثر من سنتين عاماً.

أما بالنسبة للصعوبة الثانية وهى الصعوبة الخاصة بتعريف ونطاق وحدود بحوث المحاسبة المالية فقد قام الباحث باختيار البحوث التى ترتبط بموضوعات واردة فى كتب المحاسبة المالية سواء أكانت كتب جامعية أو بحثية صدرت فى مصر أو فى الخارج أو خاصة برسائل دكتوراه أو بحوث أعضاء هيئة التدريس بالجامعات مرتبطة بموضوعات فى المحاسبة المالية أو موضوعات خاصة بمهنة المحاسب المالى.

أما بالنسبة للصعوبة الثالثة وهى الخاصة بتبويب البحوث التى قام الباحث بدراستها وتحليلها وانتقادها وتحديد اتجاهاتها وسلوكها فقد قام الباحث بتقسيمها الى ثلاث أقسام رئيسية طبقاً لنماذج البحث العلمى (نموذج عيارى ، نموذج وصفى ، نموذج ايجابى) ، واستخدم الباحث هذا التقسيم حيث أنه يتوقع أن هناك علاقة بين تطور بحوث المحاسبة المالية وتطور نماذج البحث العلمى.

وبجانب هذا التقسيم استخدم الباحث تقسيمات فرعية أخرى مثل التقسيم طبقاً للموضوع والتقسيم طبقاً لأداة البحث المستخدمة وأخيراً التقسيم طبقاً لوسيلة البحث المستخدمة. وأقد وجد الباحث صعوبات عند القيام بهذا التقسيم الفرعى حيث أنه من المحتمل أن يقوم أى باحث باستخدام أكثر من أداة بحث فى نفس الوقت ، فعلى سبيل المثال وجد الباحث أنه فى بحوث محاسبة الأصول البشرية استخدم الباحثون العلوم السلوكية والاساليب الرياضية والتحليل الاقتصادى فى نفس الوقت كأداة بحث.

أما بالنسبة للصعوبة الرابعة وهى الخاصة باختيار نموذج أو نماذج البحث العلمى التى يجب أن تستخدم فقد قام الباحث أولاً : باستخدام النموذج الوصفى Descriptive Model بهدف وصف كل مرحلة من مراحل بحوث المحاسبة المالية الثلاثة ، ثم استخدام الباحث. ثانياً : النموذج الإيجابى Positive Model لكى يمكن معرفة لماذا سلكت هذه البحوث الطريق الذى سلكته ولكى يمكن التنبؤ باتجاهات بحوث المحاسبة المالية فى السنوات القادمة.

٤ - فروض البحث :

يعتمد هذا البحث على الفروض التالية : (٩)

الفرض الأول :

مرت بحوث المحاسبة المالية بثلاث مراحل، المرحلة الأولى بدأت من عام ١٩٢٦ وهو العام الذى بدء فيه نشر The Accounting Review باعتبارها من أوسع المجالات العلمية المتخصصة فى المحاسبة وتنتهى هذه المرحلة فى عام ١٩٦٧. أما المرحلة الثانية فتبدأ فى عام ١٩٦٨ وهى السنة التى نشر منها Ball and Brown (١٠) بحثهما المشهور عن أثر المعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية لحاملى الأسهم وكان هذا البحث بداية مرحلة جديدة وهامة وخاصة فى استخدام نظريات التمويل Finance Theories كأداة بحث فى بحوث المحاسبة المالية ، أما المرحلة الثالثة فقد بدأت عام ١٩٧٨ عندما نشر (١١) Watts and Zimmerman بحثهما القيم فى التفسير الإيجابى للسياسات المحاسبية ، وكان هذا البحث بداية استخدام نظرية تكلفة الوكالة Agency Cost Theory فى بحوث المحاسبة المالية.

الفرض الثانى :

لم تحقق بحوث المرحلة الأولى هدفها الرئيسى وهو البحث عن نظرية للمحاسبة والوصول للدخل الحقيقى.

الفرض الثالث :

انتقلت بحوث المحاسبة المالية من المرحلة الثانية الى المرحلة الثالثة (وخاصة بحوث أثر المعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية) لأن البحوث فى هذه المرحلة كانت وصفية ولم تقدم أى تفسير أو تنبؤ بأثر هذه المعلومات على القرارات الاستثمارية.

الفرض الرابع :

بالرغم من افتراض الباحث أن هناك ثلاث مراحل الا أن هذه المراحل الثلاثة تشبه ثلاث خطوط متوازية ولذا فان الباحث يتوقع ما يلى :

أ - ازدياد نسبة بحوث المرحلة الأولى فى الفترة من عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٦٧.

ب - ازدياد نسبة بحوث المرحلة الثانية فى الفترة من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٧ وبالتالي نقص نسبة بحوث المرحلة الأولى فى هذه الفترة.

ج - ازدياد نسبة بحوث المرحلة الثالثة فى الفترة من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٦ وبالتالي نقص نسبة بحوث المرحلتين الأولى والثانية فى هذه الفترة.

الفرض الخامس :

المراحل الثلاثة لبحوث المحاسبة المالية تكون أكثر وضوحا فى المجلات العلمية التى تصدر باللغة الانجليزية فى العالم المتقدم مثل , Journal of Accounting Research , The Accounting Review ويتوقع الباحث الا يكون هذا التقسيم لبحوث المحاسبة المالية واضحا فى المجلات العلمية الخاصة بالمحاسبة والتى تصدر باللغة العربية ومثالها المجلة التى يصدرها أعضاء هيئة التدريس بكلية التجارة - جامعة القاهرة . أى أن بحوث المحاسبة المالية فى مصر لم تساير بحوث المحاسبة المالية فى الخارج .

الفرض السادس :

لعبت تكنولوجيا المعلومات لجمع وتحليل وتشغيل البيانات دورا كبيرا فى انتقال بحوث المحاسبة المالية من المرحلة الأولى الى المرحلتين الثانية والثالثة .

الفرض السابع :

يتوقع الباحث أن تكون البحوث المنشورة فى السنوات الأخيرة والتى ستنتشر فى المستقبل أكثر واقعية من البحوث التى نشرت فى المرحلة الأولى .

٥ - تنظيم البحث : (١٢)

القسم السادس من هذا البحث يتضمن المقصود بمناهج البحث العلمى وحدوده، أما القسم السابع فهو خاص بتطور بحوث المحاسبة المالية حتى عام ١٩٢٦ أما القسم الثامن فإنه يختص بدراسة وتحليل وتتبع بحوث المحاسبة المالية فى المرحلة الأولى من مراحلها وهى تشمل الفترة من ١٩٢٦ حتى ١٩٦٧ ، أما القسم التاسع فإنه يختص بدراسة وتحليل وتتبع بحوث المحاسبة المالية فى المرحلة الثانية من مراحلها وهى تشمل الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٧ ، أما القسم العاشر فهو خاص بدراسة وتحليل وتتبع بحوث المحاسبة المالية فى المرحلة الثالثة من مراحلها وهى تشمل الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٦ ، ولقد تم تخصيص القسم الحادى عشر لخلاصة البحث ونتائجه وتوصياته .

٦ - مناهج البحث العلمى فى المحاسبة :

أحد الأهداف الأساسية لهذا البحث هو ربط تطور بحوث المحاسبة المالية بمناهج البحث العلمى، ويقصد بمناهج البحث العلمى الوسيلة أو الوسائل أو الأدوات اللازمة لتخطيط البحث من أجل الوصول الى الحقيقة، والحقيقة فى البحث العلمى وخاصة فى العلوم الاجتماعية نسبية وليست مطلقة. ويوجد عنصرين رئيسين يجب توافرها فى البحث العلمى أولهما أن يكون مؤسسا على منهجه وليس على موضوعه وثانيهما أن يمثل اضافة علمية

وعالمية بجانب الاضافة العملية . ومن أمثلة الاضافة العلمية أن يقوم الباحث بتطوير نظرية علمية أو تطوير تحليل نظرى لظاهرة معينة أو القيام بايجاد حل أفضل لمشكلة قائمة أو تحليل وتفسير والتنبؤ بظاهرة معينة أو وضع نموذج معين أو ماشابه ذلك. أما الاضافة أو الأهمية العملية فتشمل كيفية الاستفادة من البحوث. والبحاث العلمية فى جميع علوم المعرفة هى التى أدت إلى أن يعيش الإنسان فى سعادة أو حزن وهى التى أدت إلى أن تعيش الدول المختلفة فى حروب أو سلام.

وهكذا اذا نظرنا حولنا نجد آثار ومنافع ومضار البحث العلمى فى كل جوانب الحياة وأقربها الى القارئ الآن هو هذا البحث الذى لولا البحوث العلمية الخاصة بالكتابة وأدواتها وصناعة الورق والطباعة لما كان بين يدى القارئ الآن .

ومن أهم خصائص البحث العلمى "التطور" وهذا البحث يركز على تطور بحوث المحاسبة المالية مع توضيح علاقتها بمناهج البحث العلمى فى مراحلها المختلفة ، ويرى الباحث أن مناهج البحث العلمى تشمل عدة عناصر وهى :

أ - فكرة البحث.

ب- نموذج البحث (النموذج العيارى - النموذج الوصفى - النموذج الايجابى).

ج- أداة أو أدوات البحث ومثالها نظريات وأساليب العلوم المختلفة التى يحاول الباحث استخدامها فى بحثه.

د - وسيلة أو وسائل البحث (مثل تجميع البيانات من السجلات أو القوائم المالية والملاحظات والمقابلات الشخصية واستمارة الاستقصاء وغير ذلك).

ومما سبق يتضح أن مناهج البحث العلمى تشمل أكثر من عنصر، واحد عناصرها هو نماذج البحث . واذا كان العلم يؤسس على منهجه وليس على موضوعه - كما سبق الذكر - فان دراسة تطور بحوث المحاسبة المالية وربطها بمناهج البحث العلمى يؤدى الى أن تصبح المحاسبة علما له قوانينه وليست فنا له قواعده.

٧ - بحوث المحاسبة المالية قبل عام ١٩٢٦ : (١٢)

قبل أن يبدأ الباحث فى دراسة وتحليل وتتبع بحوث المحاسبة المالية فى فترة البحث (١٩٢٦ - ١٩٨٦) وحتى تكتمل الصورة تلقى الضوء على بحوث المحاسبة المالية قبل عام ١٩٢٦ .

لقد وجد الباحث أن الكتابات فى المحاسبة المالية عام ١٩٢٦ لم تصل الى درجة البحث العلمى حيث أن البحث العلمى يؤسس على منهجه وليس على موضوعه .. ولقد اعتمد الكتاب

بالاوتل فى المحاسبة على كتابة بحوثهم فى موضوعات محاسبية دون استخدام مناهج البحث العلمى، أن هؤلاء الكتاب كانوا يركزون على وصف الواقع فقط ، ويمكن تقسيم كتابات هؤلاء الكتاب الى ثلاث مجموعات رئيسية:

المجموعة الاولى :

تتألف الكتابات فى تاريخ المحاسبة والمحاسبين ومن أمثلة هذه الكتابات الكتاب الذى

نشره Bursk فى عام ١٩٠٥ فى لندن وعنوانه " A History of Accounting and Accountants " ونظرا لأهمية هذا الكتاب فقد أعيد طبعه حديثا فى نيويورك فى عام ١٩٦٨ ، وكذلك من الكتابات الهامة فى هذه المجموعة البحث الذى نشره Sears فى Journal of Accountancy فى عددها الصادر فى فبراير ١٩٠٧ عن توقعاته للمحاسب بعد عشر سنوات وعنوانه "The Accountant of 1917"

المجموعة الثانية :

تتألف الكتابات فى مهنة المحاسبة ذاتها ويعتبر Sterrett أشهر كتاب هذه المجموعة من

البحوث ، وفى فبراير ١٩٠٥ نشر بحثا فى Journal of Accountancy وعنوانه " Education and Training of certified public Accountants " وفى فبراير ١٩٠٩ نشر بنفس الكاتب فى نفس المجلة بحثا عنوانه "The present position and probable development of Accountancy as a profession" وكذلك من كتاب هذه المجموعة Sells فقد كتب بحثا فى Journal of Accountancy فى عددها الصادر فى ديسمبر ١٩١٥ عنوانه "The Accounting profession".

المجموعة الثالثة :

ركزت على وصف ما هو موجود فعلا فى المهنة ويمكن أن يطلق على هذه المجموعة من

الكتابات "بحوث فى فن المحاسبة المالية" ومن أشهر كتاب هذه المجموعة Littleton الذى أصبح - فيما بعد - من أشهر مفكرى مدخل الدخل الحقيقى فى المحاسبة المالية. ومن أشهر كتابات Littleton فى هذه المرحلة كتابة الذى نشره فى عام ١٩٢٠ وعنوانه " Introduction to Elementary Accounting" وكذلك بحثه عن المخزون وعنوانه " Adjusting Inventories" الذى نشره فى مجلة كان يطلق عليها "System" وذلك فى يونيو ١٩٢٠. كما أنه قامت بعض المحاولات فى نظرية المحاسبة و المبادئ التى تتكون منها، ومن أشهر كتاب هذا النوع من البحوث Paton رفيق وزميل Littleton والذى نشره فيما بعد - كتاب "Introduction to Corporate Accounting" والذى أصدرته جمعية المحاسبة الأمريكية

(AAA) والذي طبع أكثر من ستة عشر طبعة ووصف حديثاً بأنه أعظم كتاب فى المحاسبة فى القرن العشرين (١٤)، ولقد نشر (Paton) فى عام ١٩٢٢ كتاب نظرية المحاسبة وعنوانه "Accounting Theory, with special Refrence to the Corporate Enterprise" ولقد أعيد طبع هذا الكتاب فى عام ١٩٦٢ ويمكن اعتبار هذا الكتاب أول محاولة جادة فى نظرية المحاسبة. وفى عام ١٩٢٢ أيضاً نشر Kestor كتابه فى نظرية المحاسبة وعنوانه "Accounting Theory and Practice" ومن كتاب هذه المجموعة أيضاً Hatfield الذى نشر كتابين فى مبادئ المحاسبة ومشاكلها فى عام ١٩٠٩ أولهما عنوانه "Modern Accunting, Its principles and some of its problems" وثانيهما عنوانه "Accounting, its principles and Problems" ويلخص Watts and Zimmerman ملامح بحوث المحاسبة المالية فى هذه الفترة فى الفقرة التالية (١٥)

"In the late nineteenth and early twantieth centuries,accounting writers were primarily concerned with describing observed practices and with providing pedagogical rules for classifying those practices while they did, at times, provide insight into the reasons for a particular practice,the early writers did not attempt to structure sets principles to explain accounting practice in generals."

ومما يجدر الإشارة اليه فى هذه المرحلة ظهور العلاقة بين الاقتصاد والمحاسبة ، هذه العلاقة التى ظلت وثيقة حتى الآن ، فبعد الحرب العالمية الأولى زاد معدل التضخم زيادة كبيرة وخاصة فى ألمانيا مما دعا العالم الاقتصادى المعروف Fisher فى نشر كتاب فى عام ١٩١١ عنوانه "The changing Purchasing Power of Money"، ولكن معالجة هذا الموضوع كان يتم عن طريق التمسك بفن المحاسبة أى عن طريق عمل قيود محاسبية، فقد اقترح Middleditch اجراء قيد محاسبى يجعل مدينا بمصروفات التغيرات النقدية مع جعل حساب احتياطى أو صافى حقوق أصحاب المشروع دائناً والحساب المدين كمفردة من مفردات المصروفات يجب ان يظهر بقائمة الدخل ويظهر الحساب الدائن بالميزانية العمومية ضمن الاحتياطيات أو حقوق أصحاب المشروع وبهذا تتحقق الموازنة الحسابية.

ولكى تكتمل الصورة فى هذه المرحلة حاول الباحث معرفة عدد رسائل فلسفة الدكتوراه فى المحاسبة التى منحتها الجامعات الأمريكية والكندية ونوعيه بعضها. ولقد وجد الباحث أن هذه الجامعات منحت فى الفترة من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩١٩ خمس درجات دكتوراه منها الرسالة التى تقدم بها Paton فى عام ١٩١٧ وعنوانها "The Theory of Accounts" ولقد

وجد الباحث أن الجامعات الأمريكية والكندية منحت نفس العدد من رسائل الدكتوراه في فلسفة المحاسبة في الفترة من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٢٤. وفي الفترة من عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٢٩ منحت الجامعات الأمريكية والكندية أربع وعشرون درجة دكتوراه في المحاسبة منها رسالة الدكتوراه التي حصل عليها Canning وعنوانها : (١٦) "The Economics of Accounting; A Critical Analysis of Accounting Theory".

وأثناء فترة قبل عام ١٩٢٦ لم تمنح الجامعة المصرية الوحيدة في ذلك الوقت (جامعة القاهرة حالياً) أي درجة دكتوراه في فلسفة المحاسبة ، وأول درجة دكتوراه منحت كانت في عام ١٩٥٧ حصل عليها الأستاذ الدكتور الراحل عبد القادر حلمي وكانت تحت اشراف الاستاذ الراحل ابراهيم جرجس. (١٧)

٨ - المرحلة الأولى لبحوث المحاسبة المالية : (١٩٢٦ - ١٩٦٧) - المدخل العياري :

كما سبق الذكر بدأت المرحلة الأولى لبحوث المحاسبة المالية في عام ١٩٢٦ وهي السنة التي صدر فيها أول عدد من The Accounting Review حيث أن صدور هذه المجلة العلمية كان هو بداية محاولات البحث العلمي في المحاسبة وانتهت هذه المرحلة في عام ١٩٦٧، ولا يعنى انتهاء المرحلة هو عدم النشر أو التأليف في موضوعات هذه المرحلة فالباحث ينظر الى المراحل الثلاثة لبحوث المحاسبة المالية باعتبارها ثلاث خطوط متوازية ومؤشرات الانتقال من مرحلة الى مرحلة أخرى هو قلة البحوث الخاصة بهذه المرحلة والانتقال الي نوعية أخرى من البحوث.

٨ / ١ استخدام النموذج العياري في بحوث المحاسبة المالية :

لقد وجد الباحث أن بحوث المحاسبة المالية في مراحلها الأولى كانت تستخدم النموذج العياري Normative Model والهدف النهائي للنموذج العياري - بوجه عام - هو "البحث عن الأفضل" أي أن الباحث عندما يقوم باستخدامه يقوم باختيار داله الهدف Objective Function التي تحقق له أفضل البدائل المتاحة، فعلى سبيل المثال اذا رغب شخص في السفر من القاهرة الى أسوان وكانت داله هدفه تشمل متغيرين وهما السرعة والأمان فعليه اختيار أفضل وسيلة انتقال متاحة لكي تحقق له داله هدفه ومكوناتها السرعة والأمان أي أن هذا الشخص يحاول تعظيم منفعة الذاتية، ولقد حدد Zimmerman المقصود بالنموذج العياري في العبارة التالية. (١٨)

"...Seek to identify which action is "best" among a set of alternatives, where "best" is measured against some index of goodness".

ويذكر Revisione بعض خصائص النموذج العياري كما يلي : (١٩)

A normative theory examine characteristics, relationships and actions that "ought" to exist. The important point is that normative theories are not necessary empirically based "

أما Watts and Zimmerman فانهما يركزان على كيفية استخدام النموذج العياري في بحوث المحاسبة (٢٠)

"Normative propositions are concerned with prescriptions. They take the Form "Given the set of Conditions C, alternative should be chosen". For example, a normative proposition is , "Since prices are rising , Lifo should be adopted," This proposition is not refutable. Given an objective, it can be made refutable. For example, the statement "if prices are rising choosing LIFO"

مما سبق يمكن تحديد الخصائص التالية للنموذج العياري :

- أ - الهدف النهائي لاستخدام النموذج العياري في البحوث العلمية هو "البحث عن أفضل الحلول" على ان يكون هذا الأفضل منسوبا الى رقم قياسي للأفضلية.
- ب - لكي يحقق الباحث هدفه من استخدام النموذج العياري عليه البحث عن أفضل داله هدف من بين عدة دوال، أى أن هذا النموذج يحتاج الى توافر عدة بدائل حتى يستطيع الباحث اختيار البديل أو البدائل التي تحقق هدفه.
- ج - حتى يستطيع الباحث إختيار أفضل البدائل عليه إختيار الخصائص المختلفة للبدائل والعلاقات بين هذه البدائل.
- د - البحوث التي تعتمد علي النموذج العياري غالبا غير قابلة للتطبيق.

ومما يجب ذكره أن النموذج العياري ينبع أساسا من النظريات الاقتصادية التي تدور حول الرجل الاقتصادي وكذلك حول الرشد الاقتصادي ، كما يرجع الى علم النفس الذي يتحدث أساسا عن سلوك الرجل الرشيد.

ولقد وجد الباحث أن قادة الفكر المحاسبي في هذه المرحلة وخاصة في سنواتها الأولى

لم يتخصصوا أصلا في المحاسبة ولكن يمكن تقسيمهم الى مجموعتين :

المجموعة الأولى :

وتشمل هؤلاء الاقتصاديين الذين دخلوا المهنة وقاموا بنشر البحوث والكتب الجامعية ، ومن أبرز هؤلاء الاقتصاديين العالم المعروف Littleton الذى ألف ونشر أكثر من ثلثمائة كتابا ويبحث فى المحاسبة المالية صدر أولهما فى عام ١٩١٩ (٢١) وصدر آخرهما فى عام ١٩٧٠ ، ولقد وجد أحد الباحثين أنه فى الفترة من عام ١٩٢٦ (السنة التى صدر فيها أول عدد من The Accounting Review) حتى عام ١٩٤٥ نشر Littleton تسعة عشر بحثا فى Accounting Review وبالتالي فقد ساهم بنشر عدد كبير من البحوث فى هذه الفترة

المجموعة الثانية :

وتشمل من مارسوا المحاسبة والمراجعة بعد أن أخذوا فترة من التدريب العملى ، وعندما قاموا بالتدريس بالجامعات كانوا أكثر ميلا للتطبيق عن الميل الأكاديمى ومما يؤيد ذلك ماذكرته جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) : (٢٢)

" Most accounting professors in American Universities were for more oriented towards practice than towards academic research".

كما وجدت جمعية المحاسبة الأمريكية أن أكثر من نصف أعضاء جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) كانوا من المهنيين وليسوا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وذلك قبل عام ١٩٦٣ . (٢٣)

ولقد انعكست الخلفية العلمية والخبرة العملية لهؤلاء المفكرين على بحوث المحاسبة المالية التى نشرت فى هذه المرحلة . ولقد شملت هذه البحوث مجموعتين من الموضوعات أولهما محاولة وضع نظرية عيارية للمحاسبة وثانيهما التفسير العيارى للسياسات المحاسبية أو البحث عن الدخلى الحقيقى.

ولقد لاحظ Ijiri أن كثيرا من الباحثين يخلط بين نظرية المحاسبة والسياسات المحاسبية وإذا فقد حدد المقصود من كل منهما كما يلى :

يقصد Ijiri بنظرية المحاسبة ما يلى : (٢٤)

"a descriptive or predictive model whose validity is independent of the acceptance of any goal structure . Through assumed goals may be part of such a model, research relating to a theory or model of accounting does not require acceptance of the assumed goals as necessarily desirable or undesirable"

ويقصد Ijiri بالسياسات المحاسبية مايلي . (٢٥)

"...accounting policy requires a commitment to goals and therefore, requires a policy maker to make value judgement. Policy decisions presumably are based on both understanding of accounting theories and acceptancy of set of goals..."

٨ / ٢ البحث عن نظرية للمحاسبة :

لقد اختار الباحث عمدا عنوان هذا القسم من البحث ليشير منذ البداية بأن هؤلاء الباحثين كانوا يحاولون البحث عن نظرية عامة للمحاسبة باستخدام النموذج العياري - ولكن كما سنرى فيما بعد - فشل هؤلاء الباحثين في الوصول الى نظرية للمحاسبة. يقصد الباحث بنظرية المحاسبة (العيارية) النظرية أو النظريات التي حاول الباحثون في هذه المرحلة تطويرها باستخدام النموذج العياري ... أى أن كل باحث حاول البحث عن أفضل المبادئ والبدهييات والفروض والمعايير التي تتكون منها نظرية المحاسبة.

ولقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية نظرية المحاسبة في الفقرة التالية : (٢٦)

"... a cohesive set of hypothetical, Conceptual, and pragmatic principles forming a general form of refrence for a field of study".

ويعتقد الباحث أن Paton هو أول من أشار الى اصطلاح "نظرية" في المحاسبة وذلك في عنوان رسالته للدكتوراه في عام ١٩١٧ وعنوانها "نظرية الحسابات" وعنوان الرسالة نفسه يشير الى الاهتمام بفن المحاسبة وليس الاهتمام بعلم المحاسبة ، كما يشير الى أن المحاسبة تقوم على قواعد كبقية الفنون الأخرى ولا تقوم على مناهج بحث كما هو الحال في العلوم الطبيعية. ولكن منذ عام ١٩١٧ حتى الآن حدث تطور كبير في بحوث المحاسبة، ويرى الباحث أن أهم معالم التطور هو استخدام الباحثون لمناهج البحث العلمي في المحاسبة حتى يمكن القول الان بأن المحاسبة المالية تعدت مرحلة الفن واقتربت من مرحلة العلم. ومن البحوث الأولى البارزة في نظرية المحاسبة في ذلك الوقت البحث الذي تقدم به Canning للحصول على درجة دكتوراه في المحاسبة وعنوانه :

"The Economic of Accounting : A critical Analysis of Accounting Theory".

ومن المؤلفات البارزة في المحاسبة في هذه الفترة البحث القيم ل Paton الذي نشرته

جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) وعنوانه "Introduction to corporate Accounting"

في عام ١٩٤٠، ولقد نشر Chambers في عام ١٩٦١ محاولة لوضع نظرية عامة للمحاسبة

عنوانها : "Towards of General Theory of Accounting".

والقد نشر Moonitz بحثا في نظرية المحاسبة عنوانه : The basic postulates of Accounting وذلك في عام ١٩٦١ .

والقد ساهمت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) ببحث قيم نشر في عام ١٩٧٧ عنوانه "Statement on Accounting Theory and Theory Acceptance" وتلخص جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) محاولات كتاب نظرية المحاسبة (العيارية) في الفقرة التالية: (٢٧) "Writers such as Paton , Sweeny , Macneal , Edwards and Bell, Moonitz, and Sprouse are advocates : they have argued for the primacy of new theories or approaches . They have been, in every sence, reformers. Canning and Alexander, by Contrast, are more analysts and explicators than advocates. They analyze and assess what accountants do and seek to do... ..writers in this first group are normative theorists."

أما في مصر فيمكن القول أن البحث في نظرية المحاسبة (العيارية) قد بدأ في الستينات، ففي عام ١٩٦٤ نشر دكتور حسين عامر شرف بحثا عنوانه "أطار النظرية العلمية في المحاسبة" (٢٨) وعنوان هذا البحث يشير الى "النظرية العلمية" وهذا يعطى مؤشرا الى أن أمنية المحاسبين في ذلك الوقت أن تصبح المحاسبة علما وليست فنا. كما نشر دكتور حلمي محمود نمر بحثا في عام ١٩٦٧ عنوانه " نحو نظرية للمحاسبة ومجال تطبيقها" (٢٩) وهذا العنوان يشير الى أن الباحث يهدف في النهاية الي وضع نظرية للمحاسبة قابلة للتطبيق. أما دكتور محمد نصر الهوارى فقد نشر في عام ١٩٦٦ كتابا عنوانه "دراسات في نظرية المحاسبة" وهي عبارة عن خليط من الموضوعات التي لا تشكل محاولة متكاملة لوضع نظرية للمحاسبة (٣٠) وفي عام ١٩٧٥ نشر دكتور محمد عادل الهامى بحثا عنوانه " A Framework for a General Theory of Accounting" (٣١) ، وهذا البحث عبارة عن محاولة لوضع اطار متكامل لنظرية عامة للمحاسبة ، كما ساهم دكتور عمر حسنين في بحوث نظرية المحاسبة عن طريق نشر كتاباه عنوانه "تطور الفكر المحاسبى" الذى تناول فيه موضوعات عديدة في نظرية المحاسبة. (٣٢)

وفي عام ١٩٧٧ - كما سبقت الاشارة - نشرت احدى اللجان العلمية لجمعية المحاسبة الامريكية (AAA) بحثا قيما عنوانه "Statement on Accounting Theory and Theory Acceptance" وهذا البحث عبارة عن تقييم شامل ودقيق لكل المحاولات التى تمت لوضع نظرية للمحاسبة (العيارية) ولقد انتهت اللجنة الى النتيجة الهامة

"In the view of this committee, a single universally accepted basic accounting theory does not exist at this time . Instead, a multiplicity of theories has ben and continues to be propose Proposed".

في الفقرة السابقة تؤكد اللجنة عدم وجود نظرية واحدة للمحاسبة ولكن هناك عدة محاولات لتطوير نظرية للمحاسبة ، ولقد وضعت هذه اللجنة هذه المحاولات بما يلي : (٣٤).

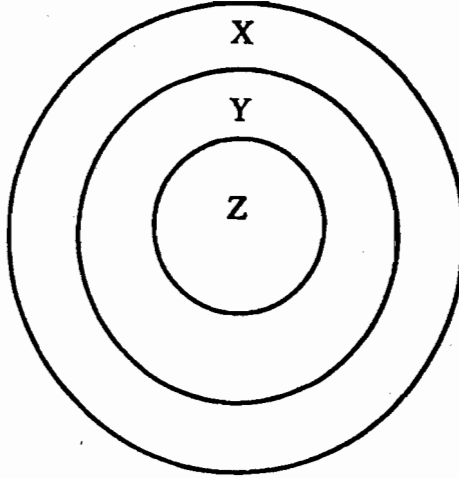
- 1 - No single governing theory of financial accounting is rich enough to encompass the full range of user-environment specifications effectively,hence.
- 2- There exists is the financial accounting literature not a theory of financial accounting, but a collection of theories which can be arrayed over the differences in user - environment specifications.

٨ / ٣ التفسير العياري للسياسات المحاسبية - البحث عن الدخل الحقيقي ، سيتناول الباحث في هذا القسم محاولات المحاسبين في البحث عن "الدخل الحقيقي" ولقد استخدم هؤلاء المحاسبون النموذج العياري في تحقيق هدفهم ، وهذا النموذج يناسب الهدف من بحوثهم حيث أنهم حاولوا البحث عن أفضل البدائل المحاسبية لتحقيق هذا الهدف.

٨ / ٣ / ١ مقدمة :

لفترة كبيرة من الزمان يحاول المحاسبون البحث عن الدخل الحقيقي حيث كان الهدف الأول للمحاسبة المالية هو تحديد نتيجة الأعمال من صافي ربح أو صافي خسارة ، ولقد حاول هؤلاء المحاسبون استخدام النموذج العياري للبحث عن أفضل بديل لكل سياسة محاسبية ، فلكل سياسة محاسبية - كما سيأتي الذكر - عدة بدائل والبديل الواحد أكثر من تطبيق محاسبي، ويمكن توضيح العلاقة بين السياسة المحاسبية والقاعدة المحاسبية والبديل

المحاسبى باستخدام الأسلوب الرياضى المعروف " بالمجموعات " " Sets " كما هو موضح فيما يلى :



المجموعة X تمثل السياسات المحاسبية وتتكون من عدة بدائل مختلفة يطلق عليها القواعد المحاسبية.

المجموعة Y تمثل البدائل المختلفة لكل سياسة محاسبية وتتكون من عدة بدائل مختلفة يطلق عليها التطبيق المحاسبى.

المجموعة Z تمثل البدائل المختلفة للتطبيق المحاسبى لكل قاعدة محاسبية.

أى أن المجموعة Z جزء من المجموعة Y التى بدورها جزء من السياسة المحاسبية X فعلى سبيل المثال تقويم الاصول الثابتة والبدائل المختلفة (القواعد المحاسبية) تشمل التكلفة التاريخية واستخدام الأرقام القياسية العامة وعند التطبيق هناك عدة طرق منها استخدام الرقم القياسى العام للمستهلكين والرقم القياسى العام لتجارة الجملة وغير ذلك.

والرغبة فى البحث عن الدخل الحقيقى هو الرغبة فى البحث عن أفضل مقابلة بين المصروفات والإيرادات وذلك بهدف السعى وراء تحقيق أساس الاستحقاق ، وبالرغم من المزايا العديدة لأساس الاستحقاق يمكن القول أن سعى المحاسبين حول البحث عن وسيلة لتطبيقه هو الذى أدى الى أن يقضى الباحثون عشرات السنوات فى جدل ومناقشة حول :

- ما هو أفضل بديل محاسبى لآى سياسة محاسبية ؟

- ما هو أفضل تطبيق لكل بديل محاسبى ؟

وبعد هذه السنوات من الجدل والمناقشة مازال المحاسبون متمسكون باستخدام أساس الاستحقاق، وحديثا نجد أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بالولايات المتحدة يؤكد هذه الحقيقة بقوله : (٣٥)

"Information about enterprise earnings based on accrual accounting generally provides a better indication of an enterprises present and continuig ability to generate cash flows than information limited to the financial aspects of cash receipts and payment "

أن تمسك مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) باستخدام أساس الاستحقاق ليس بهدف البحث عن النخل الحقيقي فقط ولكن لاعتقاده انه عن طريق استخدامه يمكن احتساب التدفق النقدي الذى زادت أهميته فى السنوات الاخيرة ، ولقد كان الاعتقاد السائد - فيما مضى - أن أفضل طريقة لاحتساب التدفق النقدي هو استخدام الاساس النقدي وليس أساس الاستحقاق .

٨ / ٣ / ٢ السياسات المحاسبية :

يفضل الباحث استخدام اصطلاح "السياسات المحاسبية" بدلا من اصطلاح "مبادئ المحاسبة المتعارف عليها" حيث أن الاصطلاح الأول أقرب الى ماهية المحاسبة وطبيعتها باعتبارها علما من العلوم السلوكية ، كما أن الاصطلاح الأخير يوحى لقارئ القوائم المالية بأن هناك مبادئ ثابتة فى المحاسبة.. وهذا غير صحيح حيث أن المحاسبة تخضع فى تطورها لعدة عوامل اقتصادية وقانونية وسياسية واجتماعية ومما يؤيد ذلك العالم المعروف فى نظرية المحاسبة Briloff فقد ذكرما يلى : (٣٦)

"There are still significant numbers of statement users and even some statement preparers who presume than accounting principles are really principles in the true sense of the word to the contrary, GAAP is not of divine origin, it is, instead, something of a chimera derived from economics, law, mathematics, the behavioral sciences, ethics, communications "

سبق الاشارة الى أن هناك فرق بين نظرية المحاسبة والسياسات المحاسبية ، فالنظرية لايتوافر فيها شرط القبول ، أما السياسات المحاسبية فانه يتوافر فيها هذا الشرط وكذلك تعتمد على فهم نظرية أو نظريات المحاسبة المالية.

وبجانب اعتماد السياسات المحاسبية على القبول وعلى فهم نظرية أو نظريات المحاسبة المالية فإنه أيضا تعتمد على الخصائص التالية :

أ - عملية وضع السياسات المحاسبية عملية سياسية ، وبمعنى آخر يتم اعتمادها على أسس ديمقراطية، فعلى سبيل المثال يقوم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) باتباع الاسس التالية عند القيام بإصدار أى توصية :

- يتم تشكيل لجنة من عدد معين من المختصين لوضع مذكرة مناقشة Discussion Memorandum توضح فيها اللجنة البدائل المختلفة للسياسة المحاسبية المطلوب اصدار التوصية بشأنها.

- يتم عرض هذه المذكرة فى اجتماع مفتوح لكل المهتمين بالمحاسبة سواء كانوا أكاديميين أو مهنيين ويخصص يوم كامل لمناقشتها وتتلقى اللجنة المختصة اجابات عن القضايا التى طرحتها.

- تقوم اللجنة بمساعدة جهاز فنى بتبويب هذه الاجابات ويتم وضع مشروع للتوصية Explore Draft ويؤخذ التصويت عليه من أعضاء اللجنة ويدون اسم أو أسماء المعارضين ورأى كل منهم ، ويعاد عرض الموضوع مرة ثانية فى اجتماع مفتوح ثم تصدر التوصية.

وقد استغرقت هذه العملية حوالى خمس سنوات عند اعداد التوصية رقم (٢٢) الخاصة بآثر التغير العام والخاص للأسعار على المعلومات المحاسبية.

ب - عملية وضع السياسات المحاسبية تعتبر بمثابة قرار اجتماعى Social Decision حيث أنها تهم قطاعات عريضة من مختارى هذه السياسات (الادارة العليا فى الوحدات الاقتصادية) ومنفذى هذه السياسات (المحاسبون) ومراجعى هذه السياسات (مراقبى الحسابات) ومستخدمى المعلومات المحاسبية، وبالطبع كل سياسة محاسبية قد تؤثر بالايجاب على طائفة وبالسلب على طائفة اخرى .

ج - تؤدى عملية وضع السياسات المحاسبية الى وضع قيود على سلوك كل من الادارة العليا ومراقبى الحسابات والطوائف الأخرى المهتمة بالمعلومات المحاسبية.

د - حتمية قبول هذه السياسات المحاسبية سواء كانت هذه الحتمية اجبارية عن طريق الزام الادارة العليا فى الوحدات الاقتصادية بضرورة اعداد القوائم المالية

طبقا لهذه السياسات ، أو عن صريق الزام مراقبى الحسابات بضرورة التأكد من أن القوائم المالية تم اعدادها طبقا لهذه السياسات أو حتمية اختيارية أى يترك للإدارة العليا حرية اختيار البديل المحاسبى كما هو الحال فى الكثير من السياسات المحاسبية.

٨ / ٢ / ١ من المسئول عن وضع السياسات المحاسبية :

نظرا لأهمية السياسات المحاسبية وأثارها على تحديد نتيجة أعمال الوحدات الاقتصادية ومراكزها المالية ، وكذلك نظرا لآثارها الاقتصادية على الطوائف المختلفة المهتمة بالمعلومات المحاسبية، فإن الباحث سيتناول بالشرح والتحليل مسئولية واضعى السياسات المحاسبية، وسيقوم الباحث بتحليل تجربة الولايات المتحدة وتجربة جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بوضع السياسات المحاسبية.

اولا تجربة الولايات المتحدة :

تكرنت فى الولايات المتحدة جمعية أساتذة المحاسبة الأمريكية فى عام ١٩١٦ (التي أطلق عليها فيما بعد جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) واقتصرت مهمتها على نشر البحوث المحاسبية ومنها البحوث التي تساعد فى وضع وتطوير السياسات المحاسبية. وفى عام ١٩٢٨ أسس معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) لجنة الاجراءات المحاسبية Accounting Procedures Committee (APC) للقيام ببعض التوصيات لحل المشاكل المحاسبية ولم تحاول هذه اللجنة وضع سياسات محاسبية وانتهى دورها فى عام ١٩٥٩ ، وفى نفس العام أسس معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين مجلس مبادئ المحاسبة Accounting Principles Board (APB) واستمر هذا المجلس حتى عام ١٩٧٢ وخلال فترة حياته التي استمرت أربعة عشر عاما ساهم هذا المجلس فى وضع وتطوير عدة سياسات محاسبية أهمها ما يتعلق بمخصصات الاهلاك والتأجير التموئلى والرأسمالى ونصيب السهم فى صافى الربح والسياسات المحاسبية الخاصة بمعالجة الاندماج محاسبيا وتغيير القواعد المحاسبية والافصاح عن السياسات المحاسبية والتقارير المحاسبية الربيع سنوية.

وفى منتصف عام ١٩٧٢ خطت مهنة المحاسبة والمراجعة بالولايات المتحدة خطوة كبيرة نحو الاستقلالية حيث تأسس مجلس مستقل عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين مهمته وضع السياسات المحاسبية أطلق عليه " مجلس معايير المحاسبة المالية " Financial Accounting Standards Board (FASB) ويخصص سنويا ميزانية كبيرة لهذا المجلس.

ولقد بلغت ميزانيته في عام ١٩٨٠ أكثر من ثمانية ملايين دولار ويساهم في ميزانية هذا المجلس مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبيرة وبعض الوحدات الاقتصادية العملاقة ، ويدير هذا المجلس مجلس ادارة مكون من ثمانية أعضاء بعضهم من أساتذة المحاسبة و المراجعة بالجامعات الأمريكية والبعض الاخر من رجال مهنة المحاسبة والمراجعة . ولقد ساهم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) حتى الان في المجالات التالية :

أ - محاولة وضع وتطوير السياسات المحاسبية مثل مساهمته في السياسات المحاسبية الخاصة "بأثر التغير العام والخاص للأسعار على المعلومات المحاسبية" ، ولقد استمرت دراسة هذا الموضوع حوالى خمس سنوات حتى أصدر المجلس التوصية رقم (٣٣) الخاصة بهذا الموضوع التى قضت بالزام الوحدات الاقتصادية العملاقة باعداد قوائم مالية ملحقة باستخدام الرقم القياسى العام للمستهلكين وكذلك باستخدام التكلفة الجارية ، ولقد وضع المجلس هذه التوصية تحت التجربة لمدة خمس سنوات ، وفى عام ١٩٨٦ تم تعديل هذه السياسات وأصبحت الوحدات الاقتصادية العملاقة ملزمة فقط باعداد قوائم ملحقة على اساس التكلفة الجارية وذلك طبقا للتوصية رقم (٨٩) . كما ساهم المجلس فى وضع وتطوير السياسات المحاسبية الخاصة بمحاسبة الشركات المتعددة الجنسية باصدار التوصية رقم (١) ثم التوصية رقم (٨) وأخيرا التوصية رقم (٥٢) التى قضت باستخدام المعدل الجارى . وعندما ارتفع سعر تكلفة الاقتراض فى الولايات المتحدة حيث وصل الى ٢٢٪ فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ساهم المجلس فى وضع السياسات المحاسبية الخاصة بمعالجة تكلفة رأس المال وقضى بضرورة رسمة هذه التكلفة طبقا للتوصية رقم (٣٤) .

ب - محاولة وضع اطار للمحاسبة المالية Conceptual Framework كبديل عن محاولات المحاسبين فى وضع اطار لنظرية المحاسبة، ويؤيد الباحث هذا الاتجاه حيث من الصعوبة وضع نظرية واحدة للمحاسبة المالية باستخدام النموذج العيارى باعتبار أن المحاسبة علما (اذا كانت المحاسبة كذلك) من العلوم الاجتماعية أو العلوم السلوكية أى أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية لأى دولة . ولقد ساهم المجلس حتى الآن فى تأصيل أهداف التقارير المالية وخصائص المعلومات المحاسبية وعناصر التقارير المالية.

ج- اجراء بعض البحوث التطبيقية لتحديد الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية
Economic Consequences of Accounting Standards على مستخدمي التقارير
المالية وسيكون هذا التطور فى بحوث المحاسبة المالية محل دراسة وتحليل فى هذا
البحث.

د- محاولة وضع اطار لمحاسبة الوحدات التى لاتهدف الى تحقيق الربح Non-Business
Organizations واقد اصدر المجلس حتى الان دراسة عن أهداف التقارير المالية فى
هذه الوحدات.

بجانب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الذى يعتبر مجلسا مستقلا عن الحكومة
وغير تابع لاية جهة أخرى ، فان الحكومة المركزية الأمريكية لها دور كبير فيما يتعلق بتطوير
السياسات المحاسبية عن طريق لجنة يطلق عليها Securities and exchange commission
(SEC) واقد صدر قانونين فى عامى ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ لتنظيم عمل هذه اللجنة، وتتبع هذه
اللجنة الكونجرس الامريكى مباشرة وتتلخص اختصاصاتها فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية
فى الاتى :

أ- الزام كل وحدة اقتصادية عامة (أى لها أسهم تتداول فى سوق رأس المال) بتقديم ،
تقارير مالية ربع سنوية (8-K) وتقارير مالية سنوية (10-K) يحتوى على بيانات
تفصيلية عن كل ما يتعلق بالوحدة الاقتصادية.

ب- لها حق قبول أو رفض أى سياسة محاسبية يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية
(FASB) وهناك خلاف مشهور حدث بين هذه اللجنة ومجلس معايير المحاسبة المالية
عندما اعترضت على السياسات المحاسبية التى وضعها المجلس لمحاسبة شركات
البتترول. Oil and Gas Accounting.

ج- القيام بوضع السياسات المحاسبية اللازمة اذا لم يقوم مجلس معايير المحاسبة المالية
بوضع هذه السياسات مثل ما حدث فى عام ١٩٧٦ عندما ألزمت هذه اللجنة الوحدات
الاقتصادية الكبيرة باعداد قوائم مالية ملحقة على اساس تكلفة الاحلال Replacement
cost وأصدرت لذلك التوصية رقم (ASR 190) بشأنها.

وفى عام ١٩٧٧ تعرضت مهنة المحاسبة والمراجعة بالولايات المتحدة لهجوم كبير بعد أن صدرت الدراسة التى قام بها الكونجرس الأمريكى والتي أطلق عليها "The Metcalf Study"، وقد انتهت هذه الدراسة بستة عشر توصية منها :

- أ - يجب أن يقوم الكونجرس بالدور الرئيسى فى وضع السياسات المحاسبية.
 - ب - يجب أن يحدد الكونجرس أهداف شاملة للمحاسبة.
 - ج - يجب أن يعمل الكونجرس على إزالة المنافسة بين مكاتب المحاسبة والمراجعة وخاصة بين مراقبى الحسابات الذين يراجعون الوحدات الإقتصادية العملاقة، ولقد اقترح الكونجرس عدة بدائل لتحقيق هذه المنافسة منها التغيير الإجبارى لمراقب الحسابات بعد فترة محددة من مراجعته للوحدة الاقتصادية.
 - د - يجب أن تنشأ الحكومة المركزية مباشرة جمعية لوضع وتطوير معايير المراجعة.
 - هـ - يجب أن تقوم الحكومة المركزية بتحديد مسئوليات مراقب الحسابات.
- واستمرت المناقشات حول هذه التوصيات أكثر من خمس سنوات وانتهت المناقشات على أن تقوم جمعيات المحاسبة والمراجعة الحالية بتحسين وتطوير أوضاعها.

ثانيا - تجربة جمهورية مصر العربية :

يمكن القول أن المصادر الأولى للسياسات المحاسبية فى جمهورية مصر العربية هى قوانين مشروعات الاعمال التى صدرت منذ ما يقرب من نصف قرن ومنها القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وتعديلاته المختلفة الذى كان الدافع الأول لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذى يمثل اول قانون مصرى يتدخل فى تنظيم الشركات المساهمة والشركات ذات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، وبالإضافة الى ذلك فان كتابات أساتذة المحاسبة الاوائل منذ انشأت مدرسة التجارة العليا قد ساهمت ايضا فى وضع وتطوير السياسات المحاسبية.

ويعتبر عام ١٩٦٦ علامة بارزة فى تطوير السياسات المحاسبية فى جمهورية مصر العربية حيث صدر النظام المحاسبى الموحد الذى اعتمد على الفكر المحاسبى بجانب اعتماده على الفكر الاقتصادى، ليس هنا مجال تقييم تجربة النظام المحاسبى الموحد الذى أصبح واقعا يطبق فى وحدات القطاع العام، ولكن يمكن القول أن النظام المحاسبى الموحد يمثل تدخلا حكوميا كاملا ليس فى وضع السياسات المحاسبية فقط ولكن فى تحديد هذه السياسات والبدائل المحاسبى الذى يجب أن يطبق وكيفية تطبيق هذا البديل.

أما القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية (قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة) فقد نص على بعض القواعد التي تعتبر تدخلا حكوميا في تنظيم المعلومات المحاسبية بوجه عام وساهم في تطوير السياسات المحاسبية بوجه خاص مثل ماورد في:

الملحق رقم (١) من اللائحة التنفيذية الذي تضمن البيانات التي يجب أن يتضمنها تقرير مجلس الإدارة الذي يقدم للجمعية العامة.

الملحق رقم (٢) من اللائحة التنفيذية الذي تضمن البيانات التي يجب أن تتضمنها نشره الاككتاب العام في اسهم وسندات شركات المساهمة.

الملحق رقم (٣) من اللائحة التنفيذية الذي تضمن قواعد المراجعة التي يلتزم بها مراقب الحسابات.

الملحق رقم (٤) من اللائحة التنفيذية الذي يتضمن تصوير للقوائم المالية التي تتعلق بالسياسات المحاسبية الخاصة بالتقرير المحاسبى ويشمل على عدة نماذج وهو النموذج العام ونموذج البنوك ونموذج شركات التأمين.

ومن أمثلة التدخل الحكومي في وضع وتطوير السياسات المحاسبية القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية (بشأن الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها) ، فعلى سبيل المثال قد نصت المادة رقم (٦٤) من اللائحة التنفيذية على السياسات المحاسبية التي يجب مراعاتها عند اعداد قائمة المركز المالى في مرحلة توفيق الشركات القائمة لاوزاعها كما تضمنت نفس اللائحة التقارير المالية التي تعدها هذه الشركات وهي تشمل :

نموذج رقم (١) حركة الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية وتشمل :

أ- أوراق مالية محلية

ب- أوراق مالية أجنبية.

نموذج رقم (٢) ملخص حركة قيم صكوك الاستثمار

نموذج رقم (٣) تقرير عن الأنشطة الاستثمارية للشركة

نموذج رقم (٤) وتشمل:

- أ - الميزانية العمومية.
- ب - قائمة الدخل.
- ج - قائمة توزيعات الأرباح.
- د - قائمة تدفق الأموال من وإلى أصحاب صكوك الاستثمار.
- هـ - قائمة مصادر الأموال وأوجه استخدامها.

وبمقارنة تجربة كل من الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية نجد أن التدخل الحكومي في وضع وتطوير السياسات المحاسبية واضح في كل منهما ولكن درجة التدخل في مصر أكبر من درجة التدخل في الولايات المتحدة وهذا انعكاس لفلسفة النظام الاقتصادي في كل منهما.

كما أن التدخل الحكومي في الولايات المتحدة يشمل عنصرى السياسات المحاسبية ، العنصر الأول السياسات المحاسبية الخاصة بالقياس المحاسبى والعنصر الثانى السياسات المحاسبية الخاصة بالتقرير المحاسبى . أما التشريع المصرى فإنه يركز أكثر على السياسات المحاسبية الخاصة بالتقرير المحاسبى عن طريق وضع نماذج للقوائم المالية التى يجب اتباعها.

٨ / ٣ / ٣ عدم الاتفاق بين الباحثين حول بدائل السياسات المحاسبية وطرق تطبيقها :

أشار الباحث الى العلاقة بين السياسات المحاسبية وبدائلها وطرق تطبيقها، ومن دراسة وتحليل بحوث المحاسبة المالية الخاصة بالسياسات وجد الباحث أن هناك اتفاق بين الباحثين والمجامع العلمية والمهنية حول ماهية السياسات المحاسبية ، ولكنهم اختلفوا حول البدائل المحاسبية وطرق تطبيقها. ولقد استغرق هذا الاختلاف آلاف الأبحاث العلمية ومايزيد على قرن من الزمان من عمر الباحثين و اذا قام أى باحث بدراسة وتتبع تاريخ تطور سياسة محاسبية واحدة ليحدد سلوك واتجاهات الباحثين بالنسبة لهذه السياسة سيرى مقدار الفجوة التى تفصل المحاسبين ومدى اختلافهم حول بدائلها وطرق تطبيقها.

وسينكر الباحث كمثال المعالجة المحاسبية لنفقات التمويل ولقد اختار الباحث أقدم فهارس المحاسبة في العالم (٢٧) للبحث عن آراء الباحثون ، ووجد الباحث ان أول من اقترح

رسمة نفقات التمويل هو Edwin Guthrie وذلك في عام ١٨٨٦ (أى منذ أكثر من قرن من الزمان) وذلك في مجال مقارلات المبانى ولقد نشر بحثه في مجلة The Accountant وكان عنوان البحث كما يلي : (٢٨) "Payment of Interest on capital during construction of works"

كما وجد الباحث أن أول من أشار الى اعتبار تكلفة حقوق الملكية من التكاليف هو Nicholson وذلك في عام ١٩١٧ (٣٩) ولقد ذكر بالنص الفقرة التالية :

" Interest on capital invested should be charged to the paper expense accounts before ascertaining the actual profit from manufacturing or trading"
وفي عام ١٩١٨ أصدر معهد المحاسبين الأمريكيين ATA تقريراً محاسبياً عن نفقات التمويل تضمن الفقرة التالية : (٤٠) " Interest on investment is not an expenditures, but is at best only an anticipation of profits and, as such, has no logical standing in the computation of production cost."

ولقد لاحظ الباحث أن معظم البحوث التي نشرت في الثلاثينات وما بعدها تفضل اعتبار تكلفة القروض نفقة جارية وليس نفقة رأسمالية ، وعندما ارتفع سعر الفائدة في الستينات وما بعدها بدأت الكثير من الوحدات الاقتصادية اتباع سياسة رسمة هذه النفقات بدلاً من اعتبارها نفقات جارية، وفي دراسة قام بها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) على عينة من الوحدات الاقتصادية الأمريكية من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٧ وجد أن نسبة الوحدات الاقتصادية التي كانت تتبع سياسة رسمة تكلفة القروض زادت من ١٣٪ (سنة الأساس ١٩٦٧) وأصبحت ٨٦٪ في نهاية الفترة (١٩٧٧) (٤١)

وفي نوفمبر ١٩٧٤ وضع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في أجندته موضوع المعالجة المحاسبية لنفقات التمويل، وفي أكتوبر ١٩٧٩ أصدر هذا المجلس التوصية التي تحمل رقم (٣٤) وعنوانها . "رسمة تكلفة الفائدة" وبمقياس الزمن يمكن القول أن مفكري الدخل الحقيقي قضوا بما يقرب من قرن لدراسة هذه المشكلة واختيار البديل المناسب بحثاً وراء أفضل مقابلة بين المصروفات والإيرادات .. وما زال الجدل العلمي والمهني حول هذه السياسة المحاسبية مستمراً.

وللتدليل على عدم اتفاق مفكري الدخل الحقيقي حول السياسات المحاسبية قام الباحث بقراءة البحوث التي تمت في هذه الفترة وتوصيات المجمع المهنية والعلمية لاعداد خلاصة عن هذه السياسات وبدائلها المختلفة واختلاف طرق تطبيقها كما هو موضح في

الجدول رقم (١) ، ومن هذا الجدول يمكن تحديد النتائج التالية :

أ - بالنسبة لسياسة تقويم الأصول الثابتة:

يمكن القول أن هناك ثلاث بدائل لهذه السياسة المحاسبية أولهما استخدام التكلفة التاريخية وثانيهما استخدام طرق التغير العام للأسعار وثالثهما استخدام طرق التغير الخاص، وكما يشير الجدول فإن هناك اختلاف حول كيفية تطبيق كل بديل ، فإذا أخذنا كمثال التكلفة التاريخية التي يقال عنها دائما أنها تتسم بالموضوعية، نجد أن الباحثون اختلفوا حول طريقة احتسابها، فيرى البعض ضرورة الأخذ في الحسابان تكلفة القروض والتسهيلات الائتمانية إذا تم الشراء عن طريقها ويرى البعض الآخر بأن هذه التكلفة تتعلق بالسياسات المالية للوحدة الاقتصادية وبالتالي فإنها تعتبر نفقات إيرادية.

وبالإضافة الي هذا فقد وجد الباحث أن هناك اختلاف فيما يتعلق بمخصصات الاهلاك ويتلخص الاختلاف حول نقطتين أولهما طريقة احتساب مخصصات الاهلاك وثانيهما طريقة الافصاح عن مخصصات الاهلاك.

ب - بالنسبة لسياسة تسعير المواد المنصرفة من المخازن :

لقد وجد الباحث أن إحد مفكرى الدخل الحقيقي قد أورد في كتابة اثنى عشر طريقة لتسعير المواد المنصرفة من المخازن وكل طريقة تؤدي الى نتائج مختلفة بالنسبة لنتيجة الأعمال والمركز المالى للوحدة الاقتصادية ، وكل هذه الطرق تلقى قبولا عاما في مهنة المحاسبة والمراجعة.

ج - بالنسبة لسياسة تقويم المخزون السلعى تام الانتاج:

يوجد على الاقل ستة طرق لتقويم المخزون السلعى تام الانتاج وتتعدد طرق هذه البدائل وخاصة فيما يتعلق بتفسير المقصود بـ"التكلفة" ، وهذا بالطبع يتوقف على نظرية التكاليف المستخدمة فقد تكون هذه التكلفة .."تكلفة كلية" فى ظل نظرية التكاليف الكلية أو الاجمالية وقد تكون هذه التكلفة... "تكلفة مباشرة" فى ظل نظرية التكاليف المباشرة وقد تكون هذه التكلفة... "تكلفة متغيرة" فى ظل نظرية التكاليف المتغيرة أو الحدية وقد تكون هذه التكلفة... "تكلفة مستقلة" فى ظل نظرية تكاليف الطاقة المستقلة وهكذا.

د - بالنسبة لسياسة احتساب مخصص الاهلاك :

هناك على الاقل ستة طرق لاحتساب مخصص الاهلاك وتختلف آراء مفكري الدخل الحقيقي حول الاسباب التي تدعو الى اتباع طريقة معينة واهمال طريقة أخرى ، وقد تختلف طريقة احتساب مخصص الاهلاك طبقا لنوعية وطبيعة الاصل الثابت، وقد يختلف طبقا لاحتساب الاساس المستخدم فى تقويم الاصل الثابت. وبجانب هذا اختلف المحاسبون حول طريقة الافصاح عن مجمع مخصص الاهلاك فالبعض يفضل أن يطرح طرحاً شكلياً من الاصل الثابت الخاص به ، والبعض الآخر ينظر إلى مجمع مخصص الإهلاك ليس باعتباره تكلفة فقط ولكن باعتباره مصدراً من مصادر التمويل وبالتالي يتم الافصاح عنه في جانب الخصوم من الميزانية العمومية.

هـ - بالنسبة لسياسة معالجة نفقات التمويل:

حديثاً اتسع الخلاف فى الرأى بين المحاسبين حول معالجة ونطاق نفقات التمويل فالبعض يفرق بين نفقات التمويل الخاصة بصاحب او اصحاب الوحدة الاقتصادية وبالتالي يعتبرون الفوائد التي يحصل عليها الشريك المتضامن (مثلاً) عن قروضه للوحدة الاقتصادية أو حسابه الجارى توزيعاً للربح وليس عبء عليه وهذه النظرة تتفق مع التشريع الضريبي المصرى ، أما نفقات التمويل الخاصة بقروض الغير فينظرون اليها على أنها عبء أو نفقة . أما البعض الآخر من المحاسبين فانهم ينظرون الى كل نفقات التمويل - مهما كان مصدر التمويل - عبء على الربح - كما اختلف المحاسبون حول المعالجة المحاسبية لنفقات التمويل فالبعض يرى أنها نفقة ايرادية تحمل لحسابات النتيجة فى نفس السنة المالية التي استحققت فيها، والبعض الآخر يرى أنها نفقة رأسمالية يجب اضافتها الى تكلفة الاصل الثابت نفسه.

و - بالنسبة لسياسة معالجة تكلفة البحوث والتطوير :

يمكن النظر الى تكلفة البحوث والتطوير باعتبارها نفقة ايرادية تحمل فى نفس السنة المالية الخاصة بها، كما يمكن اعتبارها نفقة رأسمالية يتم توزيع تكلفتها حسب مدى استفادة الوحدة الاقتصادية منها.

ز - بالنسبة لسياسة تحديد الوقت الذي يمكن اعتباره نقطة للاعتراف بالايراد :

هناك على الاقل ثلاث أسس للاعتراف بتحقيق الايراد، أولهما أساس البيع أى أن عملية البيع لا تتحقق الا عند اتمام عملية البيع، وثانيهما أساس الانتاج ويعنى هذا الاساس أن الايراد يتحقق بالانتاج وحتى لو لم يتم الانتاج بالكامل ويتبع هذا الاساس في الصناعات الزراعية وصناعات التعدين ، وثالثهما الاساس النقدي ، وطبقا لهذا الاساس يؤخذ فى الحسابان كل الايرادات النقدية سواء كانت تخص السنة المالية التى تعد عنها القوائم المالية أو سنة مالية سابقة أو لاحقة ويتبع هذا الاساس فى المشروعات الصغيرة وفى مشروعات البيع بالتقسيط..

ح - بالنسبة لسياسة تحديد الوقت الذى يمكن اعتباره نقطة للاعتراف بالايراد الناتج من العقود الطويلة الأجل :

هناك بديلان لتحديد الوقت الذى يمكن اعتباره نقطة للاعتراف بالايراد الناتج من العقود الطويلة الاجل وخاصة فى صناعة المقاولات أولهما احتساب نسبة مئوية من اتمام عقد المقاوله وهناك أربع طرق على الاقل لتطبيق هذا البديل وهى طريقة قياس التكلفة الفعلية الى التكلفة الكلية المقدرة للمشروع وعدد ساعات العمل وتسعير الوحدة وطريقة الربح الصغرى وثانيهما احتساب الايراد عند انتهاء العمل من المشروع (العقد طويل الاجل).

ط - بالنسبة لسياسة القياس المحاسبى للنفقات :

هناك ثلاث طرق لقياس النفقات أولهما أساس الاستحقاق الذى ينظر الى السنة المالية باعتبارها شخصية معنوية مستقلة تحمل بكل النفقات الخاصة بها سواء دفعت أو لم تدفع وثانيهما الاساس النقدي الذى ينظر الى واقعة الدفع سواء أكانت خاصة بالسنة المالية التى تعد عنها القوائم المالية أو بسنة مالية سابقة أو لاحقة ، وثالثهما الاساس النقدي المعدل الذى يعتبر خليط من الاساسين..

ى - بالنسبة لسياسة تحديد صافى الربح أو صافى الخسارة فى الوحدات الاقتصادية المتعددة الجنسية :

هناك أربع طرق تستخدم فى ترجمة القوائم المالية الأجنبية أولهما طريقة العناصر الجارية / العناصر غير الجارية وطبقا لهذه الطريقة يتم ترجمة الأصول الجارية (النقدية مثلا) والخصوم الجارية (الخصوم قصيرة الأجل) طبقا لسعر الصرف الجارى Current Exchange Rate فى تاريخ اعداد القوائم المالية .. أما الأصول غير الجارية (الأصول الثابتة مثلا) والخصوم غير الجارية (الخصوم طويلة الأجل) وحقوق الملكية فانه يتم ترجمتها طبقا لسعر الصرف التاريخي Historical Exchange Rate وهو سعر الصرف الذى كان سائدا عند اتمام العملية.

جدول رقم (١)

أمثلة لإختلاف مفكرى الدخل الحقيقى حول البدائل المحاسبية
وطرق التطبيق المحاسبى للسياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية	البدائل المحاسبية		طرق التطبيق
	العدد	البديل المحاسبى	
١	٥	- التكلفة التاريخية	- الأخذ فى الحسابان تكلفة القروض - عدم الأخذ فى الحسابان تكلفة القروض - الإختلاف حول المصروفات الأخرى التى يمكن رسملتها - الأرقام القياسية للمستهلكين للحضر - الرقم القياسى للمستهلكين بالريف
٢	١٢	- التغير الخاص للأسعار	- الأرقام القياسية للمستهلكين للحضر - الرقم القياسى للمستهلكين بالريف - الرقم القياسى لأسعار الجملة - التكلفة الجارية - تكلفة الإحلال الجارية - تكلفة الإحلال الجارية - القيمة الجارية - القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلاً - قيمة التدفق النقدى المتوقع هناك عدة بدائل مختلفة لهذه الطرق
		- الوارد أولاً صادر أولاً - الوارد أخيراً صادر أولاً - المتوسط المتحرك - المتوسط الحسابى البسيط - التكلفة المباشرة	

سلسل	السياسات المحاسبية	البدائل المحاسبية		طرق التطبيق	
		العدد	البديل المحاسبى	العدد	التطبيق المحاسبى
٣	تقويم المخزون السلمى تام الإنتاج	٦	- المتوسط الزمنى - التكلفة النمطية - الوارد مستقبلاً يصرف أولاً - بسعر السوق الحاضر - السعر المتضخم - الوارد أولاً الصادر أولاً - الوارد أخيراً صادر أولاً - المتوسط المتحرك - سعر الشراء - سعر الشراء مضاف إليه نسبة من الربح المتوقع - التكلفة أو السوق أيهما أقل		وتتعدد طرق تطبيق هذه البدائل المحاسبية فعلى سبيل المثال عند استخدام التكلفة أو السوق أيهما أقل يمكن استخدام عدة طرق للتكلفة .
٤	أحساب قسط الإهلاك	٦	- القسط الثابت - القسط المتناقص - القسط المتزايد - معدل الساعة - طريقة الفائدة المركبة - القيمة المتوقعة لخدمات الاصـل الثابت		
٥	معالجة نفقات التمويل	٢	- مصروفات إيرادية - مصروفات رأسمالية		تشمل :- - تكلفة الإقتراض فقط - تكلفة الإقتراض ورأس المال معاً
٦	معالجة تكلفة البحوث والتطوير		- مصروفات إيرادية - مصروفات رأسمالية		
٧	تحديد الوقت الذى يمكن اعتباره نقطة للإعتراف بالإيراد	٣	- أساس البيع - أساس الإنتاج - الأساس النقدى		

طرق التطبيق		البيانات المحاسبية		السياسات المحاسبية	مسائل
التطبيق المحاسبى	العدد	البديل المحاسبى	العدد		
<ul style="list-style-type: none"> - طريقة قياس التكلفة الفعلية الى التكلفة الكلية المقدره للمشروع - عدد ساعات العمل - تسعير الوحدة - طريقة الربح الصفرى 	٤	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة مئوية من إتمام عقد المقارلة - عند إنهاء العمل فى المشروع 	٢	<ul style="list-style-type: none"> تحديد الوقت الذى يمكن اعتباره نقطة للإعتراف بالإيراد الناتج من العقود الطويلة الأجل 	٨
		<ul style="list-style-type: none"> - أساس الإستحقاق - الأساس النقدى - الأساس النقدى المعدل 	٣	<ul style="list-style-type: none"> أساس القياس المحاسبى للتفقات 	٩
		<ul style="list-style-type: none"> - العناصر الجارية / العناصر غير الجارية - العناصر النقدية / العناصر غير النقدية - المعدل الجارى - الطريقة الزمنية 	٤	<ul style="list-style-type: none"> تحديد صافى الربح أو الخسارة فى الوحدات الإقتصادية المتعددة الجنسية 	١٠

أما عناصر المصروفات والايادات فيتم ترجمتها بسعر الصرف المتوسط Average Exchange Rate خلال الفترة المالية المعدة عنها القوائم المالية. أما المصروفات المتعلقة بالأصول فيتم ترجمتها بنفس سعر الصرف الذى يستخدم لترجمة الأصول. وثانيهما طريقة العناصر النقدية / العناصر غير النقدية وطبقا لهذه الطريقة يتم ترجمة العناصر النقدية سواء أكانت أصول نقدية (مثل النقدية وأوراق القبض) أو خصوم نقدية (مثل أوراق الدفع والمدينين) طبقا لسعر الصرف الجارى. أما العناصر غير النقدية سواء أكانت أصول غير نقدية (مثل الأصول الثابتة والمخزون) أو خصوم غير نقدية (مثل الخصوم طويلة الاجل) وحقوق الملكية فيتم ترجمتها بسعر الصرف التاريخي.

أما عناصر المصروفات والايادات فيتم ترجمتها بسعر الصرف المتوسط عن الفترة المالية المعدة عنها القوائم المالية. أما عناصر المصروفات المتعلقة بالأصول مثل مخصصات الاملاك فيتم ترجمتها بنفس سعر الصرف الذى تم به ترجمة الأصول. وثالثهما المعدل الجارى ويتقضى هذه الطريقة بترجمة جميع عناصر الاصول والخصوم والايادات والمصروفات طبقا لسعر الصرف الجارى ، أما حقوق الملكية فانه يتم ترجمتها طبقا لسعر الصرف التاريخي ورابعهما الطريقة الزمنية التى تربط بين ترجمة عناصر القوائم المالية وطرق القياس المحاسبى ، فالعناصر التى يتم تقويمها طبقا لأساس التكلفة التاريخية (الأصول الثابتة مثلا) يتم ترجمتها بسعر الصرف التاريخي، أما العناصر التى يتم ترجمتها بالتكلفة الجارية أو تكلفة الاحلال أو القيمة السوقية أو غير ذلك فانه يتم تقويمها طبقا لسعر الصرف الجارى.

٤/٨ المرحلة الأولى لبحوث المحاسبة المالية : خلاصه

حاول البحث فى هذه المرحلة التركيز على عملية الربط بين بحوث المحاسبة المالية ومناهج البحث العلمي ولقد خلص الباحث الى النتائج التالية :

١- تنحصر بحوث المحاسبة المالية فى هذه المرحلة فى البحث عن نظرية للمحاسبة باستخدام النموذج العياري ولم يتوصل الباحثون الى نظرية واحدة وكان الهدف الأساسى لهم هو البحث عن " علمية المحاسبة" والبعد بقدر الامكان على النظر الى المحاسبة على انها فنا.

كما بذل الباحثون جهدا مضنيا فيما يزيد على قرن من الزمان للوصول الى بدائل

السياسات المحاسبية التي تحقق أفضل مقابلة بين المصروفات والايرادات ، وايضا لم يتوصل المحاسبون حتى الآن الى هذه البدائل.

ب- ركز المحاسبون في أبحاثهم على استخدام "النموذج العياري" بحثا وراء "الأفضلية" و"المثالية" دون أن يبحثوا عن مقياس "للأفضلية" أو "للمثالية".

ج- انحصرت أنواع البحث العلمي المستخدمة في هذه المرحلة في " نظريات الاقتصاد" وذلك يرجع الى أن رواد المحاسبة الأوائل كانوا نوخلفية علمية اقتصادية ، ولكن بينما تطورت نظريات علم الاقتصاد ولكن ظل المحاسبون متمسكون باستخدام النظرية الكلاسيكية.

د- انحصرت وسيلة البحث العلمي المستخدمة في هذه المرحلة في " البحث المكتبي" دون محاولة دراسة الواقع.

ومما يجدر ذكره بأن الباحث لا يقلل اطلاقا من مجهود هؤلاء الرواد الأوائل (٤٢) ولكن - كما سبق الذكر - الهدف من هذه الدراسة هو تحليل وتببع تاريخ المحاسبة لفهم ماضيها وحاضرها والتنبؤ بمستقبلها. كما أن الربط بين بحوث المحاسبة المالية ومناهج البحث العلمي يساعد في أن تصبح المحاسبة علما له قوانينه وليست فنا له قواعده. والجنول رقم (٢) يوضح اطار عام لبحوث المحاسبة المالية في هذه المرحلة وعلاقتها بمناهج البحث العلمي.

جدول رقم (٢)

إطار عام لأهم بحوث المحاسبة المالية في المرحلة الأولى (١٩٢١ - ١٩٦٧)
في علاقتها بمناهج البحث العلمي

وسيلة البحث	أداة البحث	نموذج البحث	مناهج البحث موضوع البحث
البحث المكتبي	نظرية الاقتصاد	النموذج العياري	البحث من نظرية عامة المحاسبة
البحث المكتبي	نظرية الاقتصاد	النموذج العياري	السياسات المحاسبية - البحث عن النحل الحقيقي

٩ - المرحلة الثانية لبحوث المحاسبة المالية (١٩٦٨ - ١٩٧٧) - المدخل

الوصفي :

١ / ٩ مقدمة :

يمكن القول أن بحوث المحاسبة المالية انتقلت من مرحلة "الدخل الحقيقي" أو مرحلة "الدخل الاقتصادي" بشقيها سواء الخاصة بالبحث عن نظرية عيارية للمحاسبة أو البحث عن بدائل السياسات المحاسبية التي تحقق أفضل مقابلة بين المصروفات والإيرادات إلى مرحلة "المدخل الوصفي" لعدة أسباب منها :

أ- عدم تعريف "الدخل الاقتصادي" تعريفاً محدداً وخاصة في ظل سوق غير كاملة لأصول والتزامات الوحدة الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال تختلف طرق تقويم أصول الوحدة باختلاف الظروف الاقتصادية المحيطة بها ، فإذا كان الوحدة مستمرة أو يفترض أنها مستمرة فيتم تقويمها على أساس التكلفة التاريخية، أما إذا كان التقويم بغرض الاندماج فيتم تقويمها على أساس القيمة السوقية، أما إذا كانت الوحدة في حالة إفلاس اقتصادي أو قانوني فيتم تقويم أصولها بقيمة أقل من القيمة السوقية لها وهكذا .

ب- رغبة المحاسبين في استخدام نظريات التمويل وخاصة نظرية هيكل رأس المال الحديثة لتطوير بحوث المحاسبة حتى تقترب المحاسبة أكثر نحو "العلمية" وتبتعد أكثر من "الفن".

ج- شعور المحاسبين بفشلهم في وضع نظرية للمحاسبة باستخدام النموذج العياري ، ثم تحول هذا الشعور إلى هجوم على تمسك المحاسبين بهذا النموذج وعدم صلاحيته في تطوير نظرية واحدة للمحاسبة ، ولقد اشترك في هذا الهجوم أكبر جمعية علمية في المحاسبة وهي جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA). (٤٢)

د- ظهور أجيال الحاسب الإلكتروني وخاصة الجيل الثالث الذي ظهر في عام ١٩٦٥ والذي تميز بالسرعة الفائقة وظهور الدوائر المتكاملة. Integrated Circuits واستخدام نظام المشاركة في الوقت Time-Sharing system وإمكانية تنفيذ أكثر من برنامج في وقت واحد وكان نظام IBM 360 أول نظام تجاري للحاسب الإلكتروني على أساس التكنولوجيا الحالية. ولا ينكر أحد الدور الرئيسي الذي قام به الحاسب الإلكتروني في هذه المرحلة والمراحل التي تلتها من بحوث المحاسبة، فلم يعد أي باحث يركز على الدراسات النظرية ولكنه اتجه نحو الدراسات التطبيقية Empirical Research ، ويمكن

القول أن الحاسب الالكترونى قد ساهم فى ترشيد "اقتصاديات البحوث".

٩ / ٢ / النموذج الوصفى :

استخدم الباحثون فى هذه المرحلة - كما سبق الذكر - النموذج الوصفى وهو أحد نماذج البحث العلمى، والهدف العام لهذا النموذج هو وصف الظاهرة محل البحث وكذلك وصف العلاقات بين متغيرين أو أكثر، ولقد استخدم الباحثون هذا النموذج لوصف العلاقة بين سوق رأس المال الكفاء والمعلومة أو المعلومات المحاسبية المنشورة أو غير المنشورة حيث أن بعض المستثمرين لديهم القدرة على تحقيق عائد غير عادى (فى المضاربات ببورصة الاوراق المالية) عن طريق استخدام معلومات خاصة Private Information أو معلومات داخلية Inside Information - كما استخدم هذا النموذج فى وصف العلاقة بين ظاهرة الافلاس والمعلومات المحاسبية أو ظاهرة الافلاس وظاهرة الاندماج أو وصف استخدام نماذج التنبؤ بالافلاس فى الوحدات الاقتصادية للتنبؤ بمراكزها المالية المستقبلية . كما استخدم الباحثون هذا النموذج فى وصف الأصول البشرية وكيفية تقويمها.

وبالطبع يختلف النموذج العيارى عن النموذج الوصفى حيث أن الاول يبحث عن مايجب ان يكون عليه الشئء بالنسبة لظاهرة البحث أما الثانى فيهدف بوجه عام الى وصف الظاهرة محل البحث أو وصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر، واستخدام أى النموذجين يتوقف علي هدف البحث من دراسة الظاهرة المحاسبية.

٩ / ٣ / أنواع بحوث المرحلة الثانية :

٩ / ٣ / ١ مقدمة :

كما سبق الذكر فى القسم السابق انتقلت البحوث من مرحلة البحث عن الدخل الحقيقى أو الدخل الاقتصادى الى مرحلة الدخل الوصفى لعدة نوافع مجملها ان "التطور" سمة من سمات العلم ، ويمكن للباحث القول أن هذا "الانتقال" كان جوهريا ليس لبحوث المحاسبة المالية فقط ولكن لفروع المحاسبة كلها حيث أنه يمثل انتقال من تمسك المحاسبون بالفن الى خطوة كبيرة نحو "علمية المحاسبة" . ولقد ساهم فى هذه المرحلة مجموعة من الباحثين الذين قادوا الفكر المحاسبى لما يقرب من عشرين عاما، هؤلاء الباحثون كانوا تلاميذ مدرسة شيكاغو بالولايات المتحدة وغيرها من الجامعات الامريكية ومن هؤلاء Beaver , Foster, Altman, Brown, Ball وعبدالخالق وGonedes, Fama وغيرهم ، وركز هؤلاء الباحثون وغيرهم فى تطوير هذه المرحلة من عدة نواحى من حيث موضوعات البحوث ونموذج البحث المستخدم وأنواع البحث المستخدمة ووسائل البحث المستخدمة.

وتركز هذه المرحلة على ثلاث أنواع من البحوث (الجدول رقم ٣) وهذه البحوث هي:
١- بحوث سوق رأس المال الكفء وعلاقتها بالمعلومات والسياسات المحاسبية، ولقد استخدم الباحثون النموذج الوصفي Descriptive Model فى هذا النوع من البحوث، واستخدموا فى ذلك عدة نظريات من علوم المعرفة الأخرى وبالذات نظرية التمويل والاساليب الكمية كما قاموا بعمل دراسات تطبيقية Empirical Studies عن طريق تجميع المعلومات المحاسبية من التقارير المالية المنشورة ومن التقارير التى تقوم بارسالها الوحدات الاقتصادية الى لجنة الأوراق المالية والمبادلات (SEC) ويطلق على هذه التقارير 10-K وهى التى ترسل سنويا للهيئة المذكورة K-8 وهى التقارير التى ترسل كل ربع سنة الى هذه الهيئة ، كما استخدم هؤلاء الباحثون معلومات الاوراق المالية فى البورصات المختلفة مثل اسعار وأحجام الاسهم والسندات ، ومما ساعد هؤلاء الباحثون فى استخدام هذه المعلومات الاستعانة بالمعلومات المحفوظة (مثل شرائط الحاسب الالكترونى التى يطلق عليها CRISP).

ب بحوث نماذج التنبؤ بالافلاس باستخدام المعلومات المحاسبية ، ولقد استخدم الباحثون ايضا النموذج الوصفي فى هذه النوعية من البحوث ، واستخدموا عدة نظريات من علوم المعرفة الأخرى مثل النظرية الاقتصادية ونظرية التمويل والاساليب الكمية، كنوات بحث وقام هؤلاء الباحثون ايضا بعمل دراسات تطبيقية وذلك باستخدام المعلومات المحاسبية كما طوروا نماذج نظرية تعتمد على نظرية الاحتمالات وسلاسل ماركوف وغيرهما من الاساليب الرياضية. كما حاول هؤلاء الباحثون وضع نظرية للافلاس ولكنهم لم يتوصلوا الي وضع نظرية متكاملة ، كما أستعان هؤلاء الباحثون بالنظريات الاقتصادية الخاصة بنوافع الاندماج للربط بين ظاهرة الافلاس وظاهرة الاندماج أى لتطبيق نظرية منع الافلاس Avoidance Bankruptcy Theory فى الاقتصاد باستخدام المعلومات المحاسبية. ولقد قام هذا الباحث بعمل دراسة تطبيقية لهذه النظرية باستخدام المعلومات المحاسبية ولقد أثبت صحة هذه النظرية من الناحية التطبيقية.

ج بحوث الاصول البشرية ، لفترة كبيرة من الزمان أهمل المحاسبون هذه النوعية من البحوث وهذه النوعية من الاصول ، وقد يكون الدافع لهذه النوعية من البحوث والاهتمام بهذه النوعية من الاصول مايلى :

- يعتبر "الانسان" اثنى شئء فى الاصول ولقد كرمه الله فى قرآنه.

جدول رقم (٣)

إطار عام لأهم بحوث الحاسبة المالية في المرحلة الثانية (١٩٦٨ - ١٩٧٧)
في علاقتها بمناهج البحث العلمي

وسيلة أو وسائل البحث المستخدمة	أنواع البحوث المستخدمة				نموذج البحث المستخدم	موضوع البحث
	الطرق السلوكية	الأساليب الكمية	نظرية التمويل	نظرية الإقتصاد		
- جميع الطرقات الحاسوبية وتبويبها وتحليلها.		✓	✓		النموذج الرسمي	بحوث سوق رأس المال الكفءة و - علاقته بالسياسات الحاسوبية
- البحث الكمي - - جميع الطرقات الحاسوبية وتبويبها وتحليلها.		✓	✓	✓	النموذج الرسمي	بحوث نماذج التغير بالإفلاس باستخدام الطرقات الحاسوبية
- البحث الكمي - - استمارة الإستقصاء - - جميع الطرقات الحاسوبية وتبويبها وتحليلها.	✓	✓		✓	النموذج الرسمي	بحوث الأصول البحثية

- ارتفاع تكاليف تكوين الخبرات البشرية وأهميتها في نجاح أى مشروع.
- ظهور الوحدات الاقتصادية العملاقة وظهور علوم معرفة متطورة تحتاج الي خبرات ومهارات خاصة. واقد استخدم الباحثون النموذج الوصفي في هذه النوعية من البحوث، كما استعانوا بنظريات علوم المعرفة الاخرى مثل نظرية الاقتصاد والاساليب الكمية والعلوم السلوكية ، وقد حاول هؤلاء الباحثون وضع نماذج اقتصادية وسلوكية لتقويم الاصول البشرية.

وفيما يلي دراسة مسحية لكل نوع من أنواع البحوث :

٩ / ٣ / ٢ بحوث سوق رأس المال الكفاء فى علاقتها بالمعلومات والسياسات المحاسبية :

يعتبر عام ١٩٦٨ علامة بارزة فى بحوث المحاسبة المالية، ففي هذا العام نشر Ball and Brown بحثاً عنوانه "An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers" فى مجلة Journal of Accounting Research ولقد قدم الباحثون بحثهما لرئيس تحرير The Accounting Review ولكنه رفض نشر هذا البحث علي أساس أنه لا يعتبر من بحوث المحاسبة، ويذكر Dycman and zeff هذه الواقعة كما يلي: (٤٤)

"Brown's manuscript has originally been submitted to the Review (٤٥) , but it was rejected on the reviewers contention that" it was not Accounting manuscript". The Editor of the Review refused to reconsider his decision, but Jar (٤٦) Editor Dopuch, who had heard the paper presented at chicago accounting research workshop, offered to publish it in JAR".

واختلاف الرأى حول هذا البحث بين رئيس تحرير The Accounting Review ورئيس تحرير Journal of Accounting Research يعكس نظره كل منهما حول المقصود ببحوث المحاسبة، فرئيس تحرير المجلة الاخيرة كان لديه القدرة علي التنبؤ على ان هناك تغييرا سيحدث فى سلوك بحوث المحاسبة فى السنوات القادمة وبالتالي تطوع بنشر هذا البحث متحملاً مخاطره نشره ، ولقد كان لنشر هذا البحث أثر كبير فى أن تتبنى هذه المجلة الاتجاهات الحديثة فى بحوث المحاسبة .

٩ / ٣ / ٢ / ١ المقصور بسوق رأس المال الكفاء وأشكاله :

لقد عرف Fama سوق رأس المال الكفاء كما يلي : (٤٧)

"A securities market is efficient if security prices "Fully reflect" the information available "

و عرف Beaver سوق رأس المال الكفاء كما يلي : (٤٨)

"The market is efficient with respect to some specified information system, if and only if security prices act as if everyone observes the information system."

وفروض سوق رأس المال الكفاء تتلخص فى اعتبار هذا السوق كفاء عندما تعكس اسعار الاسهم كل المعلومات المتوفرة ، تؤكد هذه الفروض أنه فى ظل سوق رأس المال الكفاء لا يستطيع مستثمر ان يستغل معرفته بمعلومات معينة فى تحقيق عائد غير عادى Abnormal Return وبالتالي فان اسعار الاسهم تمثل الاسعار التى يجب أن تكون، تتأثر هذه الاسعار بمجرد الافصاح عن أى معلومات ... أى أن سوق رأس المال يعكس أو يستوعب كل هذه المعلومات بما فيها المعلومات المحاسبية.

وهناك ثلاثة أنواع أو أشكال لسوق رأس المال الكفاء وهى :

الشكل الضعيف :

يقصد بالشكل الضعيف weak form لسوق رأس المال الكفاء أى أن اسعار الاسهم تعكس التطور التاريخى للاسعار والتوزيعات وتتحرك هذه الاسعار تحركا عشوائيا Random walk بمعنى أن أى مستثمر لا يستطيع تحقيق عائد غير عادى.

الشكل شبه القوى :

يقصد بالشكل شبه القوى Semi-Strong form لسوق رأس المال الكفاء أى أن السوق تعكس كل المعلومات العامة Public Information المتاحة للمستثمرين ومنها المعلومات المحاسبية التى تنشر فى التقارير المحاسبية ويترتب على ذلك عدم احتكار مستثمرين لهذه المعلومات وبالتالي لا يمكن لأى مستثمر أن يحقق عائد غير عادى.

الشكل القوى :

يقصد بالشكل القوى Strong form لسوق رأس المال ، أى أن سوق رأس المال الكفاء يعكس كل المعلومات سواء كانت معلومات عامة أو معلومات خاصة ولا يستطيع أى مستثمر أن يحقق عائد غير عادى حيث أن كل المعلومات متاحة أمام المستثمرين بدرجة

متساوية.

وقام كثيرا من الباحثين باختبار صحة فروض سوق رأس المال الكفاء وخاصة الشكل الضعيف والشكل شبه القوى وذلك عن طريق استخدام نماذج نظرية التمويل فقد قام Fama (1970) و Beaver, (1968) وغيرهما باستخدام نموذجين لهذا الاختبار اولهما نموذج التسعير للأصل المالى Capital - Asset Pricing Model وثانيهما نموذج السوق Market Model

٢ / ٢ / ٣ / ٩ بحوث المحاسبة المالية المتعلقة بسوق رأس المال الكفاء: (٤٩)

الجدول رقم (٤) يشمل حصر كامل لكل أنواع بحوث المحاسبة المالية المتعلقة بسوق رأس المال الكفاء ويمكن استعراض هذه البحوث فيما يلي :

أ- بحوث خاصة بدراسة اثار المعلومات الواردة فى التقارير المحاسبية السنوية على اسعار وأحجام معاملات الاوراق المالية فى سوق رأس المال الكفاء ، ومن أولى البحوث التى نشرت فى هذا المجال البحث الذى نشره Beaver فى عام ١٩٦٨ ولقد وجد Beaver أن اسعار وأحجام معاملات الاورق المالية فى سوق رأس المال الكفاء تستجيب للمعلومات المحاسبية عند اعلانها . ومن أهم البحوث فى هذا المجال البحث الذى قام به Dukes فى عام ١٩٧٨ لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لبيان أثر نشر التوصية التى تحمل رقم (٨) والخاصة بمحاسبة الوحدات الاقتصادية المتعددة الجنسية، وكانت هذه التوصية تنص على الزام هذه الوحدات باتباع الطريقة الزمنية عند ترجمة القوائم المالية.

ب- بحوث خاصة بدراسة اثار المعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المحاسبية الربيع سنوية على اسعار واحجام معاملات الاوراق المالية فى سوق رأس المال الكفاء ، ولقد قام بهذا النوع من البحوث كثير من الباحثين منهم May فى عام ١٩٧١ ، Brown and Kennelly فى عام ١٩٧٢ . ولقد توصلت هذه البحوث الى وجود علاقة بين المعلومات المحاسبية الواردة فى هذه التقارير وأسعار وأحجام الأوراق المالية فى سوق رأس المال الكفاء.

ج- بحوث خاصة بتحليل السلاسل الزمنية للمعلومات المحاسبية واثارها على اسعار واحجام معاملات الاوراق المالية فى سوق رأس المال الكفاء ، ولقد قاد هذا الاتجاه Beaver فى عام ١٩٧٠ و Ball and Watts فى عام ١٩٧٢ كما توصلت هذه

جدول رقم (٤)

أم بحوث المحاسبة المالية المتألفة بسوق رأس المال الكلفة
مبوية طبياً المرفوعات.

مكان وسنة النشر	عنوان البحث	اسم الباحث	الموضوع
IAR , 1968	The information Content of Annual Earnings Announcement.	Beaver	اثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المحاسبية السنوية على أسعار وأحجام معاملات الأوراق المالية في سوق رأس المال الكلف.
FASB, 1978	An Empirical Investigation of the Effects of the Statment of Financial Accounting Standards N° 8 on Security Return behavior.	Dukes	
IOF, 1976	The Capital Market, The Market For Information, and External Accounting.	Conedes	
IAR, 1980	The Adjustment of securities prices to the Disclosure of Replacement Accounting Information.	Ro	
IOB , 1972	The Information Content of Quarely Earnings.	Brown and Kennelly	اثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المحاسبية الربيع سنوية على أسعار وأحجام معاملات الأوراق المالية في سوق رأس المال الكلف.
IAR , 1972	An Empirical Investigation of NYSE Volume and price Reactions to the announcement of Quarterly Earnings.	Ki ger	

مكان وسنة النشر	عنوان البحث	اسم الباحث	الموضوع
JAR, 1977	The Adjustment of Stock Prices to Announcements of unanticipated changes in Quarterly Earning.	Joy and Mccenally	
JAR, 1971	The Influence of Quarterly Earnings Announcements on Investors Decisions.	May	
JAR, 1970	The Time - Series behavior of Earning.	Beaver	تحليل السلوك للزمنية للمعلومات المحاسبية وتأثيرها على أسعار وأحجام معاملات الأوراق المالية في سوق رأس المال الكسب.
IOF, 1972	Some Times - Series properties of Accounting Income Numbers.	Ball and Watts	
JAR, 1972	Changes in Accounting Techniques and Stock Prices.	Ball	اثر تغيير بنائيل السياسات المحاسبية على أسعار وأحجام معاملات الأوراق المالية في سوق رأس المال الكسب.
AR, 1971	Market Response to Changes in Depreciation Accounting.	Comisky	
JAR, 1967	The Return to Straight-Line Depreciation, an Analysis of a change in Accounting Method.	Archibeld	

مكان مسجلة النشر	عنوان البحث	اسم الباحث	التصنيف
JAR, 1974	Capital Market Equilibrium, Information Production, and Selecting Accounting Techniques.	Conedes and Dopuch	
JAR, 1973	Relationship between Accounting Changes and stock Prices : Problems of Measurements and Some Empirical Evidence.	Sunder	
AR, 1972	Stock Market Reaction to Depreciation Switch Back.	Archim	
JAR, 1968	An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers.	Ball and Brown	اثر إيهـالـن نتيجة الاعمال على أسـهـار
JAR, 1975	Accounting Earnings and Stocks prices of Insurance Companies.	Foster	تأثيرم معاملات الأوراق المالية في سوق رأس المال الكسـم
AA, 1970	The Impact of the Annual Net Profit on the Stock Market.	Brown	
JOA, 1974	The Effect of Published Earnings Information on Tokyo Stock Exchanges Trading.	Deakin, Norwood and Smith	

مكان وسنة النشر	عنوان البحث	اسم الباحث	الموقع
JAR, 1976	Corporate forecasts of Earnings per Share and Stock price behavior : Empirical Tests.	Patell	أثر إعلان التوزيع بتخصيص السهم من صافي الربح على أسعار أسهم شركات صناعة الاسهم في سوق رأس المال الكندي.
JAR, 1969	Portfolio Theory and Accounting.	Ball and Brown	العلاقة بين خصائص العطر والتغيرات المحاسبية.
AR, 1970	The Association between Market Determined and Accounting Determined Risk Measures.	Beaver, Kautler and Scholes	
JAR, 1975	Risk, Information, and the Effects of special Accounting Items on capital Market Equilibrium.	Gonedes	

- AR = The Accounting Review
JAR = Journal of Accounting Research
JOF = Journal of Finance
JOB = Journal of Business
FASB = Financial Accounting Standards Board

الدراسات الى وجود علاقة بين تحليل السلاسل الزمنية للمعلومات المحاسبية وسوق رأس المال الكفاء.

د بحوث خاصة بأثار تغيير بدائل السياسات المحاسبية علي اسعار واحجام معاملات بالاوراق المالية في سوق رأس المال الكفاء، لقد شملت هذه البحوث لأنواع متعددة من تغيير بدائل السياسات المحاسبية منها التغيير المحاسبى الحقيقى Real Change والتغيير المحاسبى الظاهرى Cosmetic Change ، والتغيير الاجبارى Discretionary change والتغيير الاختيارى Mandatory change كما تناولت هذه الدراسات عدة بدائل للسياسات المحاسبية مثل التغيير فى طرق تقويم المخزون والتغيير فى طرق احتساب مخصصات الاهلاك والتغيير فى طرق المحاسبة المستخدمة فى الوحدات الاقتصادية المتعددة الجنسية والتغيير فى طرق تقويم الأصول للشركة المندمجة والشركة الدامجة والتغيير فى طرق تقويم نفقات البحوث والتطوير والتغيير فى طرق محاسبة شركات البترول وغير ذلك. وبوجه عام يمكن للباحث القول أن هؤلاء الباحثون توصلوا الى أن لهذه المعلومات المحاسبية منفعة اقتصادية فى سوق رأس المال الكفاء.

هـ بحوث خاصة بأثر اعلان نتيجة الاعمال على اسعار واحجام معاملات الاوراق المالية فى سوق رأس المال الكفاء ، ومن أول وأبرز الدراسات فى هذا المجال البحث الذي نشره Ball and Brown فى عام ١٩٦٨ والذي سبق الاشاره اليه، كما ساهم فى هذا المجال كل من Foster فى عام ١٩٧٥ و Brown فى عام ١٩٧٠ وغيرهم . ولقد انتهى الباحثون الى وجود علاقة بين اعلان نتيجة اعمال الوحدات الاقتصادية وأسعار وأحجام أسهمها فى سوق رأس المال الكفاء.

و بحوث خاصة بأثر اعلان التنبؤ بنصيب السهم من صافى الربح على اسعار وأحجام معاملات الاسهم فى سوق المال الكفاء ، وهناك نوعين من هذه التنبؤات ، نوع تقوم به ادارة الوحدة الاقتصادية ذاتها والنوع الثانى يقوم به المحللين الماليين ، واقت شملت هذه النوعية من الدراسات كلا من النوعين، ولقد ساهم فى هذا النوع من البحوث Foster فى عام ١٩٧٥ ، Patell فى عام ١٩٧٥.

زـ البحوث الخاصة بالعلاقة بين عنصر الخطر والمعلومات المحاسبية ، حاول الباحثون فى هذه المرحلة الاهتمام بخاصية الخطر باعتبارها خاصية رئيسية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، ولقد حاول هؤلاء الباحثين استخدام نظرية محفظة الاستثمارات المالية

Portfolio Theory فى تطوير بحوث المحاسبة المالية ولقد ساهم فى هذا المجال Ball and Brown فى عام ١٩٦٩، ولقد ركزت هذه البحوث ايضا على عمل دراسات مقارنة لتحديد العلاقة والارتباط بين الخطر مقاسا باستخدام معلومات السوق والتي يطلق عليها Beta والخطر مقاسا بالمعلومات المحاسبية (مثل استخدام النسب المحاسبية فى قياس الخطر)، كما حاول بعض الباحثين بيان أثر هذه الظواهر على سوق رأس المال الكفاء.

٩ / ٢ / ٣ / ٢ النتائج العامة لبحوث سوق رأس المال الكفاء فى علاقتها بالمعلومات والسياسات المحاسبية :
يقدم الباحث فى هذا القسم سوق رأس المال الكفاء فى علاقتها بالمعلومات والسياسات المحاسبية:

أ- المعلومات المحاسبية ماهى الاجزاء من المعلومات التي تؤثر على سوق رأس المال الكفاء ولذا فان هناك احتمال أن يكون جزء من آثار المعلومات المحاسبية على أسعار ومعاملات الاوراق المالية فى سوق رأس المال الكفاء ناتج من المعلومات الأخرى وليس من المعلومات المحاسبية

ب- هناك بعض التكاليف المتعلقة بسوق رأس المال الكفاء ومنها تكلفة الحصول على عائد غير عادى Cost of Abnormal Return وذلك نتيجة قيام بعض المستثمرين بتحقيق عائد غير عادى نتيجة ما يملكونه من معلومات داخلية أو معلومات خاصة ، ولذا فانه يجب على المحاسبين الافصاح عن المعلومات المحاسبية بطريقة تمنع قيام أى مستثمر باحتكار المعلومات واستخدامها لتحقيق عائد غير عادى ، كما يجب على المحاسبين الافصاح عن المعلومات التي تزيد منفعتها الاجتماعية Social Benefits عن تكاليفها الاجتماعية Social Costs.

ج- يهتم المستثمرون بعنصرى الاستثمار وهما الربحية والمخاطرة، ولذا يجب على المحاسبين الافصاح عن المعلومات المحاسبية الخاصة بهذين العنصرين ، وهناك عدة طرق يمكن عن طريقها توفير معلومات محاسبية عن المخاطرة منها تحليل المعلومات المحاسبية باستخدام اجراءات المراجعة التحليلية واستخدام التقارير الربع سنوية والتقارير

الخاصة بالاقسام الانتاجية أو الاقسام الجغرافية ، ويمكن ايضا عن طريق التفرقة بين العمليات العادية والعمليات غير العادية للوحدة الاقتصادية.

د- سوق رأس المال الكفاء - فى حد ذاته - لا يساعد فى تقدير القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية ، كما لا يساعد فى تحديد مدى تأثير السياسات المحاسبية على هذه القيمة.

هـ- تجاهلت هذه المجموعة من البحوث أن المعلومات المحاسبية تستخدم فى أغراض أخرى غير تسعير الاوراق المالية كما سنرى فى القسم القادم من هذا البحث.

٩ / ٢ / ٣ بحوث نماذج التنبؤ بالافلاس باستخدام المعلومات المحاسبية :
أحد استخدامات القرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية هو استخدامها فى نماذج التنبؤ بالافلاس ، ولقد نشطت البحوث الخاصة بتطوير نماذج للتنبؤ بالافلاس فى أواخر الستينات ، وتعتمد هذه النماذج على الاساليب الرياضية والاحصائية ويمكن تقسيم هذه الدراسات الي مجموعتين اولهما الداراسات التطبيقية وثانيهما الدراسات النظرية وفيما يلي عرض لكل مجموعة من هاتين المجموعتين :

٩ / ٣ / ١ الدراسات التطبيقية لبحوث نماذج التنبؤ بالافلاس :
يمكن القول أن هذه الدراسات التطبيقية قد بدأت فى عام ١٩٦٦ عندما نشر Beaver بحثا عنوانه : "Financial Ratios as Predictors of failure" ولقد استخدم Beaver الاسلوب الاحصائى الفردي Univariate Analysis فى بحثه وانتهى Beaver الى ان أفضل نسبة للتنبؤ بالافلاس هى نسبة التدفق النقدى الى مجموع الخصوم.

ولقد حدد Foster فرضين رئيسين لهذا النوع من النماذج كما يلي : (٥٠)

1- The distribution of the variables for distressed firms differs systematically from the distribution of the variables for nondistressed firms.

2- Those systematic differences can be capitalized on for purposes.

وفى عام ١٩٦٨ نشر Altman بحثا عنوانه "Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy" وقد اعتمد Altman فى تحليل

الاسلوب الاحصائي المتعدد المتغيرات كما هو واضح في عنوان بحثه، ولقد انتهى Altman الى عمل نموذج اطلق عليه Z-Score Model وهو كما يلي :

$$Z = 1.2 \times 1 + 1.4 \times 2 + 3.3 \times 3 + 0.6 \times 4 + X 5$$

- Z = Overall index
X1 = Working capital / Total Assets
X2 = Retained Earnings / Total Assets
X3 = Earnings before interest and income Tax / Total Assets
X4 = Market value of Equity / Book value of Total Debt.
X5 = Sales / Total Assets

ولقد اختار Altman قيمة ل Z الذي تعتبر المقياس العام للتمييز بين الوحدات الاقتصادية التي يحتمل أن تعلن الافلاس والوحدات الاقتصادية التي لا يحتمل أن تعلن الافلاس وهذه القيمة تبلغ ٢.٦٧٥ كما هو موضح في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

تصنيف الوحدات الإقتصادية طبقاً لمراكزها

المالية باستخدام نموذج

Altman

إذا كانت قيمة Z الفعلية أكبر من ٢.٦٧٥	قيمة Z النمطية	إذا كانت قيمة Z الفعلية أقل من ٢.٦٧٥
الوحدات الاقتصادية التي لا يحتمل أن تعلن الإفلاس	٢.٦٧٥	الوحدات الاقتصادية التي يحتمل أن تعلن الإفلاس

ويعتبر نموذج Altman من أكثر النماذج انتشارا من الناحية العلمية وأكثر النماذج استخداما من الناحية التطبيقية وخاصة بواسطة مراقبي الحسابات للحكم والتنبؤ بمدى مقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار وخاصة بعد أن قام Altman في عام ١٩٧٤ بنشر بحثا بالاشتراك مع Mcgough وعنوانه (٥١) "Evaluation of a Company as a Going Concern".

ومن الأبحاث القيمة في هذا المجال البحث الذي نشره (٥٢) Beaver في عام ١٩٦٨ الذي حاول فيه معرفة قدرة سوق رأس المال الكفاء على التنبؤ بالافلاس للوحدة الاقتصادية قبل افلاسها فعلا ولقد وجد Beaver أن ذلك يحدث بدرجة كبيرة ولقد علق على تلك النتيجة بقوله: (٥٣)

" investors appear to adjust to the new solvency positions of the failed firm continuously over the five-year period, but the largest unexpected deterioration still occurs in the final year before failure".

ولقد حاول كثيرا من الباحثين تصميم نماذج للتنبؤ بالافلاس باستخدام الاسلوب الاحصائي المتعدد المتغيرات ومن أمثلة ذلك نماذج Deakin في عام ١٩٧٢ و Blum في عام ١٩٧٤.

ومن الدراسات الهامة في هذا المجال الدراسة التي أجراها (٥٤) Ketz في عام ١٩٧٨ بعمل مقارنة بين استخدام المعلومات المحاسبية المستخرجة على اساس التكلفة التاريخية واستخدام المعلومات المحاسبية المستخرجة على اساس استخدام الرقم القياسى العام، ولقد وجد Ketz ان استخدام المعلومات المحاسبية المستخرجة على اساس استخدام الرقم القياسى العام تؤدي إلى تقليل معدل الخطأ Error Rate في التمييز بين الوحدات الاقتصادية التي ستعلن الافلاس والوحدات الاقتصادية التي لن تعلن الافلاس.

ويلخص الباحث في الجدول رقم (٦) أهم الدراسات التطبيقية في هذا المجال مع ربطها بمنهج البحث العلمى المستخدمة.

٩ / ٣ / ٣ / ٢ الدراسات النظرية لنماذج التنبؤ بالافلاس : (٥٥)

مما يجب أن يذكر أن الدراسات التطبيقية للتنبؤ بالافلاس اعتمدت كلية على الاساليب الاحصائية وبالذات على الاسلوب الاحصائي الفردي والاسلوب الاحصائي المتعدد المتغيرات دون الاعتماد على اى نظرية أو تحليل نظرى ، فاختيار المتغيرات (النسب المحاسبية) تم اختياره عشوائيا عن طريق الباحث نفسه، كما ان هذه الدراسات قد أهملت

بعض المتغيرات مثل طول حياة الوحدة الاقتصادية ودراسة العوامل الاقتصادية والقانونية والسلوكية التي تؤثر على معدل الافلاس ، فقد تتدخل الحكومة عن طريق تشريع يؤدي الى افلاس بعض الوحدات الاقتصادية ، كما ان سلوك المستهلكين قد يؤدي الى افلاس بعض الوحدات الاقتصادية. ومن الدراسات النظرية للتنبؤ بالافلاس البحوث التي ساهم بها كل Tinsely فى عام ١٩٧٠ ، والتي ساهم فيها ايضا Wilcox فى عام ١٩٧١ ، ١٩٧٣ هذه البحوث لم تقدم اطارا متكاملتا لنظرية الافلاس وهذه البحوث ركزت على بعض المتغيرات وأهملت باقى المتغيرات (جدول رقم ٧).

تقييم بحوث استخدام المعلومات المحاسبية فى نماذج التنبؤ بالافلاس :

تمثل هذه النوعية من بحوث المحاسبة المالية مرحلة هامة ، ولذا يرى الباحث أنه يجب تقييم هذه النوعية من البحوث. فبالرغم من ان اول بحث محاسبى نشر فى هذا الموضوع كان فى عام ١٩٦٧ ولكن الجذور التاريخية لهذه النوعية من البحوث ترجع الى عام ١٩٥٨ عندما نشر Modigliani and Miller مقالهما عن نظرية هيكل رأس المال الحديثة وتناولوا فيه أثر تكلفة الاقتراض على القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية وكذلك على تكلفة الافلاس . Bankruptcy cost . ولقد كان لهذا البحث والبحوث التالية التي تناولت نظرية هيكل رأس المال الحديثة الدور الكبير فى تطوير نماذج للتنبؤ بالافلاس وفيما يلي بعض الملاحظات العلمية على هذه النوعية من البحوث :

أ - هناك عدة نوافع للاهتمام بهذه النوعية من البحوث أولهما ايجاد أدوات بحث جديدة فى بحوث المحاسبة المالية ويتمثل ذلك فى استخدام نظرية التمويل كأداة بحث لهذا النوع من البحوث ولقد استخدم Scott هذه النظرية فى نموذجة فى عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ثانيهما اكتشاف القدرة التنبؤية Prediction Ability للمعلومات المحاسبية وذلك عن طريق استخدام المعلومات المحاسبية (التاريخية) كمدخلات لنماذج التنبؤ بالافلاس وبالتالي لم تعد منافع هذه المعلومات قاصرة على تحديد نتيجة الأعمال وتحديد المركز المالى للوحدة الاقتصادية . ثالثهما استخدام النموذج الوصفى Descriptive Model فى تطوير بحوث المحاسبة المالية التي اعتمدت لفترة كبيرة على استخدام النموذج العيارى كما سبق الذكر.

ب - تعكس هذه النوعية من البحوث استخدام عدة ابوات بحث مثل استخدام الاساليب الاحصائية او الاساليب الرياضية واستخدام نظرية التمويل فى نفس الوقت.

منهج البحث العلمي الأهم خمس دراسات تطبيقية للتبني بالإفلاس

Blam (1974)	Deakin (1972)	Altman (1968)	Deakin (1972)	Beaver (1968)	Beaver (1966)	البيبان
١١٥ شركة ماطلة	١١ شركة ماطلة	٢٢ شركة ماطلة	٢٢ شركة ماطلة	٧٩ شركة ماطلة	٧٩ شركة ماطلة	عينة البحث
١١٥ شركة غير ماطلة	١٢ شركة غير ماطلة	٢٢ شركة غير ماطلة	٢٢ شركة غير ماطلة	٧٩ شركة غير ماطلة	٧٩ شركة غير ماطلة	عدد التغيرات
١٢	١٤	٥	١٤	١٤	٢٠	الأسلوب الإحصائي المستخدم
التحليل الإحصائي التعدد التغيرات	التحليل الإحصائي التعدد التغيرات	التحليل الإحصائي التعدد التغيرات	الأسلوب الإحصائي الفردي	الأسلوب الإحصائي الفردي	الأسلوب الإحصائي الفردي	الأسلوب الإحصائي المستخدم
ماتبي رأس المال العامل / مجموع الأصول التعلق النقدي / مجموع النقص	رأس المال العامل / مجموع الأصول	رأس المال العامل / مجموع الأصول - الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول - ماتبي الزوج قبل خصم الضرائب والضرائب / مجموع الأصول - القيمة السوقية المدققة للذاتية / القيمة السوقية للنقص - اللبنة / مجموع الأصول			التدقيق الذاتي / مجموع النقص	الفصل التسبب الحاسبية للتبني
٪ ٨٢ - ١	٪ ٩٧ - ١	٪ ٩٥ - ١			٪ ٨٧ - ١	
٪ ٨٠ - ٢	٪ ٩٥ - ٢	٪ ٧٢ - ٢			٪ ٧٩ - ٢	
٪ ٧٠ - ٣	٪ ٩٥ - ٣	٪ ٤٨ - ٣			٪ ٧٧ - ٣	نسبة التبني لخمس سنوات قادمة
٪ ٧٠ - ٤	٪ ٧٩ - ٤	٪ ٢٩ - ٤			٪ ٧٦ - ٤	
٪ ٧٠ - ٥	٪ ٧٢ - ٥	٪ ٣٦ - ٥			٪ ٧٨ - ٥	
خمس سنوات	خمس سنوات	سنتين	ثلاث سنوات		خمس سنوات	الفترة التي يستطيع التبني بها

جدول رقم (٧)

مكان وسنة النشر	عنوان البحث	اسم الباحث
JOF & QA 1970	Corporate Structure, Precautionary balances and Valuation of the firm : The Problem of financial Risk.	Tinsley
JAR , 1971	A Simple Theory of Financial Ratios as predictors of failure.	Wilcox
JAR , 1973	A prediction of Business failure using Accounting Data.	
SMR , 1976	The Gamblers Ruin Approach to Business Risk.	
BYE , 1976	A Theory of Optimal Capital Structure.	Scott
JOF , 1977	Dept.,and Optimal Capital Structure.	

JOF & QA = Journal of Financial and Quantative Analysis

JAR = Journal of Accounting Research

SMR = Sloan Management Review

JOF = Journal of Finance

ج - لم تقدم هذه البحوث تحليل ايجابي لسلوك هذه الوحدات الاقتصادية أو المجموعات التي تتكون منها الوحدات .

د - لم تقدم هذه المجموعة من البحوث نظرية للافلاس او على الاقل اطار نظري متكامل للافلاس، فالافلاس من الموضوعات التي تحتاج الى اطار متكامل مستمد من كثير من علوم المعرفة مثل المحاسبة والاقتصاد والقانون، ولكن في نفس الوقت نجد أن هذه المجموعة من البحوث ساهمت في تطوير بحوث المحاسبة المالية. (٥٦)

٩ / ٣ / ٤ بحوث محاسبة الاصول البشرية :

٩ / ٣ / ٤ / ١ مقدمة :

لفترة كبيرة كانت كل من المحاسبة والعلوم السلوكية علمان متناقضان ، وكان علماء المحاسبة و علماء السلوك يختلفان في منهج تفكيرهما ، فبينما ينظر عالم المحاسبة نظرة فاحصة لعالم الاعمال والمال كانوا يهملون المشاكل البشرية داخل الوحدات الاقتصادية ولا يعطونها الاهتمام الكاف، وكان عالم السلوك يفعل عكس عالم المحاسبة فكان يحلل ويفسر المشاكل البشرية داخل الوحدات الاقتصادية ويتجاهل الحقائق الاقتصادية داخلها ، وحديثا اشترك علماء المحاسبة وعلماء السلوك في حل الكثير من مشاكل الوحدات الاقتصادية ، ومن المشاكل التي لاقت اهتماما وتعاوننا ما يعرف بمحاسبة الاصول البشرية. Human Resources Accounting .

وبالرغم من بروز محاسبة الاصول البشرية في المرحلة الثانية من مراحل تطور بحوث المحاسبة، ولكنها تاريخيا وجدت في كتابات العالم الاقتصادي الشهير Adam Smith وكما وجد Flesher and Flesher أن محاسبة الاصول البشرية كانت موجودة في ولاية المسيسيبي بالولايات المتحدة قبل عام ١٨٦٥ ولقد ذكر هذان الباحثان ما يلي : (٥٧)

"Human resources accounting was a common practice among meet firms in the American Deep South prior to the Civil war..."

ولقد وجد الباحث في عدد مايو ١٩٣٨ Journal of Accountancy المقتطفات العلمية التالية

Though your balance-sheets should be,

Typed and ruled with great precision in a type that all can see ;

Though the grouping of the assets is com-mendable and clear,

And the details which are given more than usually appear,

Though investments have been valued at the sale price of the day,
and the auditors certificate shows every-thing ok;
One asset is omitted - and its worth I want to know,
The asset is the value of the men who run the show.

وحدثا حددت جمعية المحاسبة الامريكية (AAA) هدفين رئيسين لبحوث المحاسبة تقويم
الاصول البشرية وهما : (٥٨)

"One objective is to develop valid and reliable methods of measuring the values of an organizations human resources. These methods are intended to help facilitate several aspects of the human resources management process, A second objective is to develop a theory of human . Resources value, such a theory would explain the nature and determinants of value of people to formal organizations."

ويمكن القول ان معظم البحوث ركزت على تطوير نماذج لتقويم الاصول البشرية
وحاولت بعض الدراسات بيان اثر الأخذ في الحسبان الاصول البشرية على القرارات
الاستثمارية للإدارة العليا في الوحدات الاقتصادية ، ولقد استخدمت هذه البحوث النموذج
الوصفي كما استعانت بالكثير من علوم المعرفة وخاصة النظرية الاقتصادية والعلوم السلوكية
والاساليب الكمية.

٩ / ٣ / ٤ / ٢ نماذج تقويم الاصول البشرية :

يمكن القول أن هناك عدة نماذج لتقويم الاصول البشرية (الجدول رقم ٨)

٩ / ٣ / ٤ / ٢ / ١ نماذج تعتمد على طرق التقويم المتعارف عليها :
(٥٩)

هذه النماذج من طرق تقويم الاصول البشرية تستخدم التكلفة التاريخية أو تكلفة الاحلال عند
التقويم ومن ابرز البحوث التي استخدمت التكلفة التاريخية نموذج , Brummet Flamholtz
and pyle في عام ١٩٦٨ ، ونموذج Brummet في عام ١٩٧٠ ، ونموذج Caplan and
Landekich في عام ١٩٧٤ كما استخدم هذا النموذج R.G. Barry Corporation وهي
أول شركة أمريكية تقوم بتقويم الاصول البشرية وتفصح عنها في قوائمها المالية.

ومن البحوث التي استخدمت تكلفة الاحلال البحوث التي نشرها كل من Flanders في
عام ١٩٧١ ، Lazarus في عام ١٩٧١ ، Stone في عام ١٩٧٢ ، Brummet في عام ١٩٧٠
Flamholtz في عام ١٩٧٣ وأيضا شركة R.G. Barry Corporation .

ولقد حدد الباحثين عناصر تكاليف الأصول البشرية بأن تشمل كل التكاليف الفعلية (أو النمطية) الخاصة بالحصول علي الكفاءات الادارية أو الفنية والمحافظة عليها وتطويرها ويتم رسمة هذه التكاليف واعادة توزيعها على الحياة المتوقعة للموظف ، ولقد استخدمت شركة R.G. Barry Corporation هذا المفهوم ابتداء من عام ١٩٦٩ ، ولقد بررت هذه الشركة استخدام طريقة تكلفة الاحلال فى تقويم الاصول البشرية بالأسباب التالية (٦٠).

"This concept provides management with better guidelines for manpower forecasting, budgeting and planning expansion since replacement cost are adjusted annually to reflect market changes and cost of living consideration."

فى هذه الفقرة اشارة واضحة الى أن تقويم الأصول البشرية بطريقة الاحلال يساعد الادارة فى تخطيط العمالة والتنسيق بها ووضع الموازنات التخطيطية الخاصة بها، وهنا يجب الاشارة الي ان هذه النوعية من البحوث ساعدت الباحثين فى الاهتمام بدراسات الجوى الخاصة بالعمالة سواء علي مستوى الوحدة أو على المستوى القومى.

٩ / ٣ / ٤ / ٢ نماذج تعتمد على استخدام النظريات الاقتصادية:

كما سبق الذكر يعتبر الاقتصاديون من أوائل مفكرى علوم المعرفة الذين اهتموا بمفهوم "رأس المال البشرى" ولقد لقي هذا المفهوم اهتماما واضحا من الاقتصاديين ، ولذا فان بعض الباحثين قد استخدموا نظرية فيشر Irving Fishers Theory التى ترى مايلى: (٦١)

"Capital is thus defined as a source of income stream and its worth is the present value of future income discounted by rate specific to the owner of the source..."

هذه النظرية قادت Levend Schwartez فى عام ١٩٧١ الى تقدير قيمة أصل بشرى

وليكن عمره "Y" كما يلى :

جدول رقم (٨)

أهم بحوث محاسبة الأصول البشرية مبنية على المفاهيم

مكان وسنة النشر	عنوان البحث	اسم الباحث	الموضوع
MBR , 1968	Accounting for Human Resources .	Brummel, Flammholz and Pyle	نماذج التقييم على أساس التكامل الريحية.
JOA , 1970	Accounting for Human Resources .	Brunnet	
NAA , 1970	Human Resource Accounting : Past, Present and Futur.	Caplan and Landekich	
MR , 1972	Investment in Human Resources at AT & T	Stone	نماذج التقييم على أساس تكامل الإحلال.
AR , 1971	On the use of the Economic Concept of Human Capital in Financial Statements.	Lev and Schwartz	نماذج التقييم على أساس القيمة الاقتصادية.
AR , 1972	On the use of the Economic Concept of Human Capital in Financial Statements : A	Flammholz	
FAJ , 1972	A Human Organizational Measurement Approach.	Likert, Pyle	نماذج التقييم على أساس سلوكي.

مكان ونسبة النشر	عنوان البحث	اسم الباحث	الموضوع
JAR , 1972	The Effects of Human Asset Statements on the Investment Decision : An Experiment.	Elias	اثر الافصاح عن الاموال البشرية على القرارات الاستثمارية
AOS , 1976	The Effects of Human Resource Accounting Data on Financial Decisions : An Empirical Test.	Schwan	
AR , 1976	The Impact of Human Resource Accounting Information on Stock Investment Decisions : An Empirical.	Hendricks	

MBR = Management Business Review.

JOR = Journal of Accountancy.

NAA = National Association Accountants.

MR = Management Review.

FAJ = Financial Analyst Journal.

JAR = Journal of Accounting Research.

AR = Accounting Review.

AOS = Accounting, Organizations, and Society.

حيث :

$$E(VY^*) = \text{القيمة المتوقعة لأصل بشري عبره } Y \text{ سنة.}$$

$$T = \text{عمر احوال الأصل البشري للمعاش}$$

$$PY(t) = \text{احتمال وفاة الأصل البشري}$$

$$I^*i = \text{الايرادات المتوقعة من الأصل البشري}$$

$$I = \text{معدل الايراد المتوقع من الأصل البشري}$$

وقد انتقد Flaholtz في عام ١٩٧٢ هذه الدراسة وأوضح أن لها عدة حدود منها :

١- قد تكون هناك أسباب أخرى تدعو الأصل البشري إلى ترك العمل في الوحدة الاقتصادية غير الوفاء أو الاحالة إلى المعاش .

ب- تجاهل البحث حالات الترقى الفنى والإدارى ولا يمكن أن يظل الأصل البشري في وظيفته مدى العمر.

كما انتقد هذا البحث أيضا كل Sudan and Auerbach في عام ١٩٧٤ كما هو

موضح بالفقرة التالية: (١٢)

"...While Fisher refers to the value of human capital to the individual himself, Lev and Schwartz(1971) extend the same measure to the firms level . Thus they substitute income for contribution without providing the accounting rational for this substitution".

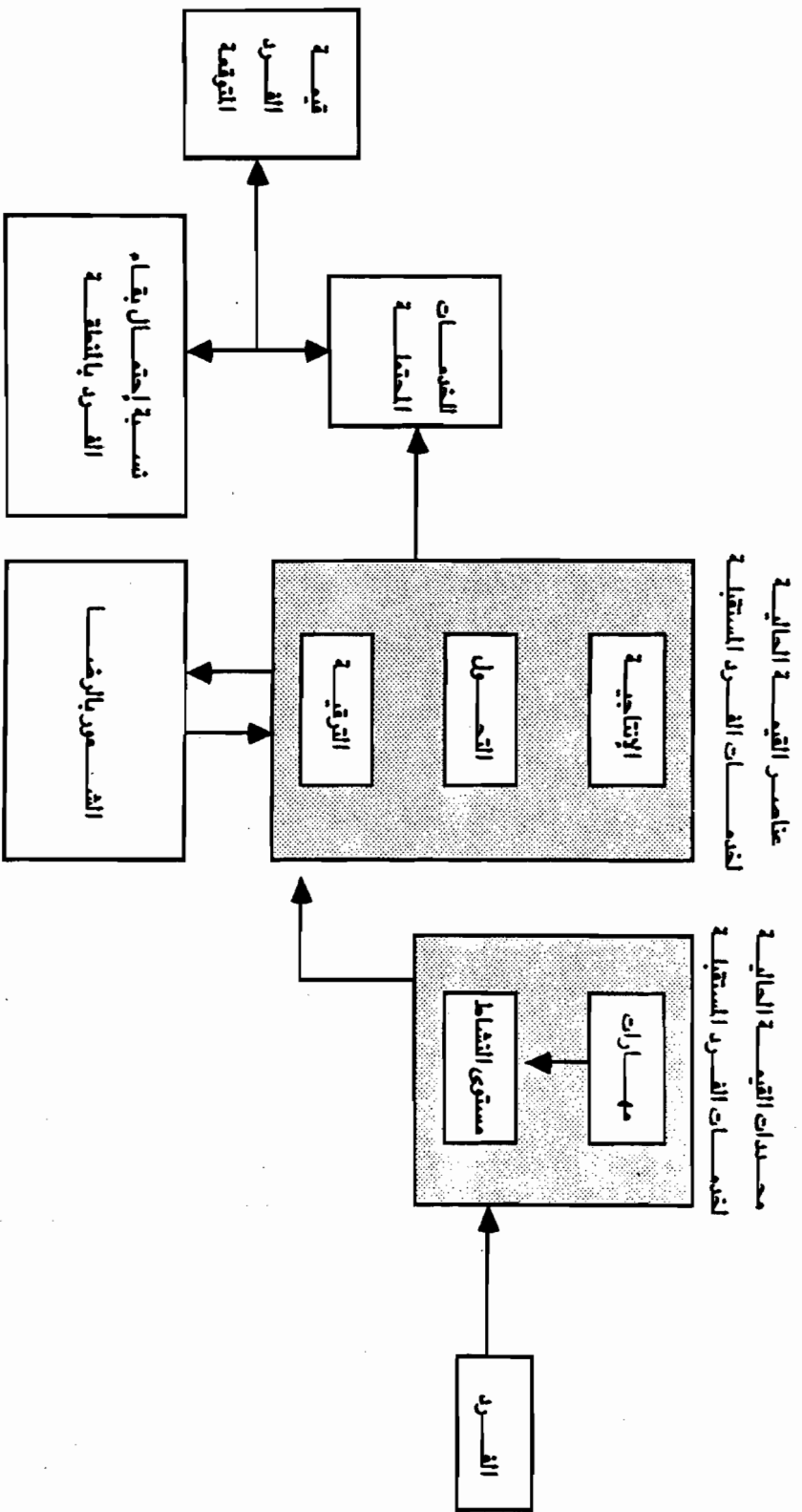
وقد وضع Flambholtz نموذج للأصول البشرية في عام ١٩٧٢ وضح فيه طبيعة ومحددات Determinants قيمة الأصل البشري بالنسبة لى وحدة اقتصادية أو غير اقتصادية كما هو موضح فى الشكل التخطيطى رقم (١) . ونموذج Flambholtz يعتمد على بعض العوامل الاقتصادية والسلوكية التى تؤثر على قيمة الأصل البشري ومن هذه العوامل :

١- القيمة الحالية للخدمات المتوقعة للأصل البشري وهذا يتوقف على انتاجية الأصل البشري وانتقاله من عمل إلى آخر والترقية إلى مستوى فنى أو إدارى أعلا.

ب- قدرة الوحدة الاقتصادية أو غير الاقتصادية على المحافظة على الأصل البشري حيث أن البحوث الخاصة بمعدلات دوران العمالة قد اثبتت أن هناك علاقة عكسية بين شعور العاملين بالرضا واحتمال تركهم العمل وانتاجية الأصل البشري.

ويمكن القول ان كل المتغيرات التى قدمها Flambholtz لا يمكن قياسها وبالتالي هناك

الشكل التخطيطي رقم (١)



صعوبة في تطبيق مثل هذه النماذج في التطبيق العملي.

٩ / ٣ / ٤ / ٢ / ٣ نماذج تعتمد على استخدام نظريات علم السلوك :
حاول بعض الباحثين مثل Likert في عام ١٩٦٧ و Likert and pyle في عام ١٩٧١
وضع نموذج لتقويم الأصول البشرية يعتمد على نظريات علم السلوك ، ولقد وضع هؤلاء
الباحثين عدة متغيرات لتقويم الأصول البشرية منها القيادة الادارية ، عملية تنظيم مجموعة
العمل، قيادة زملاء العمل ، المساعدة في العمل، فريق العمل ، الرضا عن بيئة العمل، اتخاذ
القرار ، العمليات التكنولوجية، نوافع العاملين وغير ذلك . لقد حاول Likert وضع نموذج
باستخدام المتغيرات التي تؤثر على القوى البشرية في أى وحدة اقتصادية أو غير اقتصادية
بحيث يكون المنتج النهائى للنموذج هو محددات الطاقة الانتاجية للأصول البشرية وبالتالي
تعكس قيمة هذه الاصول.

٩ / ٣ / ٤ / ٢ تقييم بحوث الأصول البشرية :

يمكن القول بأن هناك دافعان لظهور وتطوير بحوث محاسبة الأصول البشرية أولهما
التطورات العلمية التي حدثت في نظرية التنظيم Organization Theory وثانيهما تعتبر هذه
النوعية من البحوث جزء من دراسات ظهرت في هذه الفترة وهي الدراسات الخاصة بالمحاسبة
الاجتماعية Social Accounting.

وسيقوم الباحث بتقييم بحوث محاسبة الأصول البشرية على ضوء الأهداف الخمسة

التي وضعتها جمعية المحاسبة الأمريكية في عام ١٩٧٣ لهذه البحوث وهي كما يلي : (٦٣)

- a- To develop a theory of human resource value that explains the nature of determinants of the value of people to formal organizations.
- b- To develop concepts , models and techniques for measuring the value of people in both monetary and non-monetary
- c- To test the empirical validity and reliability of possible principle and surrogate human resource valuation methods.
- d- To test the feasibility and operationalizing human recourse methods in organization and to determine the conditions under which different methods appropriate.

e- To study the effects of the human resource accounting paradigm and methods upon attitude and behaviour (decisions) in actual organizations.

لوحظ مما سبق أن نماذج تقويم الأصول الثابتة ركزت على النماذج الاقتصادية وذلك عن طريق استخدام نظرية الاحتمالات ، كما ان هناك بعض البحوث التي استخدمت سلاسل ماركوف Markov chain ومن هؤلاء الباحثين Rockov في عام ١٩٧٨ ، Jaggi and Lau في عام ١٩٧٤ و Gillespie, leininger ,and Kahalas في عام ١٩٧٦ والسبب في استخدام نظرية الاحتمالات وغيرها من الاساليب الاحتمالية هو وجود عنصر عدم التأكد في الفترة التي سيظل فيها الموظف في الوحدة الاقتصادية فهناك احتمال وفاته أو استقالته أو اقالته أو احواله الي المعاش.

ويمتاز النموذج الاقتصادي للأصول البشرية باعتماده على تحليل نظري ممتاز حيث استعان الباحثون بنظرية فيشر في التحليل كما سبق الذكر ولكن هذه النماذج يصعب تطبيقها في الواقع العملي.

ومن ناحية ثانية ساهم Likert بمجهود كبير في تطوير هذه النوعية من البحوث كما حاول الربط بين نماذج الادارة والطرق المحاسبية لقياس الاداء وقد اعتمد Likert في نمودجه على المتغيرات السلوكية أما Flamholtz فقد حاول الربط بين النموذج الاقتصادي والنموذج السلوكي لتقويم الأصول البشرية.

ولقد وجد الباحث ان الاهداف الخمسة لهذه البحوث لم يتحقق بعضها ومثال ذلك ليست هناك محاولات علمية لتطوير نظرية للأصول البشرية، كما أن هناك بعض البحوث حاولت شرح وتحليل العلاقات بين المعلومات المحاسبية والقرارات الاستثمارية.

٩ / ٤ المرحلة الثانية لبحوث المحاسبة المالية : خلاصه

حاول الباحث في هذه المرحلة التركيز على عملية الربط بين بحوث المحاسبة ومناهج البحث العلمي ولقد خلص الباحث الى النتائج التالية :

١- تتحصر بحوث المحاسبة المالية في هذه المرحلة في ازدياد أهمية المعلومات المحاسبية واستخدامها في دراسات سوق رأس المال الكفء وكذلك استخدامها كمدخلات في نماذج التنبؤ بالافلاس ، بالاضافة الى بحوث محاسبة الأصول البشرية.

ب- لقد تميزت هذه المرحلة بقيام الباحثون بالاستعانة بالنظريات والأساليب المختلفة في علوم المعرفة الأخرى لتطوير بحوثهم مثل الاستعانة بنظريات التمويل ونظريات الاقتصاد ونظريات السلوك والأساليب الكمية ، كما ساهم في تطوير بحوث المحاسبة المالية في هذه المرحلة باحثين من علوم المعرفة الأخرى فعلى سبيل المثال لقد ساهم Fama (وهو باحث في نظريات التمويل) في تطوير بحوث علاقة المعلومات والسياسات المحاسبية بسوق رأس المال الكفاء ، كما ساهم Altman (وهو أيضا باحث في نظريات التمويل) في تطوير بحوث التنبؤ بالافلاس وأخيرا لقد ساهم Likert (وهو باحث في نظريات السلوك) في تطوير بحوث محاسبة الاصول البشرية .

ج- اعتمدت بحوث المحاسبة المالية في هذه المرحلة على النموذج الوصفي لكون أن تقدم تفسير أو تحليل للظاهرة محل البحث، ولذا جاءت هذه البحوث غير مكتملة.

د- لقد لعب الحاسب الالكترونى وتكنولوجيا تخزين المعلومات وتحليلها واستخدامها دورا كبيرا في تطوير هذه البحوث وخاصة بحوث علاقة المعلومات والسياسات المحاسبية بسوق رأس المال الكفاء وكذلك التنبؤ بالافلاس.

هـ- لقد ساهمت بعض العوامل الاقتصادية العالمية في تطوير بحوث المحاسبة المالية في هذه المرحلة ومن هذه العوامل ارتفاع نسبة الافلاس في الوحدات الاقتصادية بالولايات المتحدة وكندا والمانيا الغربية واليابان في فترة الستينات في الاهتمام بالبحث في كيفية استخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالافلاس قبل وقوعه.

١٠- المرحلة الثالثة لبحوث المحاسبة المالية (١٩٧٧- ١٩٨٦ - المدخل

الايجابى :

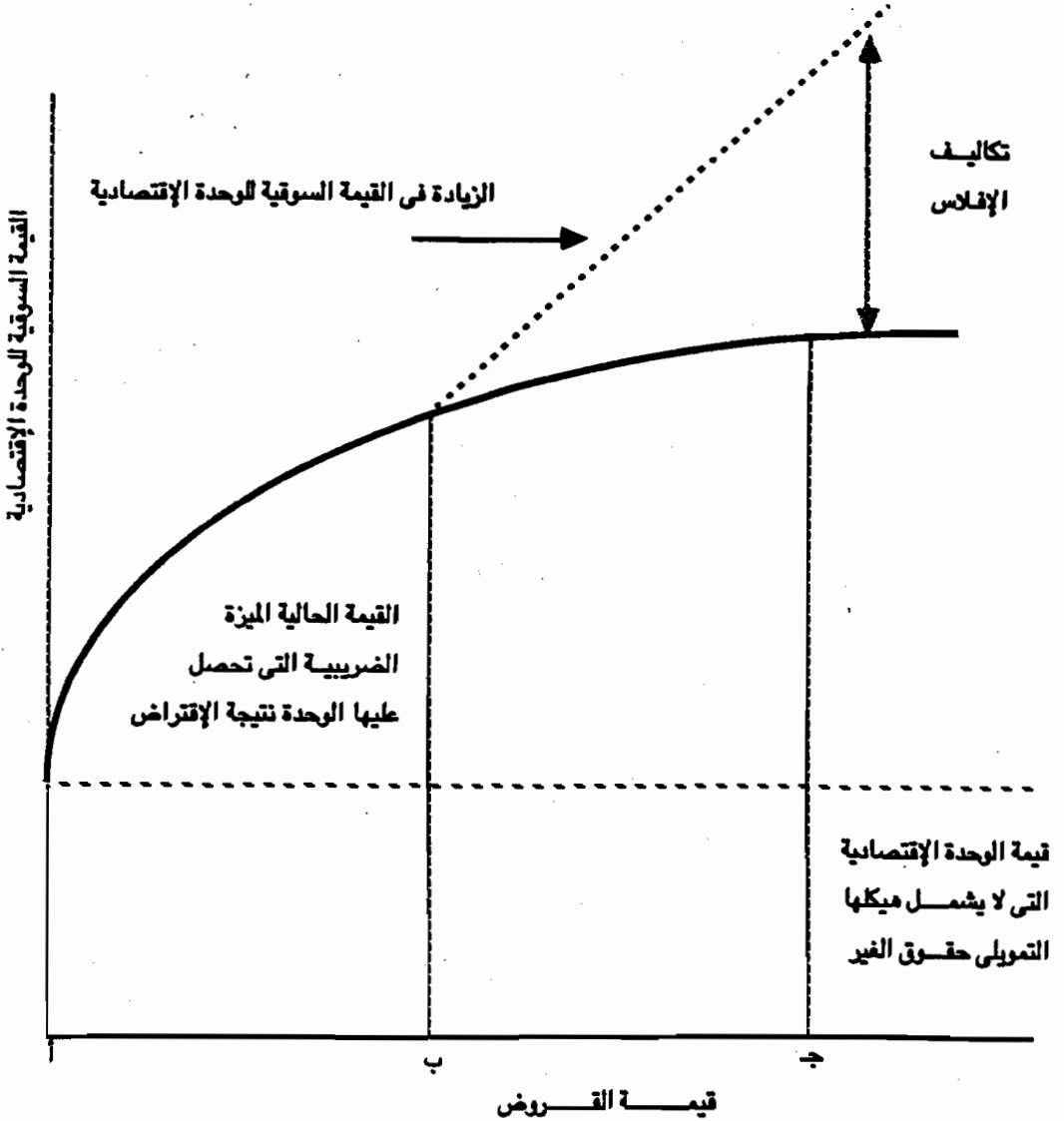
١٠ / ١ مقدمة :

تميزت المراحل الأولى من مراحل بحوث المحاسبة المالية باعتمادها على نظرية الدخل في الاقتصاد، ولكن مفهوم "الدخل" في الاقتصاد يختلف عن مفهوم "الايراد" في المحاسبة، كما أن مفهوم "النفقة" في الاقتصاد يختلف عن مفهوم "النفقة" في المحاسبة وهذا الاختلاف

من حيث ماذا تعنى كل منهما عند الاقتصاديين والمحاسبين، وكذلك يشمل الاسس التى يتم بها قياس كل منهما عند الاقتصاديين والمحاسبين . ولقد خلص الباحث فى المرحلة الثانية من بحوث المحاسبة المالية الى اتجاه هذه البحوث لاستخدام بعض نظريات علوم المعرفة الأخرى مثل نظريات علم الاقتصاد وعلم السلوك وعلم التمويل وكذلك الاساليب الرياضية و الاحصائية، وكل هذا التطور انعكس على المرحلة الثالثة من بحوث المحاسبة المالية ولقد وجد الباحث أن هناك بواقع أدت الي ظهور هذه المرحلة من بحوث المحاسبة المالية منها :

١- ظهور نظرية هيكل رأس المال الحديثة Modern Capital Structure Theory وذلك عندما نشر Modigliani and Miller بحثهما القيم فى عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦٢ ولقد قام الباحثان بتحليل العوامل التى تؤثر على هيكل التمويل فى الوحدات الاقتصادية (٦٤) ولقد انتهى الباحثان الى ان اهم هذه العوامل هو "تكلفة الاقتراض" واثارها على القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية وكذلك ما يترتب عليها من تكلفة للافلاس Bankruptcy Cost ولقد بنى الباحثان تحليلهما على أساس افتراض عدم وجود نظام للضرائب ثم على أساس وجود نظام للضرائب، وفى الحالة الاولى وجد الباحثان أن هيكل تمويل الوحدة الاقتصادية ليس له علاقة بالقيمة السوقية لها أى ليس هناك علاقة بين جانب الأصول وجانب الخصوم فى الميزانية العمومية ، وأن نسبة مجموع حقوق الغير الى مجموع حقوق الملكية فى الميزانية العمومية ليس لها أى دلالة، وبالتالي فان تكلفة الافلاس فى هذه الحالة تساوى صفراً، أما فى حالة افتراض وجود نظام للضرائب فان اختيار الوحدة الاقتصادية لتمويل عملياتها الجارية او الرأسمالية عن طريق الاقتراض أفضل من التمويل عن طريق زيادة رأس المال حيث أن عائد الإستثمارات الذى يمنح لحاملى الأسهم كما أن تكلفة الاقتراض تعتبر تكليفا على الربح و(بالتالى تعتبر من الاعباء الواجبة الخصم) إما تكلفة التمويل عن طريق هيكل الملكية فانه يعتبر توريا للربح وليس تكليفا عليه، وفى نفس الوقت وضع الباحثان قيودا على الاقتراض بنسبة كبيرة من هيكل الملكية حيث ان زيادة مجموع حقوق الغير الى مجموع حقوق الملكية تؤدي الى أن تتحمل الوحدة الاقتصادية تكلفة افلاس قدتعادل أو تزيد على الميزة الضريبية Tax Advantage التى تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من الاقتراض ، ويرى الباحث أن نقطة المديونية المثلى Optimal Debt Point يجب أن تكون أقل من ١٠٠٪ من حقوق الملكية بمعنى أن تكون نسبة

مجموع حقوق الغير الى مجموع حقوق الملكية أقل من واحد الى واحد حيث انه بعد هذه النقطة يبدأ منحني القيمة السوقية للوحدة الإقتصادية في التنازل كما هو موضح في الشكل البياني رقم (١)



يلاحظ من الشكل البياني السابق ما يلي :-
في نطاق أ ، ب تتعدم تكاليف الإفلاس وتزيد القيمة السوقية للوحدة الإقتصادية مع زيادة القروض وأن العلاقة بينهما علاقة خطية فالقيمة السوقية المثلى Optimal Market value تتحقق عند النقطة ج ، ولكن بعد هذه النقطة تبدأ القيمة السوقية للوحدة

الإقتصادية في الإنخفاض.

ومنذ بداية الستينات بدأت مجموعة من الباحثين في تطوير نظرية هيكل التمويل الحديثة ومن هؤلاء الباحثين Kraus and Litzenberger الذى حدد رياضياً القيمة السوقية للوحدة الإقتصادية التى يشمل هيكلها التمويلى حقوق للغير والتى لا يشمل هيكلها التمويلى حقوق للغير ولقد وجد الباحثان أن الفروق الأساسية بينهما تتمثل فى حاصل ضرب القيمة السوقية لحقوق الغير ومعدل الضرائب الدخلية ، ولكن مجموعة أخرى من الباحثين مثل (٦٦) Miller فى عام ١٩٧٧ ، (٦٧) Haugent and Senbet فى عام ١٩٧٨ انكروا وجود تكلفة للإفلاس حيث أن السلوك الإقتصادى الرشيد لرجال الأعمال سيجعلهم يتخذون قرارات مثل لا ينتج عنها تكلفة للإفلاس.

ب- تطور نظرية المنشأة Firm Theory عندما انتقل النظام الإقتصاد العالمى من الزراعة إلى التجارة ومن بعدها إلى الصناعة ظهر الفكر الرأسمالى وظهرت الوحدات الإقتصادية التى تسعى إلى تعظيم أرباحها أو تعظيم منفعتها ، ثم ظهر الفكر الإشتراكى بعد قيام الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ وظهرت الوحدات الإقتصادية التى تحاول أن يكون هدفها هو خدمة المجتمع نفسه.

وفى هذا القرن ظهرت الوحدات الإقتصادية العملاقة Mega Corporations التى أصبحت تعمل فى مجالات إقتصادية وفى مناطق جغرافية متعددة ومنها الوحدات الإقتصادية ذات الجنسيات المتعددة والتى يطلق عليها " عابرة القارات " وفى جمهورية مصر العربية وغيرها من الدول العربية ظهرت وحدات إقتصادية عملاقة أطلقت على نفسها " شركات توظيف الأموال " وأطلق عليها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ "شركات تلقى الأموال لاستثمارها " وترتب على ذلك انفصال الإدارة عن المساهمين أو انفصالها عن المودعين وأصبحت هذه الوحدات الإقتصادية العملاقة تتحكم فى ثروة المجتمع ، وكذلك تتحكم فى كمية ونوعية المعلومات وتوقيت الإفصاح عنها. (٦٨)

ونتيجة لإنتشار هذا النوع من الوحدات الإقتصادية أصبحت الإدارة العليا تحاول تحقيق أهدافها بدلا من تحقيق أهداف الوحدات الإقتصادية. وترتب على هذا - أيضاً - أن علماء الإقتصاد وعلماء السلوك ومن بعدهم المحاسبون بدأوا يهتمون بدراسة ما يدور داخل الوحدة الإقتصادية ؟ وكيف يتم إتخاذ القرارات؟ ، انهم بدأوا ينظرون إلى الوحدة الإقتصادية على إنها "صندوق أسود" .. وبالتالي فإنهم لم يعيدوا ينظرون الى

الوحدة الإقتصادية بإعتبارها "شخصية معنوية مستقلة" ولكنهم أصبحوا ينظرون إليها على إنها "مجموعة من التعاقدات الرسمية وغير الرسمية". انهم أصبحوا يهتمون بتحديد الأطراف فى هذه التعاقدات ... ومازال هذا التطور فى مرحلة النمو ومن المتوقع أن يؤدى إلى ظهور علم جديد يتعلق باقتصاديات العلاقات التعاقدية داخل الوحدات الإقتصادية. وإذا فقد استخدم الباحثون نظرية تكلفة الوكالة كأداة بحث لهذا النوع من البحوث ، وسيحاول الباحث أن يقدم إطار متكامل لهذه النظرية من واقع بحوث المحاسبين والإقتصاديين.

جـ - لقد سبق الذكر بأن بحوث المحاسبة المالية فى مرحلتها الأولى حاولت البحث عن أفضل نظرية للمحاسبة ، والبحث - أيضاً - عن أفضل مقابلة بين المصروفات واليرادات ولكن بعد عشرات السنوات من البحث العلمى لم يحققوا أهدافهم لأسباب سبق ذكرها، ولقد استخدم الباحثون فى المرحلة الثالثة من بحوث المحاسبة المالية تطور نظرية المنشأة فى العودة مرة أخرى إلى البحث عن نظرية المحاسبة ، وفى البحث أيضاً عن أفضل بدائل وطرق السياسات المحاسبية ولذا كان لزاماً عليهم تقديم تفسير جديد وكان ذلك باستخدام النموذج الإيجابى Positive Model وليس باستخدام النموذج العيارى.

١٠ / ٢ منهج البحث العلمى فى بحوث المرحلة الثالثة :

تتسم المرحلة الثالثة من بحوث المحاسبة المالية باتجاهها نحو " العلمية " حيث حاولت هذه البحوث استعارة نموذج البحث المستخدم فى الكثير من فروع علوم المعرفة وهو النموذج الإيجابى Positive Model كما إنها استعانت ببعض نظريات وأساليب العلوم الأخرى، وهكذا حاولت هذه البحوث التركيز على تطوير وتطوير نظرية تكلفة الوكالة Agency Cost Theory لاستخدامها كأداة بحث ، كما ركزت هذه البحوث على دراسة ظاهرة "السلوك" سواء أكان سلوك الإدارة العليا فى الوحدات التى تهدف الى تحقيق الربح أو فى الوحدات التى لا تهدف الى تحقيق الربح ، أو سلوك مراقب الحسابات أو سلوك المستويات الإدارية المختلفة أو غير ذلك كما ركزت هذه البحوث أيضاً على الدراسات التطبيقية Empirical Studies وذلك عن طريق استخدام المعلومات المحاسبية المنشورة كمدخلات لنماذج هذه البحوث.

ويستعرض الباحث فيما يلى النموذج الإيجابى كما يحاول تطوير اطار عام لنظرية تكلفة الوكالة معتمداً على البحوث المختلفة المنشورة وغير المنشورة فى الفترة من عام ١٩٧٨

١٠ / ٢ / ١ النموذج الايجابي :

ركزت بحوث المحاسبة المالية في المرحلة الاولى - كما سبق الذكر - على استخدام النموذج العياري حيث كان هدف هذه البحوث هو البحث عن "الافضلية" أو "المثالية" سواء عند تطوير نظرية للمحاسبة أو عند البحث عن البدائل أو الطرق المحاسبية التي تحقق أفضل مقابلة ممكنة بين المصروفات والايرادات تطبيقا لاساس الاستحقاق الذي يركز على الاخذ في الحسبان كل المصروفات المستحقة سواء دفعت أو لم تدفع ، كما يركز على تسجيل كل الايرادات المستحقة سواء حصلت أو لم تحصل. أما المرحلة الثانية من بحوث المحاسبة المالية فانها استخدمت "النموذج الوصفي" الذي يسعى الى وصف الظاهرة محل البحث ، النموذج الوصفي لا يبدأ بحل المشكلة مباشرة وانما يجب أن تتوافر لدى الباحث أولا أوصاف المشكلة . حيث تقوم البحوث الوصفية بوصف ما هو كائن وتحديد ووصف متغيرات المشكلة وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد في الواقع، ولقد استخدم النموذج الوصفي في وصف الكثير من الظواهر المحاسبية (مثل ظاهرة الاصول البشرية) أو في وصف العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر (مثل وصف العلاقة بين المعلومات المحاسبية وسوق رأس المال الكفاء).

أما في المرحلة الثالثة - فاعتمدت بحوثها علي النموذج الايجابي الذي يهدف بوجه عام الى تفسير وتحليل والتنبؤ بالعالم الذي نعيش فيه ويقسم بعض مفكرى الاقتصاد هذا النموذج الى قسمين أولهما النموذج التفسيري الذي يهدف الى تفسير الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على التدليل المنطقي وتناول مختلف الأسباب التي تؤدي الى حدوثها (٦٩)، بالإضافة الى انها تسعى الى استخلاص التقييمات حول الظاهرة. ولا يقتصر جهد الباحث على وصف أبعاد الظاهرة وجوانبها المختلفة وانما يحدد العلاقات المتبادلة بينها من خلال عبارات أو رموز تصف العلاقة بين المتغيرات المختلفة وتمكننا من استنتاج العلاقة السببية والدالية بينها (٧٠) وثانيهما النموذج التنبؤي وهو الذي يستهدف الكشف عن الطريقة التي ستسلكها متغيرات معينة في المستقبل وتتنبأ بسلوك المتغيرات في ظل حالات الطبيعية المختلفة مثل ظروف التاكيد التام وظروف الخطر وظروف عدم التاكيد خلال فترة زمنية مقبلة ، وتستخدم بحوث التنبؤ في اتخاذ القرارات. (٧١)

وإذا كان التفسير يقوم على وصف الظاهرة فان التنبؤ يعتمد على التفسير كما أنه اذا كان التفسير يسهل لنا عملية التنبؤ فان التنبؤ من جهة أخرى ييسر لناك عملية التفسير

فالتنبؤ هو جزء من عملية التحقق التي تثير بها صحة معلوماتنا وبناء على ذلك فإن ثبوت صحة التنبؤات يعنى ضرورة مراجعة معلوماتنا فى ضوء النتائج الجديدة التي تحصل عليها . ومعنى ذلك اننا فى مجال التنبؤ نعتمد غالبا عل معلوماتنا الماضية (٧٢)

ويركز الباحثون فى المحاسبة عند استخدام النموذج الايجابى على تحليل وتفسير والتنبؤ بسلوك الاطراف التي تتكون منها الوحدة الاقتصادية ، وفى محاولاتهم فى تحليل وتفسير والتنبؤ بسلوك ودوافع الادارة العليا فى اختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية، فان هذا النموذج يستخدم فى تحليل بعض القضايا المحاسبية مثل :

ا- لماذا تختار الادارة العليا بدائل وطرق محاسبية معينة وتهمل البدائل والطرق المحاسبية الاخرى؟

ب- لماذا تفضل الادارة العليا التمسك بالتكلفة التاريخية بالرغم من ان هناك زيادة فى معدل التضخم ، بينما يفضل البعض الاخر استخدام طرق التغير العام والخاص للأسعار؟

ج- لماذا تفضل الادارة العليا للوحدات الاقتصادية المتعددة الجنسية بعض بدائل المحاسبة لتحديد الربح وتهمل البدائل المحاسبية الاخرى؟

د- لماذا تقوم الادارة العليا بتغيير طريقة المخزون (مثلا) من الوارد اولا صادر اولا الى الوارد اخيرا صادر اولا فى ظل ارتفاع معدل التضخم بينما تفضل الوحدات الاقتصادية الاخرى الاستمرار فى اتباع طريقة الوارد اولا صادر اولا؟

هـ- لماذا تفضل الادارة العليا الافصاح عن توقعاتها الخاصة بصافى الربح بينما يفضل البعض الاخر عدم الافصاح عن هذه التوقعات؟

و- لماذا يفضل معظم المحاسبين وضع السياسات المحاسبية بأنفسهم دون التدخل الحكومى؟

ومما تجدر الاشارة اليه ان النموذج العيارى قد ركز على معظم هذه القضايا المحاسبية ولكن بهدف اخر هو البحث عن افضل السياسات المحاسبية التي تحقق افضل مقابلة بين المصروفات والايرادات ولكن النموذج الايجابى يبحث مثل هذه القضايا من وجهة نظر اخرى وهى البحث عن تفسير وتحليل والتنبؤ بسلوك الادارة العليا فى اختيار السياسات المحاسبية.

١٠ / ٢ / ١ : الاطار العام لنظرية تكلفة الوكالة :

استخدم المحاسبون فى المرحلة الثالثة من مراحل بحوث المحاسبة الحالية نظرية تكلفة

الوكالة Agency Cost Theory كأداة لبحوثهم ومازالت هذه النظرية فى دور النمو والاكتمال

سيحاول الباحث في هذا القسم ان يقدم اطارا متكاملًا لهذه النظرية ، وقبل تقديم هذا الاطار يجدر الاشارة الى النقطتين التاليتين :

أ- يجب الا يفهم من اصطلاح "النظرية" المستخدم هنا أنه يعنى ما يعنيه مفكرى استخدام النموذج العيارى فى البحث عن نظرية للمحاسبة ... فليس المقصود بالنظرية هنا هو مجموعة من المبادئ والبيدات والفروض ... ولكنه يعتمد على النموذج الايجابى Positive model.

ب- يتوقع الباحث بأن بحوث المحاسبة ومن بينها بحوث المحاسبة المالية ستتسم فى المستقبل بالواقعية وليست بالعيارية، وأنها ستستخدم نظرية تكلفة الوكالة كأداة بحث وتكنولوجيا المعلومات كوسيلة بحث، وإذا يجب على الباحثين تأصيل وتعميق الاطار العام لنظرية تكلفة الوكالة.

١٠ / ٢ / ٢ مفهوم علاقات الوكالة فى اللغة والقانون والتشريع : (٧٣)

تمتد الجذور التاريخية لنظرية تكلفة الوكالة منذ بدء الخليقة حيث نشأ الصراع بين الانسان وأخيه الانسان (٧٤)، فكل انسان يسعى لتحقيق منفعه الذاتية حتى خلال سعيه لتحقيق منفعة عامة ، كما أن نظام الوكالة Agency System الذى يتكون من طرفين الاول يطلق عليه الاصيل Principal والثانى يطلق عليه الوكيل Agent معروف فى حياتنا العامة منذ زمن بعيد ، ومن أمثلة علاقات الوكالة Agency Relationships العلاقة بين المحامى (الوكيل) والمدعى عليه (الاصيل) والعلاقة بين المحاسب القانونى (الوكيل) والممول أو الطاعن (الاصيل) والعلاقة بين مراقب الحسابات (الوكيل) والجمعية العامة للمساهمين (الاصيل) والعلاقة بين مأمور اتحاد الملاك (الوكيل) والجمعية العامة لاتحاد الملاك (الاصيل).. وهكذا.

ومن أبرز البحوث التى ساهمت مباشرة فى تطوير تكلفة الوكالة البحث القيم الذى نشره Jensen and Meckling (٧٥) فى عام ١٩٧٦ ولقد ساهم هذا البحث فى تطوير هذه النظرية وذلك عن طريق الربط بين ثلاث عناصر رئيسية وهى السلوك الادارى Managerial Behavior وتكاليف الوكالة Agency Cost وهيكل الملكية Ownership Structure ، ولقد قدم الباحثان تحليلا يدور داخل الوحدة الاقتصادية مستخدمين علم سلوك التنظيم Organization Behavior وعلم الاقتصاد وعلم التمويل فى نفس الوقت، ولقد كان لهذا البحث الاثر الكبير فى تطوير بحوث المحاسبة.

وفى محاولة من الباحث لتحديد مفهوم علاقات الوكالة فى اللغة والقانون والتشريع وجد الباحث ان لفظ "الوكالة" فى مختار الصحاح لمعرفة المعنى اللغوى لها (٧٦) وجد الباحث " يقال وكل الوكيل" فيقال "وكله" بامر كذا توكيلا والاسم "الوكالة" بفتح الواو كسرها وفى مختار الصحاح ايضا" يقال "وكله بامر كذا توكيلا" والاسم منها"...الوكالة بفتح الواو وكسرها ... والمواكله ... اذا اتكل كل واحد منها على الآخر" (٧٧) ولقد شرع الاسلام الوكالة "للحاجة اليها" فليس كل انسان قادر على مباشره اموره بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره ليقوم بها بالنيابة عنه (٧٨) ولقد استدل علي جواز الوكالة فى القرآن الكريم بكثير من الايات القرآنية ولقد أورد البخاري فى كتاب الوكالة ستة وعشرون حديثا. (٧٩)

وفى القانون الوضعى أورد القانون المدنى المصرى تعريف علاقة الوكالة وتنظيمها، فى المادة ٦٩٩ من هذا القانون عرف الوكالة بأنها "عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لعمل الموكل". (٨٠)

وفى البحث عن هل فرق القانون المدنى بين علاقة الوكالة وعلاقة العمل وعلاقة النيابة وجد الباحث ان فقهاء القانون لم يفرقوا بين النيابة والوكالة عند عرضهم لمفهوم الوكالة وعرفوا الوكالة علي انها نيابة ، وفى ذلك يقول الدكتور جميل الشرقاوى أنها " قيام شخص يسمى النائب بمقام شخص اخر يسمى الاصيل فى ابرام تصرف قانونى لحساب الاصيل (٨١) ونيابة شخص عن اخر تتحقق اما نتيجة لاتفاق بينهما على ان يكون لاحدهما تمثيل الاخر فى تصرف من التصرفات اى عن طريق توكيل شخص اخر بمقتضى عقد الوكالة وتسمى النيابة عندئذ النيابة الاتفاقية وهذه النيابة التى تنشأ بالاتفاق قد تكون متضمنة فى عقد آخر غير الوكالة "كعقد العمل" الذى يستخدم به تاجر عاملا للبيع فى متجره ، فالنيابة تنشأ لعامل البيع بمقتضى عقد العمل وقد تنشأ (النيابة) نتيجة لقرار قضائى (٨٢) وشروط النيابة هى :

- أ- أن يكون حلول لادارة النائب محل ارادة الاصيل.
- ب- أن يتم تعامل النائب باسم الاصيل ولحسابه.
- ج- أن يكون تصرف النائب فى حدود نيابته.

١٠ / ٢ / ٢ / ٢ ماهية نظرية تكلفة الوكالة :

يقصد (Benston (1979 - 1980) بنظرية تكلفة الوكالة مايلي : (٨٢)

"The agency theory shows that owners and their agents (employees) benefit from monitoring furthermore, the owners and managers of enterprises bear the cost when potential investors and users of financial statements (outsiders) fear that those in control operate the enterprise contrary to interests of the outsiders"

أما (Namazi (1985) فإنه يرى أن هذه النظرية تتعامل مع : (٨٤)

"...Situations in which one individual, the agent, is engaged by another individual, THE PRINCIPAL DELEGATES Decision ? making sovereignty to the agent , including the authorization to make other contracts."

وأقد اختلف الرأى حول أى علوم المعرفة تنتمي نظرية تكلفة الوكالة ؟ فيرى البعض (٨٥) ان هذه النظرية مجرد تطوير لنظرية الاقتصاد الجزئى Microeconomic Theory ولكن النظرية الاخيرة تتعامل مع الوحدة الاقتصادية كوحدة واحدة ، وفى نفس الوقت تتجاهل العلاقات الداخلية فى اى وحدة اقتصادية، أما نظرية تكلفة الوكالة فانها تتجاهل الوحدة الاقتصادية باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وتتنظر للوحدة الاقتصادية باعتبارها مجموعة من العلاقات التعاقدية الرسمية وغير الرسمية. وهذه العلاقات ينتج عنها اصلاء ووكلاء ولذا فان نقطة البدء فى استخدام نظرية تكلفة الوكالة لاي ظاهرة محاسبية أو اقتصادية هو تحديد اطراف علاقات الوكالة حيث ان هذه الاطراف تختلف من ظاهرة الى اخرى فعلى سبيل المثال اذا كان هدف البحث هو تحديد لماذا تقوم الادارة العليا باختيار بعض بدائل السياسات المحاسبية واهمال بعضها الآخر ؟ ففي هذه الحالة يجب على الباحث دراسة مشاكل الوكالة التى تنشأ بين الاطراف التالية : (٨٦)

- أ - حاملى الاسهم (الاصيل) والادارة العليا (الوكيل).
- ب- حاملى الاسهم (الاصيل) ومراقب الحسابات (الوكيل).
- ج- حاملى السندات (الاصيل) وحاملى الاسهم (الوكيل).
- د - الادارة العليا (الوكيل) ومراقب الحسابات (الوكيل).

أما اذا كان هدف البحث هو دراسة مشاكل تكلفة الوكالة التى تنشأ فى الوحدات الاقتصادية التى تعاني عجزا ماليا ، ففي هذه الحالة يجب على الباحث دراسة مشاكل الوكالة التى تنشأ

بين الاطراف التالية : (٨٧)

- ١- حاملى الاسم (الاصيل) والادارة العليا (الوكيل).
- ب- اصحاب الديون (الاصيل) وحاملي الاسم (الوكيل).
- ج- اصحاب الديون الممتازة (الاصيل) واصحاب الديون العادية (الاصيل).
- د- اصحاب الديون الممتازة (الاصيل) والادارة العليا (الوكيل).

اما اذا كان هدف البحث هو دراسة مشاكل تكلفة الوكالة التى تنشأ بين المولين ومصلحة الضرائب فى هذه الحالة يجب على الباحث دراسة مشاكل الوكالة التى تنشأ بين أطراف الوكالة التالية : (٨٨)

- ١- الممول (الاصيل) والمحاسب القانونى (الوكيل).
- ب- مصلحة الضرائب (الاصيل) والفاحص الضريبي (الوكيل).
- ج- الممول (الاصيل) والفاحص الضريبي (الوكيل).
- د- المحاسب القانونى (الوكيل) والفاحص الضريبي (الوكيل).

اما اذا كان هدف البحث هو دراسة مشاكل تكلفة الوكالة التى تنشأ بين الادارة العليا ورؤساء الاقسام عند اعداد الموازنات التخطيطية بالمشاركة فى هذه الحالة يجب على الباحث دراسة مشاكل الوكالة التى تنشأ بين أطراف الوكالة التالية :

- ١- الادارة العليا (الاصيل) ورئيس قسم أحد الاقسام (الوكيل).
- ب الادارة العليا (الاصيل) ورؤساء الاقسام (الوكلاء).
- ج- رئيس قسم أ (الوكيل) ورئيس قسم ب (الوكيل).

من الامثلة الاربعة السابقة يمكن القول ان نظرية تكلفة الوكالة تهتم بدراسة العلاقات الرأسية (العلاقة بين مصلحة الضرائب والفاحص الضريبي مثلا) والعلاقات الأفقية (بين رئيس قسم أ ورئيس قسم ب مثلا) ، ويوجه عام فان نظرية تكلفة الوكالة تهتم بتحليل العناصر الاربعة التالية :

- ١- أصيل- وكييل.
- ب- أصيل- عديد من الوكلاء
- ج- أصيل- أصيل .
- د- وكييل- وكييل.

وبالتالى يمكن القول- كما أشار الى ذلك Eriksen فى عام ١٩٨٢ - أن نظرية تكلفة الوكالة هى نظرية للتنظيم ولكنها تأخذ بالنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية (٨٩) ، ولكن هذا الاستنتاج يعتمد على تحليل جزئى لنظرية تكلفة الوكالة وهو قيامها بتحليل علاقات الوكالة كما أن هذا

الاستنتاج يتجاهل نقطتين هامتين اولهما ما ينتج عن علاقات الوكالة أى تحمل كل من الاصيل والوكيل تكلفة صريحة أو ضمنية يطلق عليها تكلفة وكالة Agency Cost كما سيأتى الذكر وثانيهما أن نظرية تكلفة الوكالة تقترح بعض الحلول لمشاكل علاقات الوكالة.

ويرى الباحث أن نظرية تكلفة الوكالة هى نواة لفرع جديد من علوم المعرفة يبحث فى "اقتصاديات وسلوكيات الاطراف التى تتكون منها أى وحدة اقتصادية". وهذا الفرع من المعرفة سوف يعتمد على أربع خطوط رئيسية اولهما تحليل اقتصادى لما يدور داخل الوحدة الاقتصادية ، وثانيهما تحليل سلوكى للمجموعات التى تتكون منها أى وحدة اقتصادية ، وثالثهما تحليل محاسبى لتكاليف الوكالة التى تنشأ نتيجة الصراع بين الاطراف التى تتكون منها الوحدة الاقتصادية ورابعهما تحليل قانونى للتعاقدات التى يجب أن تتم لحل مشاكل الوكالة.

١٠ / ٢ / ٤ فروض نظرية تكلفة الوكالة :

تعتمد نظرية تكلفة الوكالة علي بعض الفروض Assumptions ولقد انتهت البحوث المختلفة الى اقتراح الفروض التالية : (٩٠).

أ- الاعتماد على سياسة اللامركزية حيث يقوم الاصيل بتفويض او انابة الوكيل للقيام بعمل معين سواء بصفة رسمية أو بصفة غير رسمية وسواء تم التفويض أو الانابة بمقابل أو بدون مقابل ، فان الاصيل يتوقع ان يؤدي الوكيل العمل فى مستوى عمل "الرجل المعتاد".

وبجانب ذلك قد تنشأ علاقات الوكالة - كما سبق الذكر - بين أصيل آخر أو بين أصيل وعديد من الوكلاء أو بين وكيلين أو أكثر.

ب- من المتوقع أن يسلك كل طرف فى علاقة الوكالة سلوكا اقتصاديا رشيدا أى يسعى كل طرف الى تحقيق دالة هدفه، فالاصيل يسعى نحو تحقيق دالة هدفه عن طريق ملاحظة ومراقبة هدفه للتأكد من أن الوكيل يؤدي العمل المكلف به فى مستوى عمل "الرجل المعتاد" ، أما الوكيل فانه يستخدم بمالديه من معلومات خاصة Private Information لتحقيق دالة هدفه وبالتالي عدم قيامه بمستوى الاداء المطلوب منه وهو مستوى عمل "الرجل المعتاد".

ج- بالرغم من أن كل من الاصيل والوكيل يعيشان فى بيئة واحدة وهذه البيئة تتسم بالمخاطرة Risk وعدم التاكـد Uncertainty مما يترتب عليه أنهما يعيشان فى حالة سوق المعلومات الناقصة (أو غير الكاملة) Imperfect Information Market الا أن المعلومات المتوافرة لكل منهما غير متعائلة من حيث الكمية والنوعية. فالوكيل عادة يمتلك معلومات تفوق مالى الاصيل وبالتالي يستخدم هذه المعلومات فى تحقيق دالة هدفه وتعظيم ثروته، فعلى سبيل المثال نجد أن الادارة العليا لاية وحدة اقتصادية باعتبارها وكلاء عن المساهمين تستطيع بما لديها من علم وخبرة ان تختار بدائل السياسات المحاسبية التى تحقق دالة هدفها.

د- يترتب على الصراع أو التناقض بين الاصيل والوكيل والذي يتمثل فى أن كل منهما يحاول تحقيق دالة هدفه أن ينتج مايسمى بالتدخل الخلقى Moral Hazard وإذا تدخلت التشريعات فى وضع الضوابط لتنظيم العلاقة بين الاصيل والوكيل أو غيرها من علاقات الوكالة، كما وضعت النقابات المهنية معايير أداء لأعضائها.

١٠ / ٢ / ٢ / ٣ مصادر مشاكل الوكالة :

لقد تعددت اسباب مشاكل الوكالة ، فهذا الباحث كتب فى عام ١٩٨٤ أن مشاكل الوكالة نشأت نتيجة تضخم حجم الوحدات الاقتصادية وانفصال الملكية عن الادارة ووجود عدة مجموعات تتصارع داخل الوحدات الاقتصادية ، كل مجموعة ذات دالة هدف مختلفة عن الاخرى وبالتالي تسعى كل منهما لتحقيق أكبر منفعة ممكنة " (٩١) كتب Ross فى عام ١٩٧٢ أن مشاكل الوكالة تنشأ نتيجة لأن كل طرف قد يمتلك معلومات مختلفة عن الآخر " (٩٢)، وينكر Moharam فى بحثه الذى نشره فى عام ١٩٨٣ أن " عدم تماثل المعلومات هو سبب محتمل للمشاكل فى علاقة الوكالة فالوكيل قد يكون لديه معلومات أفضل من الاصيل لانه هو الذى يتخذ القرارات ". (٩٣) ويرى Kaplan فى كتابه الذى نشره فى عام ١٩٨١ أن مشكلة عدم تماثل المعلومات ترجع الى مشكلة للملاحظة " (٩٤) وبقراءة وتحليل البحوث التى نشرت فى هذه المرحلة نجد أن الباحثين حصروا مصادر مشاكل الوكالة فى أربع مشاكل وهى :

١ - مشكلة الملاحظة :

يرى Moharam أن هناك ثلاث مستويات لمشكلة الملاحظة Observability Problem ولهما اركان لدى الاصيل القدرة على ملاحظة كل من مستوى جهد الوكيل وأداءه والعائد الناتج من ذلك ، فعندئذ يستطيع الاصيل وضع نظام الحوافز Incentives System ثانيهما إذا كان لدى الاصيل قدره على ملاحظة مستوى جهد الوكيل وأداءه وفي نفس الوقت ليست لديه قدره علي ملاحظة العائد الناتج من هذا الجهد والاداء فانه يترتب على ذلك ان نظام الحوافز سيطبق على جهد الوكيل وأداءه التي يمكن ملاحظته، كما أنه في هذه الحالة سيتحمل الاصيل بعض التكاليف التي يطلق عليها تكلفة المراقبة Monitoring Cost ثالثهما اذا كانت ليست لدى الاصيل المقدرة علي ملاحظة كل من جهد الوكيل وأداءه والعائد الناتج منهما وهنا سيتحمل الاصيل الكثير من تكاليف الوكالة ، (٩٥) وقد يكون تحليل Harris and Raviv الذي نشر في عام ١٩٧٨ أشمل وأدق من التحليل السابق حيث أنهما يحددان العلاقة بين مستوى الجهد والعوائد في شكل مصفوفة كما يلي: (٩٦)

العوائد

		لا يمكن ملاحظته	يمكن ملاحظته	
مستوى الجهد	يمكن ملاحظته	هناك حاجة للمراقبة	لا توجد حاجة للمراقبة	
	لا يمكن ملاحظته	تصبح مشاكل الوكالة معقدة	لا توجد حاجة للمراقبة	

من المصفوفة السابقة يمكن تحديد النتائج التالية :

- عندما يمكن ملاحظة مستوى الجهد والعوائد أو يمكن ملاحظة العوائد ولا يمكن ملاحظة مستوى الجهد ففي هذه الحالة لا توجد حاجة للمراقبة
- عندما يمكن ملاحظة مستوى الجهد ولا يمكن ملاحظة العوائد ففي هذه الحالة توجد حاجة للمراقبة.

عندما لا يمكن ملاحظة مستوى الجهد أو ملاحظة العوائد فان مشاكل الوكالة تزداد تعقيدا .

ب - مشكلة عدم تماثل المعلومات :

تنشأ مشكلة عدم تماثل المعلومات Informational Asymmetry بين الاصيل والوكيل نتيجة لاختلاف الخلفية العلمية والخبرة العملية لكل منهما، ويكون الوكيل - غالبا - شخص مهني متخصص وبالتالي لديه العلم والخبرة في تخصصه ويمتلك المعلومات التي تمكنه من القيام بعمله ومحاولة تحقيق دالة هدفه في نفس الوقت ، اما الاصيل فلا تتوافر فيه نوعية خبرة وعلم الوكيل فعلى سبيل المثال نجد أن مراقب الحسابات باعتباره وكيلا عن المساهمين لديه المؤهلات العلمية والخبرة العملية التي تؤهله للقيام بعملية المراجعة والفحص، كما أن لديه القدرة على تحليل المعلومات وقراءة ما بين السطور وأخيراً له حق الاطلاع فيما يرغب فيه من مستندات ودفاتر وسجلات وهذا كله يجعل لديه معلومات تفوق مالدي الاصيل (حاملى الاسهم) مما يمكنه من تحقيق دالة هدفه.

ج - مشكلة التخلخل الخلقى :

يتوقع الاصيل من الوكيل القيام بالعمل في مستوى أداء عمل "الرجل المعتاد" ، ولكن نظرا لان كل منهما يسعى الى تحقيق دالة هدفه ، وايضا نتيجة لعدم تماثل المعلومات بينهما، فان الوكيل سيقوم بالعمل في مستوى أداء عقل الرجل المعتاد . وينظر Moharam في بحثه السابق الاشارة اليه - الى مشكلة التخلخل الخلقى على انها مشكلة حوافز فمشاكل الحوافز تنشأ بسبب الاختلاف في تفضيلات كل من الاصيل والوكيل لتحمل المخاطرة . (٩٧) ولكن Beaver في كتابه الذى نشره فى عام ١٩٨١ عزا مشكلة التخلخل الخلقى الى مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الاصيل والوكيل ولقد ذكر بالنص مايلى : (٩٨)

"In an agency setting a moral hazard problem arises because of an informational asymmetry".

ويرى الباحث ان وجود مشكلة التخلخل الخلقى بين الاصيل والوكيل هو الذى ادى الى

التدخل الحكومى ومن أمثلة هذا التدخل فى التشريع المصرى مايلى :

ل- تدخل الدولة فى تنظيم اختيار بدائل السياسات المحاسبية عند اعداد القوائم المالية فى وحدات القطاع العام عن طريق ما يعرف بالنظام المحاسبى الموحد.

ب- تدخل الدولة فى تنظيم العلاقة بين حاملى الاسهم والادارة العليا ومراقب الحسابات وذلك عن طريق تحديد تعيين مراقب الحسابات وتحديد اتعابه وواجباته وسلطاته ومسئولياته. (٩٩)

ج- تدخل الدولة فى تنظيم العلاقة بين حاملى السندات وحاملى الاسهم والادارة العليا للوحدة الاقتصادية وتكوين ما يعرف بجماعة حاملى السندات ممثلا فى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية. (١٠٠)

د- تدخل الدولة فى تنظيم العلاقة بين الادارة العليا وحاملى الاسهم والمودعين فى شركات تلقى الاموال لاستثمارها ممثلا فى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية. (١٠١)

هـ- تنظيم العلاقة - بوجه عام - بين الاصيل والوكيل فى القانون المدني المصرى كما سبق الذكر.

كما ان وجود مشكلة التخلخل الخلقى هو الذى دعى النقابات والجمعيات المهنية الى وضع معايير للاداء وأداب للمهنة باعتبار أن اعضاء هذه النقابات والجمعيات يعتبرون وكلاء لعملائهم ومن أمثلة ذلك معايير المراجعة المتعارف عليها.

١٠ / ٢ / ٢ / ٤ تكاليف الوكالة :

لقد سبق الذكر بأنه ينتج عن مشاكل الوكالة "تكاليف" قد يتحملها الاصيل أو الوكيل أو الاثنين معا، وقد تكون هذه التكاليف صريحة أو ضمنية وفيما يلى بعض الامثلة لتكاليف الوكالة :

أ - تكاليف الوكالة الخاصة بالاقتراض :

لقد سبق الاشارة الى أن التمويل عن طريق الاقتراض افضل من التمويل عن طريق زيادة رأس المال لسببين أولهما عائد الاستثمارات الذى يمنح لحاملى السندات أقل بكثير من

عائد الاستثمارات الذي يمنع لحاملي الاسهم وثانيتها أن تكلف الاقتراض يعتبر تكليفا على الربح وبالتالي يعتبر من الاعباء الواجبة الخصم أما التمويل عن طريق زيادة رأس المال يعتبر توزيعا للربح وليس تكليفا عليه، كما سبق الذكر في الشكل البياني رقم (١) أن هذا التحليل سلبيا حتى نقطة معينة من الاقتراض (النقطة ج في الشكل البياني المذكور) وبعدها يبدأ منحى القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية (المقترضة في التنازل) بتبدأ تكلفة الافلاس في الظهور ، وقد وجد Baxter في بحثه الذي نشره في عام ١٩٦٧ ان هناك علاقة مباشرة بين الاقتراض والافلاس.

من التحليل السابق يتضح ان مشاكل علاقة الوكالة بين حاملي السندات (الاصيل) وحاملي الاسهم (الوكيل) يقرب عليها على الاقل نوعين من تكاليف الوكالة ، اولهما تكلفة الاقتراض التي يتحملها حاملي الاسهم (الوكيل) وقد تكون هذه التكاليف صريحة أو تكلفة ضمنية فالتكلفة الصريحة هي التكلفة الناتجة عن سعر الفائدة المنصوص عليه في عقد القرض، أما التكلفة الضمنية فهي تلك التي تتضمنها عقد القرض دون أن يحددها أو ينص عليها صراحة (١.٢) وثانيتها تكلفة الافلاس Bankruptcy Cost التي قد تكون ايضا تكلفة فعلية أو تكلفة ضمنية ، وهذه التكلفة يتحملها حاملي الاسهم وحاملي السندات معا وان اختلفت درجة التكلفة بالنسبة لكل منهما حيث أن "المسئولية المحدودة" لحاملي الاسهم تؤدي الى تدنية الصائر التي يتحملونها.

ب - تكاليف المراقبة :

يقصد بتكاليف المراقبة Monitoring Cost، التكاليف التي يتحملها الاصيل في حالة عدم استطاعته ملاحظة العائد الناتج من مجهودات الوكيل وأداءه ، ومن أمثلة هذا النوع من التكاليف قيام حاملي الاسهم (ممثلين في الجمعية العامة للمساهمين) في تعيين مراقب حسابات وتحديد لتعابه لكي يقوم بمراقبة أعمال الادارة العليا باعتباره وكيل للمساهمين ، وكذلك يتحمل حاملي السندات تكلفة مراقبة تتمثل في تشكيل جماعة حملة السندات التي نصت عليها التشريعات الاقتصادية مثل القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، والتي يكون غرضها حماية للمصالح المشتركة لأعضائها، ويكون لها ممثل قانوني له الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين للشركة وإبداء ملاحظته دون أن يكون له صوت معلود في المنازلات كما يكون له الحق في عرض قرارات وتوصيات الجماعة على مجلس الادارة او الجمعية العامة للمساهمين.

ج- تكاليف الضمان :

يتحمل الوكيل تكاليف الضمان Bonding Costs وهي عبارة عن التكاليف التي يتحملها لتحقيق المهمة الموكولة له من الاصيل ، ومن أمثلة هذا النوع من التكاليف ما يتحمله مراقب الحسابات باعتباره وكيلا عن المساهمين لتأدية مهمته ولكي يقوم باقناع الاصيل (حاملى الاسهم) بأنه يقوم بتحقيق دالة هدفه .

١٠ / ٣ أنواع بحوث المحاسبة المالية فى المرحلة الثالثة :

يمكن القول أن المرحلة الثالثة من بحوث المحاسبة المالية التي بدأت فى عام ١٩٧٨ قد ركزت على ثلاث أنواع من البحوث (جدول رقم ٩) :

أ- بحوث ركزت على تفسير وتحليل والتنبؤ بالسياسات المحاسبية ، والهدف النهائى لهذه البحوث هو تطوير نظرية ايجابية لوضع واختيار السياسات المحاسبية ، ولقد برز هذا النوع من البحوث نتيجة لفشل مفكرى الدخل الحقيقى فى ايجاد أفضل مقابلة بين المصروفات والايرادات وكذلك فشلهم فى البحث عن نظرية عيارية للمحاسبة.

ب- بحوث ركزت على الاثار الاقتصادية للمعلومات والسياسات المحاسبية ، ولقد برزت هذه البحوث نتيجة لازدياد أهمية المعلومات المحاسبية ، ولقد سلط (١.٤) Domeski الاضواء على أهمية تحليل المعلومات باعتبارها سلعة اقتصادية Economic Commodity أى لها تكلفة وعائد ولها عرض وطلب .

ج- بحوث ركزت على التحليل الايجابى للعرض والطلب لنظريات المحاسبة والمهنة ذاتها ، ولقد برزت هذه البحوث بعد ازدياد أهمية المعلومات المحاسبية وتعدد استخداماتها .

١٠ / ٣ / ١ بحوث المحاسبة المالية التى ركزت على تطوير نظرية ايجابية لوضع واختيار السياسات المحاسبية :

تنقسم هذه المجموعة من البحوث الى الانواع التالية كما هو موضح فى الجدول رقم (١٠) :

أ- بحوث ركزت على التحليل الايجابى للسياسات المحاسبية بفرض وجود استراتيجيه محاسبية واحدة للادارة العليا عند قيامها باختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية.

جدول رقم (٩)

إطار عام للأمم بمرور الحاسبة التالية في المرحلة الثالثة (١٩٧٨ - ١٩٨٦) في علاقتها بنتائج البحث العلمي

وسيلة أو وسائل البحث المستخدمة	أدوات البحث المستخدمة			نموذج البحث المستخدم	موضوع البحث
	الأساليب الكمية	نظرية التطور	نظرية تكافة الركالة		
<ul style="list-style-type: none"> - جميع المهرجات الحاسوبية وتحليلها - وتبويبها. - البحث الكلي - 	✓	✓	✓	النموذج الإيجابي	بحوث تفسير وتحليل والتنبؤ بالسياسات الحاسوبية / تطوير نظرية إيجابية لوضع واختيار السياسات الحاسوبية
<ul style="list-style-type: none"> - جميع المهرجات الحاسوبية وتحليلها - وتبويبها. - البحث الكلي - 	✓	✓	✓	النموذج الإيجابي	بحوث ركزت على الأبعاد الاقتصادية للممارسات والسياسات الحاسوبية
<ul style="list-style-type: none"> - جميع المهرجات الحاسوبية وتحليلها - وتبويبها. - البحث الكلي - 	✓	✓	✓	النموذج الإيجابي	بحوث ركزت على التحليل الإيجابي للمرضى والطب التطورات الحاسوبية والمهنية ذاتها

ب- بحوث ركزت على التحليل الايجابي للسياسات المحاسبية بفرض عدم وجود استراتيجية محاسبية واحدة للادارة العليا عند قيامها باختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية أي أن هذه البحوث تفترض أن الإدارة العليا ليست لها استراتيجية واحدة ولكنها تفحص عناصر القوائم المالية فرادى ثم تقوم باختيار البديل المحاسبى لكل عنصر من عناصر القوائم المالية على حده بصرف النظر عن مدى علاقته بالبدايل المحاسبية الأخرى المطبقة.

١. / ٣ / ١ / ١ الاطار العام لنظرية المحاسبة (الاجيائية) :

قبل أن يستعرض الباحث أنواع هذه البحوث بالتفصيل فانه يجب الاشارة الى أن الهدف النهائى لهذه المجموعة من البحوث هو محاولة وضع نظرية ايجابية للمحاسبة لوضع Setting واختيار Choice السياسات المحاسبية . وقد ساهم الباحثين فى وضع اطار لهذه النظرية ، وقد ذكر Watts and Zimmermans مايلى عن هذا الاطار : (١.٥)

"A theory consists of two parts : the assumptions including the definition of Variables and the logic which relates them, and the set substantive hypotheses. The assumptions, definitions, and logic are used to organize, analyze and the understand the empirical phenomena, while the hypotheses are the predictions generated from the analysis "

وتشير العبارات السابقة الى أن النظرية الايجابية للمحاسبة له جناحان : الاول يتمثل فى التحليل النظرى للظاهرة محل البحث وهذا التحليل يستخدم نظرية تكلفة الوكالة وهدفه تحليل سلوك واضعى السياسات المحاسبية (المجامع والجمعيات المهنية) ومختارى السياسات المحاسبية (الادارة العليا فى الوحدات الاقتصادية) ، أما الجناح الثانى فهو الفروض الاحصائية التى يستخلصها الباحث من التحليل النظرى ويوضح الشكل التخطيطى رقم (٢) جناحى النظرية (١.٦) وفيما يلى الاطار النهائى للنظرية الايجابية للمحاسبة كما يتوقعه الباحث :

يمكن القول ان النظرية الايجابية للمحاسبة لها جناحان : أولهما يتمثل فى التحليل النظرى لتحليل وتفسير والتنبؤ بالظاهر محل الدراسة والباحث هنا يستخدم نظرية تكلفة الوكالة كأداة للبحث وثانيهما تحديد الفروض الاحصائية واختيارها. والجناح الاول من النظرية يشمل العناصر التالية :

جدول رقم (١٠)

تطوير بحوث المحاسبة المالية التي ركزت على تطوير نظرية إيجابية لوضع واختيار السياسات المحاسبية باستخدام " النموذج الإيجابي " واستخدام " نظرية تكافة الوكالة "

مكانه سنة النشر	عنوان البحث	اسم الباحث	الموضوع
JOA, & E, 1981	An Income Strategy Approach to the Positive Theory of Accounting Standards Setting / Choice.	Zamijewski and Hagerman	بحوث ركزت على التحليل الإيجابي لاختيار الأوزار والظواهر لبيان طرق السياسات المحاسبية بالقرائن وجهد استنتاجية الإجابة في اختيارها.
AR, 1978	Towards a positive Theory of the Determination of Accounting Standards.	Watts and Zimmerman	بحوث ركزت على التحليل الإيجابي لاختيار الأوزار والظواهر لبيان طرق السياسات المحاسبية بالقرائن وجهد استنتاجية الإجابة في اختيارها.
JOA, & E,	Some Economic Determinants of Accounting Policy choice.	Hagerman and Zamijewski	
JOA, 1982 & E,	Determinants of Intramethodoid choices in the oil and Gas Industry.	Lilien and Pastena	
JOFA, 1979	On financial Contracting : An Analysis of Bond Covenants.	Smith and Warner	

مكان وصحة النشر	عنوان البحث	اسم الباحث	
JOET ,	Optimal Incentive Contracts with Imperfect Information	Harris	
Unpublished paper , 1983	" Golden parachutes " Executive - making and shareholder wealth.	Lamber and Larcker	
JOE & E 1981	Evidence on the Effect of Bond Covenants and Management compensation Contracts on the Choise of Accounting Techniques : the case of the Depreciation switch - Back.		
JOA & E 1981	Determinants of the corporat Decision too Capitalize Interest.	Bowen, Noreen and Lacey	
JOA & E 1981	The Economic Determinants of the Market Reaction to proposed Mandatory Accounting Sectional Analysis.	Collins Rozeff and Dhaliwal	

JOA & E = Journal of Accounting of Economics
AR = The Accounting Review

أ - التعاريف :

وهنا يحاول الباحث تحديد الظاهرة محل البحث مع تحديد أطراف علاقة الوكالة، وأيضا تحديد متخذ القرار Decisionmaker في هذه العلاقة ، فعلى سبيل المثال اذا كان القرار يتعلق باختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية فان الادارة العليا للوحدة الاقتصادية هي متخذ القرار وذلك في حالة الافصاح الاختياري ، أما في حالة الافصاح الاجباري فان المشرع هو متخذ القرار كما هو الحال في وحدات القطاع العام وأهمية تحديد علاقات الوكالة ومن ثم تحديد متخذ القرار ترجع الى اهمية تحديد دالة هدف كل طرف أطراف الوكالة في هذا النوع من البحوث.

ب - المتغير التابع:

يقصد بالمتغير التابع Dependent Variables المتغير الذي يؤثر في المتغيرات المستقلة Independent Variables وبالتالي فان المتغير التابع في هذا النوع من البحوث يتمثل في بدائل أو طرق السياسات المحاسبية المتعارف عليها كما سبق الذكر يفترض هؤلاء الباحثون فرضين أولهما حالة وجود استراتيجية للسياسات المحاسبية بالنسبة للإدارة العليا وثانيهما حالة عدم وجود مثل هذه الاستراتيجية ، وفي الافتراض الاول يقوم الباحث بتحديد الاستراتيجية الاصلية والاستراتيجية البديلة ، أما في الافتراض الثاني فان الباحث يقوم بتحديد بديلين (على سبيل المثال عند تقويم مخزون آخر المدة فانه يفترض أن البديل الاول هو طريقة الوارد اولا صادر اولا ويفترض أن البديل الثاني هو طريقة الوارد اخيرا صادر اولا). أي ان الباحث يحاول تحديد بديلين للمتغير التابع وكل بديل له قيمة ، فالبديل الأول (مثلا) قيمته واحد صحيح وبالتالي تصبح قيمة البديل الثاني صفر حيث أن مجموع الاحتمالات واحد صحيح (واحد صحيح + صفر = واحد صحيح) .

ج - المتغيرات المستقلة :

يقصد بالمتغيرات المستقلة Independent variables المحددات المحاسبية والاقتصادية التي تؤثر على الظاهرة محل البحث أي أن هذه المتغيرات تؤثر وتشرح وتفسر وتحلل المتغير التابع، ومهما حاول الباحث الدقة في اختيار المتغيرات المستقلة فانه هناك معدل خطأ سينتج عند تطبيق نظريته.

د - المنطق الذى يربط هذه المتغيرات معا :

بعد تحديد كل العناصر السابق الاشارة اليها يحاول الباحث وضع اطار أو تحليل نظرى للظاهرة محل البحث ويربط هذا الاطار بتحليل العناصر الثلاثة السابقة (التعاريف - المتغير التابع - المتغيرات المستقلة) معا، ويتم هذا الربط عن طريق استخدام نظرية تكلفة الوكالة كما هو موضح فى النقاط التالية :

- الربط بين الظاهرة المحاسبية محل الدراسة والمتغير التابع عن طريق تفسير هذه الظاهرة وذلك باختيار متغير تابع يعبر عن هذه الظاهرة ، فعلى سبيل المثال البدائل المحاسبية المستخدمة فى تقويم مخزون اخر المدة تؤثر على صافى الربح أو صافى الخسارة وبالتالي يمكن لأى باحث اختيار صافى الربح أو صافى الخسارة كمتغير تابع.

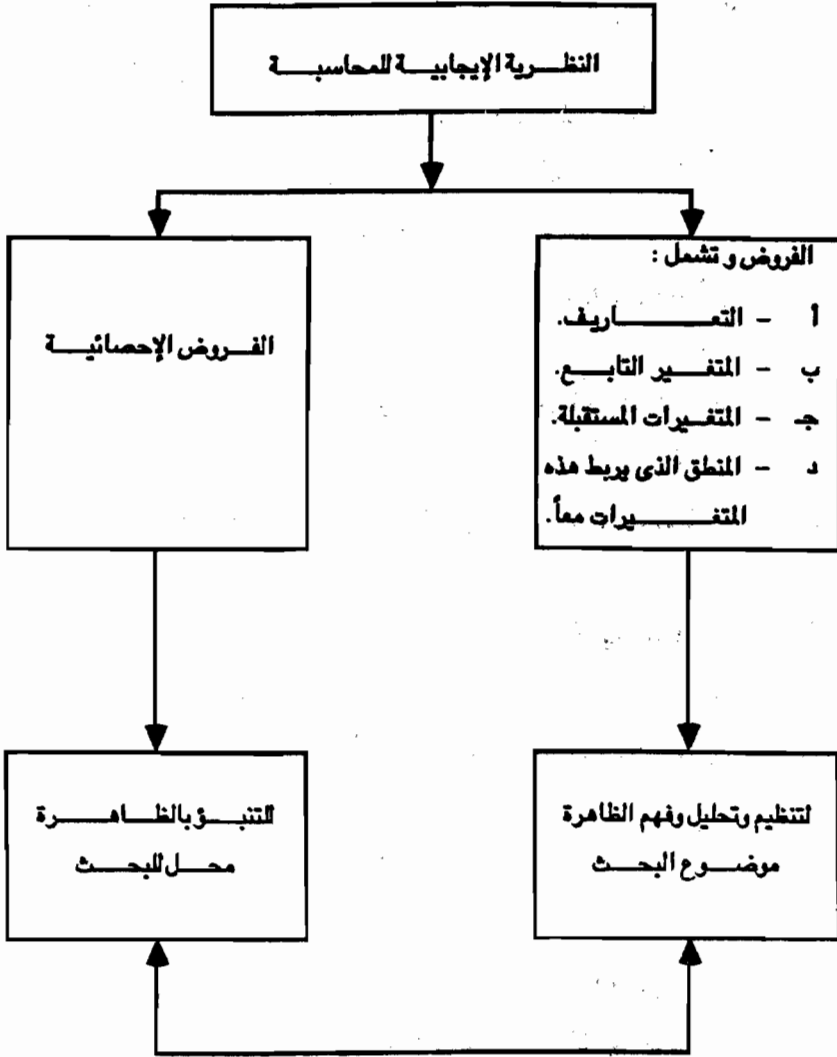
- الربط بين المتغير التابع (الذى سبق تحديده) بالمتغيرات المستقلة وهى عبارة عن بعض المحددات المحاسبية والاقتصادية التى تتحكم فى اختيار البدائل والطرق المحاسبية، ولقد قام الباحثون فى النظرية الايجابية للمحاسبة باختيار بعض هذه العناصر مثل التكاليف السياسية Political costs ونسبة المديونية أو تركيبة الهيكل التمويلى للوحدة الاقتصادية وحوافز الادارة العليا وتكاليف انتاج المعلومات المحاسبية وغير ذلك من المحددات (١٠٧)

- الربط بين المتغيرات المستقلة معا أى أنه لا بد أن يكون هناك منطق يربط كل المتغيرات المستقلة معا.

اما الجناح الثانى من النظرية فهو يركز على العناصر التالية :

- أ- القيام بتحليل كل محدد من المحددات التى تم تحديدها وبيان مدى أثره على المتغير التابع ثم الانتهاء بتحديد فرض احصائى يربط بين المتغير التابع وهذا المحدد.
- ب- القيام بتحديد نموذج اختيار Choice Model باستخدام أحد الاساليب الاحصائية مثل الاسلوب الاحصائى المتعدد المتغيرات (MDA) ، ويتم الربط فى هذا النموذج بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والفروض الاحصائية التى سبق تحديدها.
- ج- يتم اختبار نموذج الاختيار بعد تجميع المعلومات المحاسبية الخاصة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة لبيان مدى صحة الاطار النظرى الذى وضعه الباحث.

الرسم التخطيطي رقم (٢)



الدراسة التطبيقية

١٠ / ٣ / ٣ أنواع بحوث نظرية ايجابية لوضع السياسات المحاسبية :
لقد سبق الاشارة فى القسم ١٠ / ٣ / ١ الى أن هناك نوعان من بحوث المحاسبة
المالية التى ساهمت فى تطوير نظرية ايجابية لوضع واختيار السياسات المحاسبية وفيما يلى
دراسة مسحية ومختصرة لهذه البحوث :

١٠ / ٣ / ٣ / ١ بحوث ركزت على التحليل الايجابي لاختيار الادارة
العليا لبدائل وطرق السياسات المحاسبية بافتراض وجود إستراتيجية
للادارة فى اختيارها :

يكاد يكون البحث الذى نشره Zamijewski and Hagerman فى عام ١٩٨١ هو
البحث الوحيد الذى أشار فيه الباحثون الى تطوير نظرية ايجابية للمحاسبة لوضع واختيار
السياسات المحاسبية ، ولقد حدد الباحثان إستراتيجية المحاسبة المثالية من وجهة نظر
اطراف علاقة الوكالة كما يلى : (١.٨)

" An optimal strategy need not be extreme because of trade-offs the managers face. Some variables such as size induce managers to use deflating policies while other variables such as management compensation plans encourage managers to choose income inflating alternative . The result of these trade-offs means that any combination of the available set of Alternative GAAP may be optimal for a given firm".

ونظرا لاهمية هذه الدراسة فقد قام الباحث بتلخيصها فى الجدول رقم (١١) كمثال
يوضح محاولات الباحثين لتطوير نظرية ايجابية لوضع واختيار بدائل وطرق السياسات
المحاسبية ، ومن هذا الجدول يمكن تحديد النتائج التالية :

أ - اختار الباحثان أربع سياسات محاسبية ، واختار بديلين محاسبين لكل منهما
لتكوين إستراتيجية لهذه البدائل اولهما تؤدي الى تدنيه صافى الربح
وثانيهما تؤدي الى تعظيم صافى الربح

ب - هناك علاقة واضحة بين الظاهرة محل البحث والمتغير التابع الذى تم إختياره

جدول رقم (١١)

أهم مقومات الدراسة التي قام بها Zamjewski and Hagerman في عام ١٩٨١ *

وسيلة البحث الاساليب الإحصائية المتخدمة	التغيرات المستقلة (المدادات الحاسبية والاقتصادية)	التغير التابع لبيانات وطرق السياسات الحاسبية التي تكفي إلى :		الظاهرة محل البحث (السياسة الحاسبية)
		تعظيم صافي الربح	تدنية صافي الربح	
- الأساليب الإحصائية المتعد التغيرات - Probit Analysis	١- حوافز الإجازة العليا ٢- نسبة التركيز الإقتصادي ٣- المداخلة ٤- حجم الرخمة الإقتصادية مطابقا بعمالي إيرادات المبيعات ٥- درجة كفاءة رأس المال (نسبة مجموع الأصول / إيرادات المبيعات) ٦- نسبة مجموع الخصوم / مجموع الأصول	طريقة القسط الثابت	طريقة القسط المتزايد	سياسة احتساب مخصص الاصلاح
		طريقة الوارد أخيراً صانر أولاً	طريقة الوارد أولاً صانر أولاً	سياسة تقويم مخزون آخر للدة
		يتم الإهلاك لفترة أقل من ثلاثين عاماً فلكثر	يتم الإهلاك لفترة أقل من ثلاثين عاماً	إهلاك النفقات الماضوية
		طريقة الدفع الأدنى	طريقة التأجيل	معالجة العمرائب (الدائنة)

٣٠١

* لم يوضع الجدول نموذج البحث المستخدم وكذلك أداة البحث المستخدمة حيث أن كل هذه الدراسات - كما سبق الذكر - تستخدم النموذج الإيجابي كمودج بحث ، ونظرية تكافة الوكالة كإدارة بحث .

جـ- اختار الباحثان ستة متغيرات مستقلة وهى عبارة عن محددات محاسبية واقتصادية تتحكم وتؤثر فى اختياره الاستراتيجية التى تم اختياره وماينتج عنها من تدنية صافى الربح أو تعظيم صافى الربح.

د - استخدم الباحثان أكثرمن اسلوب احصائى لتحديد نموذج الاختيار

١٠ / ٣ / ١ / ٢ / ٢ بحوث ركزت على التحليل الايجابى لاختيار الادارة العليا لبدائل وطرق السياسات المحاسبية بافتراض عدم وجود استراتيجية للادارة فى اختيارها :

حاول الكثير من الباحثين التركيز على التحليل الايجابى لاختيار الادارة العليا لبدائل وطرق السياسات المحاسبية بافتراض عدم وجود استراتيجية للادارة عند اختيارها ، واقد كان أول بحث تم نشره فى هذا الموضوع البحث الذى نشره الباحثان Wattas and Zimmerman وكان عنوان البحث "Towards a positive Theory of the Determination of Accounting Standards" فى عام ١٩٧٨ وقد ركز الباحثان على التحليل الايجابى لسياسة تقويم الاصول الثابتة ، كما نشر الباحثان Hagerman and Zim jewski بحثهما وعنوانه "Some Economic Determinants of Accounting Policy Choice" وذلك فى عام ١٩٧٩ ، ولقد ركزا الباحثان على التحليل الايجابى لأربع سياسات محاسبية أولهما سياسة تقويم مخزون آخر المدة (طريقة الوارد أولا صادر أولا - طريقة الوارد أخيرا صادر أولا) ثانيهما سياسة احتساب مخصص الاهلاك (طريقة القسط المتزايد - طريقة القسط الثابت) ثالثهما سياسة معالجة الضرائب (الدائنة) (طريقة التأجيل - الطريقة الفورية) ورابعهما سياسة معالجة تكاليف المعاشات (الاهلاك ما بين ١٠ - ٤٠ سنة). أما الباحثان Lillien and Pastena فقد نشرنا بحثا عنوانه "Determinants of Intramethod Choices in the oil and Gas Industry". فى عام ١٩٨٢ ، وقد ركزا الباحثان على الطرق المختلفة لتحديد صافى الربح فى شركات البترول ، أما Bowen, Noreen and Lacey فقد نشرنا بحثا عنوانه "Determinants of the Corporate Decision to Captitalize Interest" فى عام ١٩٨١ ، وقد ركز هؤلاء الباحثون علي التحليل الايجابى لتكلفة القروض (رسمة تكسة القروض - اعتبار تكلفة القروض نفقة جارية).

ولقد ساهمت هذه البحوث وغيرها فى تطوير نظرية ايجابية لوضع واختيار الادارة

العليا بدائل وطرق السياسات المحاسبية، وتمتاز هذه المجموعة من البحوث بالخصائص التالية :

أ- الإشارة الواضحة والصريحة الى نظرية ايجابية للمحاسبة.

ب- افتراض أن الوحدة الاقتصادية تتكون من عدة طوائف ذات علاقات تعاقدية وبالتالي تحاول كل طائفة تحقيق دالة هدفها.

ج- هناك عدة محددات محاسبية واقتصادية تتحكم فى اختيار البدائل والطرق المحاسبية.

د- افتراض أن الادارة العليا (متخذ القرار) تحاول تحقيق أهدافها عند اختيارها للبدائل والطرق المحاسبية.

١٠ / ٣ / ١ / ٣ الفروق الاساسية بين بحوث النظرية العيارية للمحاسبة والنظرية الايجابية للمحاسبة :

لم يحاول الباحثون فى هذه المرحلة توضيح الفروق الأساسية بين النظرية العيارية للمحاسبة المالية والتي سبق ذكرها وكذلك النظرية الايجابية للمحاسبة المالية، وحتى تكتمل صورة هذه البحوث ، فان الباحث سيحاول فى عجلة سريعة بيان الفروق الاساسية مع ربط هذه المحاولة بمنهج البحث العلمى: - - -

أ- كما سبق الذكر فان الباحثين فى المحاسبة المالية حاولوا فى المرحلة الاولى استخدام النموذج العيارى فى بحوثهم وذلك فى سبيل تحقيق هدفين اولهما البحث عن افضل نظرية للمحاسبة أى البحث عن أفضل مبادئ وفروض وبدييات محاسبية وثانيهما البحث عن افضل تطبيق لاساس الاستحقاق أى البحث عن أفضل مقابلة بين المصروفات والايرادات وذلك عن طريق البحث عن أفضل بدائل وطرق للسياسات المحاسبية، ويعتقد الباحث أن المشكلة الرئيسية التى قابلت هؤلاء الباحثين هو عجزهم عن وضع تعريف محدد للافضلية أو عجزهم عن وجود مقياس أو مقياس للافضلية.

أما النظرية الايجابية للمحاسبة - كما سبق الذكر - فهى تسعى الى تحليل وتفسير والتنبؤ بسلوك الادارة العليا فى اختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية أى

أنها تركز على "السلوك ونيسر على "الفضلية" ، ويمكن القول أن الهدف طويل الاجل لهذه البحوث هو تطوير نظرية لوضع واختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية.

ب- استخدم الباحثون النموذج العيارى للوصول الى هدفهم عند وضع نظرية المحاسبة (العيارية) حيث أن هذا النموذج - كما سبق الذكر - يركز على الاجابة على الاسئلة البحثية التى تكون فى صورة "ما هو أفضل ؟" وإذا فان هذا النموذج يساعد هؤلاء الباحثون فى البحث عن أفضل نظرية وفى البحث أيضا عن أفضل بدائل وطرق السياسات المحاسبية.

أما باحثى النظرية الايجابية للمحاسبة فقد استخدموا النموذج الايجابى فى تحليل وتفسير والتنبؤ بسلوك الادارة العليا فى اختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية، أى أن هذا النموذج يساعد الباحثون فى الاجابة على الاسئلة البحثية التى تكون فى صورته "كيف ؟ ولماذا ؟" وإذا فقد استخدم هذا النموذج فى محاولة تطوير نظرية لوضع واختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية.

ج- استخدم الباحثون فى نظرية المحاسبة (العيارية) نظريات الاقتصاد وخاصة نظرية الدخل كأداة للبحث عند تطوير نظريتهم - وكما سبق الذكر - فان مفكرى المحاسبة الاوائل كانوا من الذين درسوا الاقتصاد ، وبذا نجد أن بحوث المحاسبة المالية كانت ومازالت تعتمد على علم الاقتصاد.

أما الباحثون فى نظرية المحاسبة (الايجابية) فانهم يستخدمون نظرية تكلفة الوكالة كأداة لبحوثهم ، وذلك بجانب استخدامهم لبعض نظريات علم الاقتصاد وبالذات نظرية المنفعة Utility Theory ولقد استخدم هؤلاء الباحثون - أيضا - بعض الاساليب الاحصائية وبعض نظريات علوم السلوك.

د- تعتمد بحوث نظرية المحاسبة (العيارية) على علم المنطق فى اشتقاق المبادئ والفروض والبيدات التى تقوم عليها، أما بحوث نظرية المحاسبة (الايجابية) فانها تعتمد على الاساليب الاحصائية عند اختيار فروضها.

هـ- تقتصر بحوث نظرية المحاسبة (العيارية) على التحليل النظرى ، أما بحوث نظرية

المحاسبة الإيجابية فانها تحاول وضع اطار نظرى تشتق منه بعض الفروض الاحصائية Hypotheses التى يقرم الباحث باختيارها .
ويخلص البحث فى الجدول رقم (١٢) هذه الفروق الأساسية .

١٠ / ٢ / ٢ بحوث المحاسبة المالية التى ركزت على الاثار الاقتصادية للمعلومات والسياسات المحاسبية :

منذ زمن بعيد ارتبطت المحاسبة بالنظام الاقتصادى - كما ارتبطت بنظريات الاقتصاد - ففى ظل النظام الاقتصادى البدائى لم يكن الانسان فى حاجة الى كثير من المعلومات وبالتالي لم يكن الانسان فى حاجة الى نظام للمعلومات لأن ذاكرته كانت تعى ما يحتاجه من هذه المعلومات ، وفى ظل النظام القطاعى لم تكن التجارة قد أخذت مكانتها ومن ثم فان حاجة الانسان الى المعلومات أو حاجته الى نظام معلومات ظلت غير ملحة ، كما أن الانسان لم يكن فى حاجة الى الاتصال بغيره فهو يزرع ويأكل ويبيع ما يتبقى من محصوله ، وفى ظل نظام الاقتصاد الحر الذى يعتمد على تلقائية أو آلية السوق برزت أهمية المعلومات ، كما ظهرت أهمية المحاسبة كنظام للمعلومات ، وعندما نشأت ظاهرة التركيز الاقتصادى بصورتها الحديثة المثلة فى وحدات اقتصادية عملاقة أو وحدات اقتصادية متعددة الجنسية أو الاثنين معا ، بدأ الباحثون ينظرون الى المعلومات المحاسبية باعتبارها سلعة اقتصادية Economic Commodity بدلا من اعتبارها سلعة حرة Free Commodity ، فالسلعة الاقتصادية سلعة مسوقة يمكن قياسها وبالتالي لها عرض وطلب ولها تكلفة عائد ولقد سبق الذكر بأن عملية وضع المعلومات والسياسات المحاسبية ... عملية سياسية ، كما أصبح ينظر اليها باعتبارها قرار اجتماعى ، كما أن وضع السياسات المحاسبية يؤدي الى وضع قيود على سلوك الادارة العليا وسلوك المجموعات الاخرى المهتمة بالمعلومات المحاسبية ، وترتب على ذلك اهتمام الباحثون بدراسة "تحليل المعلومات" ولقد قاد هذا الاتجاه Horgren و Demski

و Beaver وغيرهم ، ولقد أوضح Beaver الاثار الاقتصادية للسياسات

المحاسبية فى النقاط التالية : (١٠٩)

- ١- توزيع الثروة بين الافراد .
- ب- توزيع المخاطرة بين الافراد .
- ج- توزيع الموارد بين الاستهلاك والانتاج (على سبيل المثال التأثير على معدل التكوين الرأسمالى).

جدول رقم (١١)

الفروق الأساسية بين بحوث نظرية المحاسبة (العيارية) وبحوث نظرية المحاسبة (الإيجابية)

العنصر	بحوث نظرية المحاسبة (العيارية)	بحوث نظرية المحاسبة (الإيجابية)
من حيث الهدف	البحث عن أفضل نظرية للمحاسبة وأفضل بدائل وطرق سياسات محاسبية	تحليل وتفسير والتنبؤ بسلوك الإدارة العليا في إختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية - وبالتالي تطوير نظرية لوضع وإختيار السياسات المحاسبية
من حيث نموذج البحث المستخدمة	النموذج العياري	النموذج الإيجابي
من حيث أداة البحث المستخدمة	- نظرية الإقتصاد وخاصة نظرية الدخل	- نظرية تكلفة الوكالة - نظريات الإقتصاد وبالذات " نظرية المنفعة " - بعض الأساليب الإحصائية - بعض نظريات علم السلوك
من حيث وسيلة البحث المستخدم	إعتمادها على علم المنطق في اشتقاق المبادئ والفروض والبيديات وتعتمد على التحليل النظري فقط.	إستخدامها لبعض الأساليب الإحصائية في إختيار فروضها وضع إطار نظري تشتق منه بعض الفروض الإحصائية التي يقوم الباحث بإختيارها.

د- توزيع الموارد على الوحدات الاقتصادية.

هـ- استخدام الموارد في الانتاج وتحليل المعلومات وغير ذلك.

و- استخدام الموارد في التطوير ...

ز- استخدام الموارد في البحث عن المعلومات.

ويعتبر Beaver الاثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية هي الذي يجب أن يكون معيارا عند اختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية بدلا من معيار البحث عن أفضل مقابلة بين المصروفات والايرادات ، ولقد ذكر مايلي : (١١٠)

"Debates over the "best" financial accounting standards not only emphasize traditional "technical " issues , such as which method produces the "best" matching of cost and revenues, but also focus on the economic consequences."

ولقد ذكر Beaver بعض أمثلة السياسات المحاسبية التي تم اختيارها طبقا لمعيار الاثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية : (١١١)

"Recent examples are accounting for the investment credit, accounting for research and development expenditures, financial disclosures by the banking industry , the successful efforts versus full costing controversy in the oil and gas industry, and accounting for the effects of inflation".

وفي عام ١٩٧٨ نشر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) تقرير بحثي Research Report عن " الاثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية" تضمن ستة بحوث عن هذا الموضوع . ولقد حاول التقرير الاجابة علي بعض الاسئلة وملخصها كما يلي : (١١٢).

أ- هل يستطيع واضعي السياسات المحاسبية (الجامع والجمعيات المهنية) تحديد - سواء قبل أو بعد اصدار التوصية الخاصة بالسياسات المحاسبية - البديل أو البدائل التي تعود بالمنافع علي المجتمع ؟

ب- تحديد تحت أي الظروف يستطيع واضعي السياسات المحاسبية الاعتماد على العوامل التالية عند اختيار البديل المحاسبى:
- سوق رأس المال الكفء.

- احتياجات مستخدمى السياسات المحاسبية.

- احتياجات الادارة العليا.

ج- هل تستطيع السياسات المحاسبية أن تساهم فى التأثير على أسعار الاوراق المالية ؟
هل يمكن تقسيم هذه الاثار الى اثار اقتصادية مرغوب فيها، واثار اقتصادية غير مرغوب فيها؟ هل تؤثر السياسات المحاسبية فى التأثير على رأس المال بحيث ينتقل من استثماره فى نشاط اقتصادي الى استثماره فى نشاط اقتصادي آخر؟ وهل يستطيع واضعى السياسات المحاسبية تحديد ما اذا كان هذا التأثير مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه ؟

د- هل تغيير بعض بدائل السياسات المحاسبية يؤثر على أسعار وأحجام معاملات الاوراق المالية لهذه الوحدات الاقتصادية فى سوق رأس المال؟ وهل لهذا الاثر أى دلالة بالنسبة لمستخدمى المعلومات المحاسبية ؟

هـ- هل يجب على واضعى السياسات المحاسبية الاخذ فى الحسبان الاثار الاقتصادية لهذه السياسات على الاقتصاد القومى ؟

و- كيف يحدد واضعى السياسات المحاسبية مسئوليتهم قبل الطوائف المختلفة ؟ هل واضعى السياسات المحاسبية مسئولين مباشرة عن تعظيم ثروة المجتمع ؟ أما أن مسئوليتهم محدودة (على سبيل المثال تكون مسئوليتهم هى تحسين جودة المعلومات المنشورة) ؟

ز- هل يجب على واضعى السياسات المحاسبية اختيار الطائفة أو الطوائف التى تركز على اهميتهم غير مستخدمى المعلومات المحاسبية ؟

ح- هل يجب على واضعى السياسات المحاسبية وضع السياسات التى يعتقدون أنها تحقق أهداف السياسة العامة ؟

وبالطبع فان البحوث الستة المنشورة فى هذا التقرير لا تعطى اجابات لكل هذه التساؤلات كما أن البحوث التى نشرت فى هذه المرحلة لم تتناول هذه الموضوعات بالتفصيل، ومازالت هذه البحوث فى مرحلة مبكرة ، كما مازال هناك فجوة بين آراء الباحثين حول المقصود بالاثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية ويعرض الباحث فيما يلى بعض هؤلاء الباحثين:

أ- يرى Beaver - كما سبق الذكر- أن الاثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية تركز على أربع محاور أولهما التأثير على توزيع الثروة سواء بين الاشخاص الطبيعيين أو بين الاشخاص المعنويين أو بين الاستهلاك والانتاج، ثانيهما توزيع المخاطر سواء بين الاشخاص الطبيعيين أو بين الاشخاص المعنويين ثالثهما توزيع الموارد رابعهما استخدام الموارد فى الانتاج وتطوير وتحليل المعلومات وغير ذلك ، كما يرى Beaver ان الاثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية هو المعيار البديل لمعيار ايجاد أفضل مقابلة بين المصروفات والايرادات عند اختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية ، وهذا المعيار قد استخدم بالفعل بواسطة مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) كما سبق الذكر.

ب- أما Benston و Krasney فيران أن هناك تأثير للكثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية أولهما تأثير مباشر Direct Effects وهو عبارة عن العوامل الواضحة والسريعة التأثير على تحويل الثروة على الافراد مثل مبلغ الضريبة المدفوع، ومن الامثلة الاخرى الاسعار التى يتحملها المستهلك فى صناعة المنافع العامة (المياه، الغاز الكهربائى...) وكذلك التأثير على سعر العقود ، ثانيهما تأثير غير مباشر Indirect effects وهى تلك العوامل التى تؤثر على نظرة وسلوك الناس للوحدة الاقتصادية مثل معالجة التأجير الرأسمالى أو التأجير التمويلى واهلاك الاصول المعنوية. واقد حلل هذان الباحثان الاثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية على قرارات العديد من الطوائف المهتمة بالمعلومات المحاسبية مثل قرارات السلطات الحكومية وقرارات العاملين ونقابات العمال وقرارات العملاء وقرارات الدائنين وقرارات الادارة العليا وغير ذلك.

جـ - أما Abdel - khalik فقد أشار الي أن إصطلاح الأثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية يشير الى عدة متغيرات ومفاهيم، ولكنه إقتصر في بحثه على أن الأثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية تعنى متغيرين فقط أولهما متغير المعلومات وثانيهما متغير القرار ، ولقد حاول Abdel-Khalik ومجموعة من الباحثين المساعدين معه تطبيق هذا المفهوم في دراسة قيمة عنوانها :

"The Economic Effects on lessees of FASB Statement No 13 Accounting for leases."

ولقد ذكر Abdel - Khalik مايلي عن تطبيق أثار متغير المعلومات بالنسبة للسياسة المحاسبية الخاصة بالتأجير الواردة في التوصية رقم (١٣) :

"The information consequences of Statement 13 where the changes in financial Statements that resulted from it a repacking of existing information"

كما أشار Abdel - Khalik الى تطبيق أثار متغيرات القرار بالنسبة لنفس السياسة الواردة في نفس التوصية مايلي : (١١٣)

"Decision consequences , include (a) changes in managers decisions (whether operating, financing, or investment) included by the information consequences of statement 13 and (b) the decisions made by investors, creditors, and their advisors concerning revisions of return expectattions for the traded securities of the companies affected by the change in the method of accounting for leases.

Hence, decision consequences refers to either management actions at the level of the company or the response of the capital market".

د - أما Winn فقد حاول في دراسته عمل مقارنة بين صافى الربح الناتج عن تطبيق التكلفة التاريخية و صافى الربح الناتج عن تطبيق التكلفة الجارية وذلك عن طريق الاجابة عن السؤالين التاليين (١١٤) :

a- Are the differences in the alternative accounting measures significant enough to lead substantially different decisions ?

b- What are some likely types of errors that might be made if there are differences in the measures ?

ويمكن للباحث أن يلخص ما إنتهى اليه الباحثون فى هذه المجموعة من البحوث فيما يلى :

أ- تنتج الاثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية باتباع أحد بدائل أو طرق هذه السياسات عن طريق واضعها ، أو عند قيام الادارة العليا باختيار أحد البدائل أو الطرق أو عند قيامها بتغيير البديل المطبق.

ب- تؤثر السياسات المحاسبية تأثيراً مباشراً أو تأثيراً غير مباشر على "المعلومات" وعلى "القرارات" سواء على مستوى المستثمر أو على مستوى الوحدة الإقتصادية أو على مستوى سوق رأس المال أو على المستوى القومى.

ج- تؤثر السياسات المحاسبية على إنتقال الثروة وتوزيع الموارد وإستخدامها.

٣/٣/١٠ بحوث ركزت على التحليل الايجابى للطلب والعرض لنظريات المحاسبية وللمعلومات المحاسبية وللمهنة ذاتها :

الجدول رقم (١٢) خاص بنوعية جديدة من بحوث المحاسبة المالية التى مازالت فى مراحلها الاولى، كما أنها لم تلق الاهتمام الكاف من الباحثين حتى الان، ولقد ظهر هذا الاتجاه بوضوح فى عام ١٩٧٩ حيث نشر Watts and Zimmerman بحثاً عنوانه :

"The Demand for and supply of Accounting Theories : The Market for Excuses".

كما قام Benston فى نفس العام بنشر بحثه الشهير وعنوانه :

" The Market for Public Accounting services : Demand, Supply and Regulation "

ولقد انعقد مؤتمر علمى فى جامعة نيويورك بالولايات المتحدة لمناقشة البحث الأخير وصدر عدد من مجلة Accounting Journal يحوى البحث وكل المناقشات التى دارت حوله. ونظرا لأهمية هذين البحثين سيتناولهما الباحث بالتحليل والمناقشة.

جدول رقم (١٣)

بحوث ركزت على تحليل العرض والطلب لهيئة المحاسبة والراجعة

مكان وسنة النشر	عنوان البحث	اسم الباحث	الموقع
AR , 1979	The Demand for and supply of a Accounting Theories : The Market for Excuses.	Watts and Zimmerman	بحوث ركزت على تحليل العرض والطلب لهيئة المحاسبة والراجعة.
AJ , 1979 - 1980	The Market for public Accounting services : Demand, Supply and Regulation.	Benston	

AR = The Accounting Review.

AJ = Accounting Journal.

١٠ / ٢ / ٢ / ١٠ البحث الذى قدمه Watts and Zimmerman :

فى السنة التالية لقيام Watts and Zimmerman بنشر بحثهما الشهير عن النظرية الايجابية للمحاسبة والذى سبق الاشارة اليه ، قدما تحليلا جديدا ونوعية جديدة من بحوث المحاسبة المالية وهى النظر الى "المعلومات المحاسبية" و "النظريات المحاسبية" باعتبارهما سلعة اقتصادية لها تكلفة وعائد، وبالتالي لها طلب وعرض ولقد قاما الباحثان باستخدام التحليل الايجابى Positive Analysis لتحليل الظاهرة محل البحث ، وقاما باستخدام نظرية تكلفة الوكالة كأداة للبحث ، وفيما يلى تحليل لبحثهما :

اولا - الطلب على نظريات المحاسبة:

لقد قسم الباحثان الطلب على نظريات المحاسبة الى قسمين ، اولهما الطلب على نظريات المحاسبة فى ظل الاقتصاد غير المنظم وثانيهما الطلب على نظريات المحاسبة فى ظل الاقتصاد المنظم ، ويتلخص الطلب على نظريات المحاسبة فى ظل الاقتصاد غير المنظم فيما يلى :

أ - تدنية تكاليف الوكالة فى العقود القانونية (عقود الادارة العليا - عقود مراقبى الحسابات - عقود القروض والتسهيلات الائتمانية) حيث ان هذه التكاليف تختلف من وحدة اقتصادية إلى أخرى ، وفى نفس الوقت فإن الإدارة العليا لها حرية الإختيار من بين بدائل وطرق السياسات المحاسبية وكما سبق الذكر فان اختيار البدائل والطرق المحاسبية المناسبة لكل نوعية من العقود سيؤدى الى تدنية تكاليف الوكالة.

ب - رغبة ملاك الوحدات الاقتصادية فى استخدام نظريات المحاسبة للتنبؤ بآثار بدائل وطرق السياسات المحاسبية المختلفة على دالة هدف مراقب الحسابات ، كما أن مراقبى الحسابات ، لديهم الرغبة فى استخدام هذه النظريات لمعرفة كيف تستخدم الادارة العليا بدائل وطرق السياسات المحاسبية فى التأثير على تكاليف الوكالة.

ج - رغبة الادارة العليا فى استخدام نظريات المحاسبة لتحقيق دالة هدفها ، وذلك عن طريق استخدام بدائل وطرق السياسات المحاسبية فى الاقتصاد المنظم فيما يلى :

تعب المعلومات المحاسبية دورا رئيسيا فى انتقال الثروة بين الطوائف والمجموعات المختلفة ، تؤثر المعلومات المباشرة وغير المباشرة على الاجراءات السياسية . والفكرة هنا أن المشرع الاقتصادى والمشرع الضريبي يتدخل فى الزام الوحدات الاقتصادية

بالسياسات المحاسبية سواء الخاصة بالقياس المحاسبى أو الخاصة بالتقرير المحاسبى، ولقد ذكر الباحثان أن التأثير المباشر بالنسبة للولايات المتحدة يتمثل فى تدخل لجنة المبادلات والبورصة (SEC) وفى مصلحة الضرائب وفى عديد من اللجان الخاصة بالبنوك وشركات التأمين وغير ذلك . أما التأثير غير المباشرة فانه يتمثل فى استخدام الحكومة لنظريات المحاسبة فى الكثير من قراراتها مثل استخدامها فى تسعير منتجات صناعة المنافع العامة (الكهرباء - المياه - التليفونات - الغاز ...) ، وان الكونجرس الأمريكى - يستخدم هذه النظريات عند اصدار تشريعاته . ويرى الباحثان أن هذه النقطة لها انعكاس على سلوك الادارة العليا حيث يدفعهم الى اختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية التى تؤدى الى تلبية التكاليف التى يتحملونها أو تعظيم المنافع التى يحصلون عليها .

استخدام الحكومة لنظريات المحاسبة فى تقديم تبرير لقراراتها ، وفى نفس الوقت استخدام المعارضون لهذه النظريات فى تقديم تبرير لقراراتهم .

ثانيا - العرض فى نظريات المحاسبية :

لم يستطع الباحثان تحديد العرض فى نظريات المحاسبة تحديدا واضحا وخالصة بحثهم فى هذه النقطة ان العرض يتمثل فى مساهمة الباحثين فى نشر عدة بدائل لنظريات المحاسبة التى بدورها تؤدى الى وجود عدة بدائل وطرق للسياسات المحاسبية مما يؤدى الى جودة عالية للبدائل والطرق المحاسبية المختارة بواسطة الادارة والى وجود مدخلات ذات جودة عالية لاتخاذ القرارات .

ثالثا - آثار التشريعات الاقتصادية والضريبية على نظريات المحاسبة :

حاول الباحثان تحديد آثار التشريعات الاقتصادية والضريبية على نظريات المحاسبة ، ولقد اختار الباحثان ثلاثة انواع من التشريعات الأمريكية لبيان هذه الآثار أولهما القوانين الخاصة بالسكك الحديدية وثانيهما القوانين الخاصة بضرائب الدخل وثالثهما القوانين الخاصة بالقيمة السوقية لأسعار الاوراق المالية . فبالنسبة لآثار القوانين الخاصة بالسكك الحديدية أشار الباحثان الى أن كثيرا من مفكرى المحاسبة أشار الى دور قوانين السكك الحديدية فى تطوير نظريات المحاسبة ومن هؤلاء المفكرين Littleton الذى عزا تطوير سياسة مخصصات الاهلاك فى القرن التاسع عشر الى هذه القوانين ومن هذه القوانين التى ساهمت

في تطوير نظريات المحاسبة القوانين الانجليزية الخاصة بالسكك الحديدية التي صدرت في عام ١٨٤١ والقوانين التي صدرت في الولايات المتحدة في عام ١٨٥٠ وبالنسبة لآثار القوانين الخاصة بضرائب الدخل على نظرية المحاسبة ، تتضح هذا الآثار من اعتبار مخصصات الاهلاك من الاعباء الواجبة الخصم وليس من توزيعات صافى الربح. اما بالنسبة لآثار القوانين الخاصة بالقيمة السوقية للأوراق المالية ، فعلى سبيل المثال قانونى الاوراق المالية اللذين صدرا بالولايات المتحدة في عامى ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ أثرا على نظريات المحاسبة من ناحية الاهتمام بعدة نواحى منها الاهتمام بالتقرير المحاسبى والبحث عن مبادئ للمحاسبة.

البحث الذى نشره Benston :

قام Benston بتحليل الطلب والعرض لخدمات مهنة المحاسبة بطريقة تختلف عن ما فعله Watts and Zimmerman وفيما يلى ملخص تحليل Benston :

أولا - الطلب على خدمات المحاسبة :

قام Benston بتحليل الطلب على خدمات مهنة المحاسبة على اساس مستخدمى المعلومات المحاسبية.

أ- الطلب بواسطة الوحدات الاقتصادية التى لا تنفصل فيها الملكية عن الادارة ، ولقد وجد Benston أن هذا الطلب يتناسب تناسباً ايجابياً مع انشطتها وعدد العاملين بها، فكل من ملاك الوحدة الاقتصادية والعاملين بها يسعون إلى تحقيق داله هدفها، ولكن في هذه الحالة يتحمل ملاك الوحدة الاقتصادية تكلفة وكاله تتمثل في أى تدنية لصافى الربح. وبالتالي تقدم مهنة المحاسبة لملاك الوحدة الاقتصادية نوعين من الخدمات اولهما تصميم نظام رقابة وتقييم أداء، وثانيهما فحص ومراجعة التقارير المالية التى تعد بواسطة العاملين.

ب- الطلب بواسطة الوحدات الاقتصادية التى لا تنفصل فيها الملكية عن الادارة ولكن مع وجود مستثمرين آخرين، فى هذه الحالة يقوم المستثمرين الآخرين بعمل عقود قانونية مع المديرين حتى لا يسعى المديرين الى تحقيق داله هدفهم ، وتتضمن هذه العقود عادة بعض القيود على المديرين فى استخدامات أموالهم ، ويستخدم المديرين خدمات مهنة المحاسبة وخاصة فى وضع نظام مراقبة داخلية حتى يبرهنوا للمستثمرين الآخرين بأنهم تقاريرهم المالية غير مضللة وانهم يلتزمون بالعقود القانونية، كما يستخدم

المديرون نظام المراجعة الخارجية الذي يقدم به مراقب الحسابات.

ج- الطلب بواسطة الوحدات الاقتصادية التي تتفصل فيها الملكية عن الإدارة ، حيث يقوم النظام المحاسبي لمثل هذه الوحدات الوسائل الكفيلة لجذب المديرين الممتازين ، كما يساعد الإدارة العليا في هذه الوحدات في تعظيم دالة هدفها عن طريق تعظيم صافي الربح أو تعظيم القيمة السوقية لاسهمها في سوق الأوراق المالية.

د- الطلب على القوائم المالية التي تم اعتمادها بواسطة مراقبي الحسابات حيث أن القوائم المالية تكتسب ثقة ومصداقية وتطلب بواسطة عدة جهات مثل مصلحة الضرائب والبنوك وغير ذلك.

هـ- الطلب على القوائم المالية بواسطة الحكومة والطوائف الأخرى مثل المستهلكين وغيرهم وتستخدم المعلومات المحاسبية كمداخلات لكثير من القرارات الحكومية وغيرها.

ثانيا العرض في خدمات الحاسبة :

لقد وجد Benston أن عرض خدمات الحاسبة مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع عريض من الخدمات ومنها الخدمات الإدارية والاستشارية والفنية . كما أشار الباحث الى ان مكاتب الحاسبة والمراجعة الكبيرة تقدم عرضا أفضل للمعلومات الحاسبية. مما سبق يتضح أن هذا النوع من البحوث لم يلق الاهتمام الكاف من الباحثين ومازال في دور النمو والتطوير.

١٠ / ٣ / ٤ بحوث المرحلة الثالثة : خلاصة :

لقد تميزت هذه المرحلة بدخول بحوث الحاسبة المالية الى "العلمية" وذلك عن طريق استخدام النموذج الايجابي كنموذج بحث ، وكذلك باستخدام نظرية تكلفة الوكالة كأداة بحث، وتركزت بحوث هذه المرحلة في محاولات الباحثين لتقديم نظرية ايجابية لوضع واختيار السياسات الحاسبية .. وبالطبع لا يمكن الحكم الآن عن مدى نجاح أو فشل هؤلاء الباحثون في تطوير هذه النظرية حيث أن عمر هذه المحاولات لا تزيد على عشر سنوات، كما تركزت بحوث هذه المرحلة في البحث عن الآثار الاقتصادية للسياسات الحاسبية ، وأيضا لم تتضح الصورة الكاملة لهذه الآثار ، ولم يتفق المحاسبون حتى حول المقصود بالآثار الاقتصادية

للسيولسات المحاسبية ، وأخيرا ركزت هذه البحوث على العرض والطلب على المعلومات
الاحصائية وعلى المهنة ذاتها، وأيضا مازالت نوعية هذه البحوث فى دور النمو والاكتمال.
وخلص القول أن هذه المرحلة مازالت فى بدايتها وبالتالي فانه من الصعب تقييمها فى
هناك الوقت .

١١ - خلاصة البحث ونتائجه :

يعتقد الكثيرون أن المحاسبة فنا ، وأن تاريخها لا يمثل تطورا متكاملًا، ولكن الباحث
أثبت فى هذا البحث بالدليل العلمى أن تاريخ المحاسبة (المالية) لا يختلف عن تاريخ أى علم
آخر، ولقد اتسم التطور فى تاريخ المحاسبة المالية بالخصائص التالية :

١- ارتباط بحوث المحاسبة المالية بنماذج البحث العلمى ، فى المرحلة التى سبقت
عام ١٩٢٦ كانت المحاسبة وصفية بمعنى أنها كانت تهتم بتاريخ المحاسبة والمحاسبين
وهذا وضع طبيعى حيث كان المحاسبين يبحثون عن جذورهم التاريخية لكى يفخروا
بهذه الاصول بين اصحاب المهن الاخرى . وركزت بحوث المحاسبة فى هذه الفترة
على وصف ماهر موجود فعلا وبالتالي بدأت المحاسبة كمهنة أو كحرفة ، وأصحاب
المهن يركزون دائما على حل مشاكل مهنتهم . أما فى المرحلة الاولى من مراحل
تطور بحوث المحاسبة المالية (١٩٢٦ - ١٩٦٧) فقد انتقلت بحوث المحاسبة المالية من
التركيز على "الوصف" الى البحث عن "المثالية" و"الأفضلية" حيث تأثروا بالنظريات
الاقتصادية وخاصة نظرية الدخل ، كما استخدموا النموذج العيارى . لكن هؤلاء
الباحثون اغفلوا أن طبيعة المحاسبة تختلف عن طبيعة الاقتصاد ، كما أنهم لم
يركزوا فى البحث عن مقياس للأفضلية .. وكان هناك اصرار منهم على ضرورة
البحث عن أفضل مقابلة بين المصروفات والايرادات.. ورغم انتقال بحوث المحاسبة
المالية إلى المراحل الاخرى .. ولكن البحث مازال مستمرا عن أفضل مقابلة
للمصروفات والايرادات ، والحل - فى رأى الباحث - هو ربط ما يبحث عنه المحاسبون
بالظروف الاقتصادية المتغيرة ، بمعنى لا نستطيع البحث عن أفضل مقابلة بين
المصروفات والايرادات وفى نفس الوقت نتمسك بالتكلفة التاريخية وسياسة الحيطة
والحذر وغير ذلك. وفى المرحلة الثانية من مراحل تطور بحوث المحاسبة المالية انتقلت

من التركيز على الفن الى الاتجاه نحو العلم ، ففي هذه المرحلة بدأ الاهتمام بدراسة فلسفة المحاسبة وأهدافها واستخداماتها وتأثيرها على كثير من الظواهر الاقتصادية، ولم يكن سهلا على الباحثين اتباع هذا الاتجاه فقد هوجموا من فريق اصحاب حرفة المحاسبة وما زال الهجوم مستمرا ومن اهم معارضى هذا التطور Leopld Bernstein و Abraham Briloff ، وفي المرحلة الثالثة من مراحل تطور بحوث المحاسبة المالية قرب الباحثون ، وكانت هذه المرحلة مكملة للمرحلة الثانية ، وهكذا اقتربت المحاسبة نحو الواقعية وابتعدت عن المثالية.

ب-

ارتباط المحاسبة المالية منذ نشأتها بنظريات وأساليب علوم المعرفة الاخرى ، فالباحث في تاريخ المحاسبة منذ نشأتها يجد أنها ارتبطت بالرياضيات ، فنظرية القيد المزوج كانت أحد فصول كتاب في الرياضيات الذى أصدره Paciolo ، ومن الغريب أن ترتبط المحاسبة مرة ثانية بالرياضيات والاحصاء منذ بداية الستينات ، كما أصبح من المؤلفين الآن أن نجد مراجع كاملة تستخدم الأساليب الرياضية والاحصائية فى المحاسبة ، ولكن مما يجب ذكره أن ارتباط المحاسبة بالأساليب الرياضية والاحصائية عاد بشكل آخر وهو استخدام هذه الاساليب كأداة بحث فى بحوث المحاسبة المالية وغيرها من فروع المحاسبة، كما ارتبطت المحاسبة منذ عام ١٩٠٠ ميلادية بنظريات الاقتصاد وخاصة نظرية الدخل ، ولذا فان المحاسبين كانوا يستخدمون المصطلحات الاقتصادية مثل الدخل بدلا من الايراد، ومرة ثانية ارتبطت بحوث المحاسبة بنظريات الاقتصاد ويتمثل هذا الارتباط فى بروز علم جديد فى المحاسبة يطلق عليه " المحاسبة الاقتصادية " أو " المحاسبة القومية " ، وفى جمهورية مصر العربية ظهر هذا الاتجاه واضحا عندما شكلت لجنة لوضع النظام المحاسبى الموحد الذى حاول الجمع بين مفاهيم المحاسبين ومفاهيم الاقتصاديين ، كما ظهر هذا الاتجاه واضحا فى استخدام المحاسبين لبعض مفاهيم الاقتصاد مثل استخدامهم لمفهوم تكلفة الفرصة المضاعة والتكلفة الحدية والايراد الحدى والقيمة السوقية والقيمة المنتظر تحقيقها مستقبلا وغير ذلك من المفاهيم . ومنذ أواخر السبعينات استعان المحاسبين بأفكار آدم سميث فى نظرية المنفعة وبدأت بحوث المحاسبة المالية تتجه نحو استخدام نظرية تكلفة الوكالة فى تطوير وتفسير وتحليل والتنبؤ باختيار الادارة العليا للسياسات المحاسبية، كما استخدموا هذه النظرية فى تطوير نظرية ايجابية للمحاسبة . وحديثا استعانت بحوث المحاسبة المالية ببعض

نظريات علوم المعرفة الاخرى مثل نظريات التمويل ونظريات علم التنظيم ونظريات علم سلوك المنظمات وغير ذلك.

ج- لقد ساهم في تطوير بحوث المحاسبة المالية مفكرين من علوم المعرفة الاخرى ، ولقد أصبح شيئا مألوفاً أن نجد أن المجالات العلمية في المحاسبة تشمل كتاب من علوم الاقتصاد والتمويل والرياضيات وغيرهم .

د - لقد ساهم في تطوير بحوث المحاسبة المالية ظهور تكنولوجيا المعلومات الذي أدت الى ترشيد اقتصاديات البحوث.
وأخيراً يمكن النظر الى هذا البحث من عدة زوايا :

أولهما - باعتباره دراسة وتحليل وتفسير لتطور بحوث المحاسبة المالية في علاقتها بمناهج البحث العلمي.

ثانيهما - باعتباره وسيلة للتنبؤ بخصائص بحوث المحاسبة المالية في السنوات القادمة وهنا يتوقع الباحث :

أ- أن تتسم بحوث المحاسبة المالية بالواقعية وأن تبعد أكثر عن المثالية، وبالتالي سيزداد الاهتمام بدراسة مشاكل قطاع الاعمال في المجتمع.

ب- أن يزداد اعتماد بحوث المحاسبة المالية على استخدام مناهج البحث العلمي وخاصة النموذج الايجابي ونظرية تكلفة الوكالة، وبالتالي ستقترب المحاسبة نحو "العلمية" وتبعد أكثر عن "الفن".

ج- ستعتمد بحوث المحاسبة المالية أكثر على تطور تكنولوجيا المعلومات فهناك ما يطلق عليه الان ثورة في المعلومات التي لانقل في أهميتها عن الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر والتي ادت الي انتقال المجتمع العالمى من مرحلة الاقطاع الي مرحلة الرأسمالية.

د - أن يتم سد الفجوة بين بحوث المحاسبة المالية التي تنتشر في المجالات العلمية في العالم المتقدم وبحوث المحاسبة المالية التي تنتشر في المجالات العلمية في جمهورية مصر العربية.

ثالثهما - باعتباره دعوة للباحثين في مجال الحاسبة المالية لتطوير بحوثهم والبحث عن أدوات ووسائل بحث جديدة ، ويعتقد الباحث أن هذا البحث سيفتح آفاق واسعة للبحوث العلمية خاصة في المجالات التالية :

- أ - دراسة تطور بحوث فروع الحاسبة والمراجعة وعلاقتها بمناهج البحث العلمي .
- ب - استكمال نقاط البحوث التي لم تلق حتى الآن اهتماما من الباحثين.
- ج - محاولة دراسة "علمية الحاسبة" وكيفية تطويرها لكي تصل الى مستوى العلوم الطبيعية.
- د - تأصيل مهنة الحاسبة والمراجعة.

هوامش البحث

- (1) Funk & Wagnalls New Encyclopedia , 1 - A, Funk & Wagnalls, Inc., 1983 , P. 153.
- (2) Ibid P. 153.
- (٣) بالرغم من أن جمعية المحاسبين والمراجعين يقترب عمرها من خمسين عاما فان عدد اعضائها حتى نهاية عام ١٩٨٨ بلغ ١٤٨ زميلا وعضوا . كما أنها - حتى الآن - لم تقم بدور واضح في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.
- (٤) وصفت المحاسبة - هنا - باعتبارها علم - تجاوزا - حيث أنها بدأت فنا ويمكن القول أنها الآن - بدأت تقترب من العلم وتبعد عن الفن .
- (٥) دكتور حسين عامر شرف، " أطار النظرية العلمية في المحاسبة، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، السنة الثالثة ، العدد الثالث، ١٩٦٤ .
- (6) Hendriksen , Eldon S. "Accounting Theory", Richard D.Irwin, Inc. 1977, p. 34.
- (7) Foroughi, Tahirih K., "Some Aspects of Ancient Irania Accounting , "unpublished paper presented at the Third International Congress of Accounting Historian in London, England , August 16 - 18, 1980 , p.2.
- (٨) يود الباحث الاشارة الي أن هذا البحث يعتبر من البحوث المسحية المعروفة عالميا، ولا يقتصر نور الباحث علي تجميع المعلومات وتنسيقها ولكن أيضا يشمل دراسة انتقادية لتطور بحوث المحاسبة المالية ، وحجم البحث يتناسب مع طول فترة الدراسة التي تزيد علي ستين عاما، أن مثل هذا الحجم خاصية من خصائص هذا النوع من البحوث المسحية.
- (٩) سيتم التحقق من هذه الفروض عن طريق البحث المكتبي.
- (10) Ball, R., and Brown, P. "An Empirical Evaluation of Accounting Numbers", Journal of Accounting Research, Autumn, 1968 , pp.159-178.

(11) Watts, R.L. and Zimmerman , J.L. , "Towards a Positive Theory of The Determination of Accounting standards", *The Accounting Review*,1978,PP. 112-133.

(١٢) الاقسام الاول والثانى والثالث والرابع والخامس من هذا البحث هى مقدمة تاريخية عن المحاسبة كمهنة وكعلم وهدف البحث ومنهج البحث وفروض البحث وتنظيم البحث التوالى.

(١٣) المراجع الكاملة لهذا القسم منشورة فى المصادر العلمية للبحث.

(١٤) لقد ورد هذا الوصف فى المرجع التالى :

Beaver, William H., "Financial Reporting : An Accounting Revolution," Prentice-Hall, Contemporary in Accounting Series , 1981, P.

(15) Watts, R. and Zimmerman, J.L., "Positive Accounting Theory", Prentice-Hall, 1986, P.9.

(١٦) حصل الباحث على هذه المعلومات من المرجع التالى :

Chatfield, Michael, "The Accounting Reviews First Fifty Years , " *The Accounting Review*, Jan., 1975.

(١٧) يوجد حصر كامل للرسائل العلمية التى منحتها كلية التجارة ، جامعة القاهرة فى المرجع التالى:

كلية التجارة جامعة القاهرة، "العيد الماسى لكلية التجارة ١٩١١ / ١٩٨٦
الرسائل العلمية" مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

(18) Zimmerman , Jerold, "on the Statement on Accounting Theory and Theory Acceptance", American Accounting Association conference, 1980,p.10.

(19) Revisine, Lawrence, "Replacement cost Accounting", Contemporary Topics in Accounting Series, prentice-Hall Inc. , Englewood cliffs, N.J. 1973 p.3.

(20) Wats, R. and Zimmerman, J.L., "Positive Accounting Theory"; op. cit. , p.10.

(٢١) لقد أورد المرجع التالى مساهمة Littleton فى تطوير الفكر المحاسبى، كما ذكر كل البحوث والكتب الذى قام بنشرها من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٧٠ ، وقراءة هذه المجموعة من

البحوث يعطى لأى باحث انطباع بتطور بحوث المحاسبة في هذه الفترة :

Kathryn current Buckner, "Littleon's contribution to the Theory of Accountancy," Research Monograph N 62, publishing Services Division, School of Business Administration, George State university, 1975.

(22) American Accounting Association, "Statement on Accounting Theory and Theory Acceptance", AAA, 1977, p.6.

(23) Ibid, p.6.

(24) Ijiri, Yuji, "Theory of Accounting Measurement", AAA 1975, p. p. 9-10.

(25) Ibid, p. 10.

(26) American Accounting Association, "A Statement of Basic Accounting Theory , AAA 1966, p.1.

(27) American Accounting Association, "Statement on Accounting Theory and Theory Acceptance", op.cit,p.5.

(٢٨) دكتور حسين عامر شرف ، "اطار النظرية العلمية في المحاسبة" ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين للبحوث العلمية ، مرجع سابق .

(٢٩) دكتور حلمى محمود نمر ، " نحو نظرية للمحاسبة ومجال تطبيقها ، "بحوث فى نظرية المحاسبة" دار النهضة العربية ، ١٩٧١ .

(٣٠) دكتور محمد نصر الهوارى ، "دراسات فى نظرية المحاسبة" المطبعة الكمالية ، القاهرة ١٩٦٦ .

(31) Elhamy, Mohamed Adel, "A Framework for a General Theory of Accounting", Accounting, Management and Insurance Review, Faculty of Commerce, Cairo university, 1975.

(33) American Accounting Association, "Statement on Accounting Theory and Theory Acceptance," op.cit.,P.1.

(34) Ibid, PP. 1-2.

(35) Financial Accounting Standards Board, SFAC No 1,1978 p.21.

- (36) Briloff, Abraham J., "The Truth About Corporate Accounting", Harper & Row Publishers, New York, 1981, p.7.
- (37) The Accountants Index.
- (38) Guthrie, Edwin, "Payment of works", *The Accountant*, Feb. 1886.
- (39) Nicholson, Lee, "Interest should be included as part of the Cost", *The Journal of Accountancy*, March 1913, p.330.
- (40) American Institute of Accountants . "Report of special Committee on Interest in relation to cost", September 14, 1918, p. 110 (In AIA Year Book).

(٤١) هذه المعلومات واردة في المرجع التالي :

American Certified public Accountants, "Accounting Trends & Techniques : Annual Survey of Accounting practices followed in 600 stockholders Reports, AICPA, 1978, pp. 248-249.

(٤٢) الدليل على ذلك هو قيام الباحث باهداء هذا البحث الى رواد ومفكرى المحاسبة الاوائل.

(٤٣) لقد سبق الاشارة الي أن جمعية المحاسبة الأمريكية قامت بدراسة إنتهت فيها إلى أنه حتى الآن لا توجد نظرية واحدة للمحاسبة ، ولكن هناك عدة نظريات للمحاسبة.

- (44) Dykman , Thomas R. and Zeff, Stephen A. :The Decades of the Journal of Accounting Research", *Journal of Accounting Research*, 1982, p.22.

(٤٥) اختصار "Review" يشير الى *The Accounting Review*

(٤٦) اختصار "JAR" يشير الى *Journal of Accounting Research*

- (47) Fama, E.F., "Efficient Capital Markets : A Review of Theory and Empirical Evidence," *Journal of Finance* , May 1970.
- (48) Beaver, William H., "Financial Reporting : An Accounting Revolution," "Prenatice-Hall contemporary in Accounting series, 1981, p. 48.

(٤٩) المعلومات الكاملة عن المصادر العلمية لهذا القسم واردة في الجدول رقم (٤).

- (50) Foster, George, "Financial Statement Analysis", Prentice-Hall, New Jersey, 1978, p. 463.

- (51) Altman , Edward and McGough, T. D. , "Evaluation of Company as a Going Concern, " **The Journal of Accountancy**, December, 1874, pp. 50-57.
- (52) Beaver, William, "Market prices, Financial Ratios and the prediction of Failure, **Journal of Accounting Research**, Autum" 1968, pp.179-192.
- (53) Beaver, Ibid,P.182
- (54) Ketz, Edward " The effects of General price-Level adjustments on the predictive ability of Financial Ratios "**Journal of Accounting Research**, supplement 1978, pp.273-284.

(٥٥) المعلومات الكاملة للمصادر العلمية لهذا القسم وارده في الجدول رقم (٧).

(٥٦) حاول الباحث وضع اطار نظري للافلاس من النواحي الاقتصادية والقانونية والسلوكية والمحاسبية في المرجع التالي:

دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل، تحليل المعلومات المحاسبية لوحدة اقتصادية تم اعلان افلاسها قانونا وتحليل الادارة العليا لهذه الوحدة : دراسة نظرية وتطبيقية ، التجارة والتمويل كلية التجارة - جامعة طنطا و مرجع سابق.

- (57) Flesher, Dale and Flesher , Tonya, "Human Resource accounting in Mississippi Befor 1865, "**Accounting and Business Research**, Special Accounting History Issue, 1980 , p.124.
- (58) American Accounting Association, "Committee on Human Resource Accounting, **Accounting Review**, Supplement, 1974,p.123.
- (٥٩) المعلومات الكاملة للمصادر العلمية لهذا القسم وارده في الجدول رقم (٨).
- (60) R.G. Barry Corporation Resources information Tools, Unpublished work R.G. Barry Corporation, Columbus, ohio Dec. 1966.
- (61) Fishers, Irving, "**The Theory of Interest**" Macmillan co., New York , 1930.
- (62) Sudan, S. and Auerback, A. "A Scochastic Model for Human Resource Valuation, "**California Management Review**, Summer 1974.

- (63) American Accounting Association, "Committee on Human Resource Accounting "The Accounting Review, Supplement 1973.
- (64) Modigliani, F. and Miller , M., "The Cost of Capital, Corporate Finance and the Theory of investment , The American Economic Review, June 1958, pp.261-297.
- _ Modigliani, F. and Miller M. , " Corporate Income Taxes and the Cost Capital : A correction". The American Economic Review, June 1963 ,pp.433-443.
- (65) Kraus, A. And Litzenberger, R. , "A State preference Model of optimal Financial Leverage, "The Journal of Finance, Sep. 1973,pp. 911-922.
- (66) Miller ,M. , "Debt and Taxes "The Journal of Finance, May 1977, pp.261-275.
- (67) Haugen , R.A. and Sembet, L.W, "The Insignificance of Bankruptcy Costs to the Theory of the Firm, The Journal of Finance, May 1978,pp 383-394.
- (68) Pastena , Victor and Ronen, Joshua , "Some Hypotheses on the pattern of Managements Informal Disclosure , "Journal of Accounting Research Autumn 1979,pp.550-564.

(٦٩) دكتور محمد سليمان هدى، "مناهج البحث الاقتصادي" دار المعرفة الجامعية، سنة ١٩٨٩، ص ٢٨٣.

(٧٠) المرجع السابق، نفس الصفحة السابقة .

(٧١) المرجع السابق، ص ٣٥٥.

(٧٢) المرجع السابق نفس الصفحة السابقة.

(٧٣) ورد هذا القسم في المرجع التالي :

دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل ، "تحليل سلوك الادارة في اختيار السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الاسكندرية العدد الثاني المجلد الخامس والعشرون، ١٩٨٨، صفحتي ٤٣٢، ٤٣٣.

(٧٤) يشير الباحث هنا الى قصة قابيل وهابيل التي وردت في القرآن الكريم.

(75) Jensen, M. and Meckling, W., "Theory of the firm: Managerial Behavior , Agency Costs, and Ownership" *Journal of Financial Economics*, [Oct. 1976, pp. 305 - 360.

(٧٦) محمد بن أبي بكر الرازي، "مختار الصحاح" دار الكتاب العربي ١٩٨١ ص ٧٣٤.

(٧٧) المرجع السابق ص ٤٣٧.

(٧٨) السيد سابق، "فقه السنة"، الوكالة، الجزء الثالث دار التراث (ص ٢٢٦).

(٧٩) الامام محمد بن يوسف على بن محمد الشوكاني، نيل الاوطار : شرح منطقي الاخبار، باب الوكالة المجلد الثالث دار الفكر العربي ص ٢٦٩.

(٨٠) لقد خصص القانون المدني رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ (المعدل) الفصل الثالث منه للوكالة أركان الوكالة تتضمنها المواد من ٦٩٩ حتى ٧٢٠ آثار الوكالة تتضمنها المواد من ٧٠٣ حتى ٧١٣ وانتهاء الوكالة تتضمنها المواد من ٧١٤ حتى ٧١٧.

(٨١) دكتور جميل الشرقاوي، النظرية العامة للالتزام : الكتاب الأول، مصادر الالتزام دار النهضة العربية بدون تاريخ ص ٨٤، ص ١٠٢.

(٨٢) المرجع السابق ، ص ٨٤ ص ١٠٢.

83) Benston , George J., The Market for public Accounting Services: Demand , Supply and Regulation ". *The Accounting Journal*. Winter 1979-1980, p. 2.

(84) Namazi, Mohamed , "Theoretical Developments of principal -Agent Employment contract in Accounting :The State of the Art", *Journal of Accounting Literature*. Spring 1985, p.155.

(85) Eriksen , S. "The Issue of Management Discretion: An Explanation of Agency Theory" unpublished working paper 1983, p. 9.

(٨٦) انظر علي سبيل المثال:

دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل ، " نحو استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تطور نظرية ايجابية للحاسبة التجارية والتمويل ، المجله العلمية ، كلية التجارة جامعة طنطا العدد الثاني السنة الرابعة من ص ١٠٧ حتى ١٤٦.

(٨٧) انظر على سبيل المثال :

دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل، "تحليل المعلومات المحاسبية لوحدة اقتصادية تم اعلان افلاسها قانونا وتحليل سلوك الادارة العليا لهذه الوحدة : دراسة نظرية وتطبيقية، التجارة والتمويل، المجلة العلمية ، كلية التجارة جامعة طنطا العدد الاول ، السنة الثامنة ١٩٨٨ من ص ٩-٨٢.

(٨٨) انظر على سبيل المثال :

دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل "المشاكل الضريبية المعاصرة من وجهة نظر محاسب ، البحث الرابع، ١٩٨٨ ، من ص ٩٣ حتى ص ١١٧.

(89) Eriksen , E. "The issue of Management Discretion:

Eploration of Agency Theory , unpublished working paper 1983.

(٩٠) دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل ، "تحليل سلوك الادارة العليا فى اختيار السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة" ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - كلية التجارة جامعة الاسكندرية مرجع سابق من ص ٤٣٥ حتى ص ٤٣٧.

(٩١) دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل، نحو استخدام نظرية تكلفة الوكالة فى تطوير نظرية ايجابية للمحاسبة" مرجع سابق.

(92) Ross, S. The American Economic Review May 1973 p.134.

(93) Moharam, Z. "Optimal Performance and Incentve contracts in a Multidivisional Firm : An Agency theory approach", unpublished ph.D Dissertation, University of Florida, 1983 ,p.16.

(94) Kaplan , R., "Advanced Management Accounting." Englewood cliffs , N.J. , prentice- Hall Inc.,1981.

(٩٥) المثال على ذلك هو عدم مقدرة المساهمين (باعتبارهم أصلاء) على ملاحظة الادارة العليا (الوكيل) وبالتالي تقوم الجمعية العامة للمساهمين بتعيين مراقب الحسابات الذي يترتب على تعيينه تكلفة مراقبة.

(96) Harris, M. and Raviv, A. "Some Results on Incentive Contracts with Applications to Education and Employment Health ,Insurance and Law Enforcement , "The American Economic Review March 1980.

- (97) Moharam, Z., "Optimal performance and Incentive contracts in a Maultidivisional Firm : An Agency Theory Approach", op. cit p.16.
- (98) Beaver, william H. , "Finanacial Reporting : An Accounting Revolution", "op.cit ,p.42.

(٩٩) نظم القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ العلاقة بين مراقب أو مراقبي الحسابات والادارة العليا والمساهمين في المواد من ١.٣ حتى ١.٩ كما نظمت اللائحة التنفيذية هذه العلاقة في المواد من ٢٦٤ حتى ٢٧٠.

(١٠٠) نظمت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ العلاقة بين جماعة حملة السندات والادارة العليا والجمعية العامة للمساهمين في المواد من ١٧٣ حتى ١٨٤.

(١٠١) نظم القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ (بشأن الشركات العاملة في مجال تلقى الاموال لاستثمارها). ولائحته التنفيذية العلاقة بين المساهمين والمودعين.

- (102) Baxter, N. , "Leverage, Risk of Ruin, and the Cost of Capital", The Journal of Finance, Sep. 1967.

(١٠٢) دكتور محمد عادل الهامى "محاسبة التكاليف الفعلية : الاسس العلمية والعملية" مكتبة عين شمس ص ٣٣.

(١٠٤) لقد كان للمفكر Demski الفضل الكبير في الكشف عن أهمية المعلومات المحاسبية كسلعة اقتصادية وأهمية تحليلها واستخداماتها واقد أصدر بحثا قيما في هذا الموضوع وهو المرجع التالي:

Demski, J.S., "Information Analysis", Reading . Mass : Addison - Wesleg Publishing Co. 1978.

- (105) Watts and Zimmermans, " Positive Accounting Theory". opcit , P 7.

(١٠٦) ورد هذا الشكل التخطيطي وهذا التحليل في المرجع التالي:

دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل ، " استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تطوير نظرية ايجابية للمحاسبة التجارة والتمويل كلية التجارة جامعة طنطا ، مرجع سابق ص ١٢٨ ض ١٣١.

(١٠٧) راجع على سبيل المثال :

دكتور زكريا محمد الصادق اسمعيل "حو استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تطوير نظرية ايجابية للمحاسبة"، التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا ، مرجع سابق من ص ١٣٢ حتى ص ١٤١ .

- (108) Zimijewski, Mark and Hagerman , Robert, "An Income Strategy to the positive Theory of Accounting Standard Setting/ Choice:, **Journal of Accounting and Economics**, 1981,p.131.
- (109) Beaver, William H. "Financial Reporting : An Accounting Revolution" op.cit pp.15-17.
- (110) Ibid p.170.
- (111) Ibid p.170.
- (112) Financial Accounting standards Boards "Economic Consequences of financial Accounting Standards : Selected papers" **Research Report FASB**, July 1978.
- (113) Financial Accounting Standards Board, "The Economic Effects on Lessees of FASB Statement No13 Accounting for Leases, "Research Report, A Rashad Abdel-Khalik, Principal Researcher,.
- (114) Winne Dary 11 N. "The potential Effect of Alternative Accounting Measures on public Policy and Resources Allocation" , in"**Economic Consequences of Financial Accounting Standards " Op. Cit p.3.**

المصادر العلمية للبحث

أولا مصادر علمية باللغة العربية :

- السيد سابق ، " فقه السنة " الجزء الثالث ، باب الوكالة ، مكتبة التراث .
- دكتور جميل الشرقاوى ، " النظرية العامة للالتزام ، الكتاب الاول : مصادر الالتزام دار النهضة العربية .
- دكتور حسين عامر شرف ، " اطار النظرية العلمية فى المحاسبة . مجلة المحاسبة والادارة والتأمين للبحوث العلمية ، كلية التجارة جامعة القاهرة السنة الثالثة ، العدد الثالث ١٩٦٤ .
- دكتور حلمى محمود نمر " نحو نظرية للمحاسبة ومجال تطبيقها " بحوث فى نظرية المحاسبة " دار النهضة العربية ١٩٧١ .
- دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل ، " المشاكل الضريبية المعاصرة من وجهة نظر محاسب " ١٩٨٨ .
- دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل تحليل سلوك الادارة العليا فى اختيار السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الاسكندرية المجلد ٢٥ - العدد ٢ - ١٩٨٨ .
- دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل ، تحليل المعلومات المحاسبية لوحدية اقتصادية تم اعلان افلاسها قانونا وتحليل سلوك الادارة العليا لهذه الوحدة : دراسة نظرية وتطبيقية ، التجارة والتمويل ، المجلة العلمية - كلية التجارة ، جامعة طنطا العدد الاول - السنة الثامنة ١٩٨٨ .
- دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل ، " نحو استخدام نظرية تكلفة الوكالة فى تطوير ايجابية للمحاسبة ، التجارة والتمويل ، المجلة العلمية - كلية التجارة جامعة طنطا ، العدد الثاني السنة الرابعة ١٩٨٤ .
- دكتور عمر السيد حسنين ، " تطور الفكر المحاسبى " دار الجامعات المصرية ١٩٦٨ .

العلمية مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٦ :

- محمد بن أبى بكر الرازى ، "مختار الصحاح" دار الكتاب العربى ١٩٨١
- دكتور محمد سليمان هدى و، "مناهج البحث الاقتصادى" ، دار المعرفة الجامعية ،
١٩٨٩
- دكتور محمد عادل الهامى "محاسبة التكاليف الفعلية" ، الاسس العلمية مكتبة عين
شمس
- دكتور محمد نصر الهوارى "دراسات فى نظرية المحاسبة" المطبعة الكمالية القاهرة
١٩٦٦
- الامام محمد بن على محمد الشوكانى "نيل الاوطار : شرح منتقى الاخبار من احاديث
سيد الاخبار" المجلد الثالث، الجزء الخامس دار الفكر العربى ١٩٨١

ثانيا - مصادر علمية باللغة الانجليزية :

- Altman, Edward, "Financial Ratio, Discriminant Analysis and the prediction of Corporate Bankruptcy, "The Journal of Finance , Sep. 1968.
- American Accounting Association, "Statement on Accounting Theory and Theory Acceptance, AAA, 1977
- American Accounting Association, Committee on Human Resource Accounting, The Accounting Review, Supplement, 1974.
- American Accounting Association, Committee on Human Resource Accounting, The Accounting Review, Supplement, 1973.
- American Accounting Association, A Statement of Basic Accounting Theory, AAA, 1966.
- American Certified Public Accountants, " Accounting Trends & Technique: Annual Survey of Accounting Practices Followed in 600 Stockholders Reports, " AICPA, 1978.
- American Institute of Accountants, Report of Special committee on Interest in relation to cost", Sep.14, 1918. (In AIA year Book).
- Antle, Rick and Smith, Abbie, "The Relation Between Executive Compensation and Financial Accounting Data", unpublished paper, August 1983.
- Atkinson, A., "Standard Setting in an Agency", Management Science, Sep.1978.

- Ball, R. and Foster, G., "Corporate Financial Statements : A Review of Empirical Research Methodologies", **Journal of Accounting Research**, Supplement 1982,pp.161-234.
- Ball,R., and Brown, p., An Empirical Evaluation of Accounting Numbers, "**Journal of Accounting Research**, Autumn.1968,pp.,159-178.
- Beaver, William h., "**Financial Reporting : An Accounting Revolution**", Prentice-Hall, Contemporary in Accounting Series, 1981.
- Beaver, William," Financial Ratios as Predictors of failure," **Journal of Accounting Research**, Supplement 1966,pp. 71-111.
- Benston, George J., " The Market for public Accounting Services : Demand, Supply and Regulation", "**The Accounting Journal**, Winter 1979-1980.
- Blum, M., " Failing Company Discriminant Analysis", **Journal of Accounting Research**, Spring 1978,pp. 1-25.
- Briloff , Abraham J. " **The Truth About Corporate Accounting**", Harper & Raw publishers , New York, 1981.
- Brown, Richard, " **A History of Accounting and Accountants**," New York : Reissued by Augustus M. Kelly Publishers, 1968. Originally issued: London: Frank Cass and Company Limited, 1905.
- Canning, J.B., " **The Economics of Accountancy** ", The Ronald Press Company, New York, 1929.
- Chatfield, Michael, " The Accounting Reviews First Fifty Years ", **The Accounting Review**, Jan. 1975, pp. 1-6.
- Daley, L. and Vigeland, R., " The Effects of Dept Covenants and Political Costs on the Choice of Accounting Methods: The Case of Accounting for R & D Costs, " **Journal of Accounting and Economics**, 1983,pp.195-211.
- Deakin, Edward, " A Dis criminant Analysis of Predictors of Business Failare , **Journal of Accounting Research** , Spring 1972,pp. 167-179.
- Demski, J.S., "**Information Analysis** ", Reading. Mass : Addisonwesley publishing Co., 1978.
- Dyckman, Thomas R. and Zeff, Stephen A.,"The Decades of the Journal of Accounting Research", **Journal of Accounting Research.**, 1982.
- Edwards, E. and Ball , P., " **The theory and Measurement of Business Income**", university of California press, Berkely,1961.
- El-Hamy , Mohamed Adel, " A Framework for a General Theory of Accounting", **Accounting, Management and Insurance Review**, Faculty of Commerce, Cairo university,1975.

- Fama ,F., "Agency problems and the Theory of the firm" , **Journal of Political Economy**, April 1980,pp. 188-307.
- Fama,E.F." Efficient Capital Markets : AReview of Theory and Empirical Evidence", **Journal of Finance**, May 1970,pp. 383-417.
- Financial Accounting Standards Boards "**Objective of Financial Reporting by Business Enterprises**", "Statement of Financial Accounting Concepts N^o. 1, Nov.1978.
- Financial Accounting Standards Board, "Economic Consequences of financial Accounting Standards : Selected papers", Research Report, FASB, July,1978.
- Fishers, Irving, "**The Theory of Interest**", Macmillan Co., New York, 1930.
- Flesher, Dale and Flesher, Tonya, " Human Resource Accounting in Mississipi before 1865, **Accounting and Business Research**, Special Accounting History Issue, 1980.
- Froughi, Tahirih K., " Some Aspects of Ancient Iranian Accounting," unpublished paper presented at the third International Congress of Accounting Historian in London, England, August 16-18,1980.
- Foster , Georges, " **Financial Statement Analysis**", Prentice-Hall, New Jersey, 1978,p.463.
- Fox, R., "Agency Theory : A New Pespective," **Management Accounting**, Feb. 1984.
- Funk & Wagnalls New Encyclopedia, 1 - A Funk & Wagnalls , Inc.,1982.
- Guthrie , Edwin , " Payment of Interst on Capital during construction of works ," **The Accountant**, Feb.1886.
- Hagerman, Robert and Zamijewski, Mark, " Some Economic Determinants of Accounting Policy Choice", **Journal of Accounting and Economics**, 1979, pp. 141-161.
- Heck, Louis J and Bremser , Wayne G., "Six Decades of the Accounting Review : A Summary of Author and Institutional Contributors", **The Accounting Review**, Oct. 1986,pp.735-739.
- Hendriksen, Eldon S., " **Accounting Theory** ", Richard D. Irwin, Inc.,1977.
- Ijiri, Yuji, "**Theory of Accounting Measurement**", Studies in Accounting Resears N^o. 10.AAA,1975.
- Jensen, M. and Meckling , W., "Theory of the Firm : Managerial Behavior, Agency Costs , and Ownership Structure" ,**The Journal of Financial Economics**, Oct. 1976.
- Kaplan, R., "**Advanced Management Accounting**," Pretic-Hall Inc., Englewood Cliffs, N.Y. ,1981.
- Kathryn Current Buckner," **Littletons Contributions to the Theory of Accountancy**", Research Monograph N^o. 62 ,publishing Services Divisions , School of Business Administration, George State university, 1975.

- Kaus, A., and Litzenberger, "A State-preference Model of optimal Financial Leverage," *The Journal of Finance*, Sep. 1973, pp. 911-922.
- Kester, Roy B., "Accounting Theory and Practice", volume I, Second Edition, The Ronald press Company, NY, 1922.
- Ketz, Edward, "The Effects of General Price-Level Adjustments on the predictive Ability of Financial Ratios," *Journal of Accounting Research*, Supplement 1978, p.p.273-284.
- Kim, Wi, and Screncsec, Eric, "Agency costs of Dept. and Corporate capital Structure : An Empirical Study Based on Ownership Structures," Working paper, Brauch College, Oct. 1982.
- Krause, A. and Litzenberger, R., "A State-Preference Model of Optimal Financial Leverage", *Journal of Finance*, Sep. pp. 911-922.
- MacNeal, K., "Truth in Accounting", university of pennsylvania, Philadelphia, 1939.
- Miller, Merton and Scholes, Myton, "Executive Compensation, Taxes, and Incentives," in *Financial Economics : Essays in Honor Paul Cootner*, Edit by William Sharpe and Cathryn Cootner, prentice-Hall, N.J., 1982.
- Miller, M. "Dept and Taxes," " *The Journal of Finance* .May 1977.
- Modigliani, F. and Miller, M., "Corporate Income Taxes and the Cost of Capital : A correction", *The American Economic Review*, June 1963.
- Modigliani, F. and Miller, M., "The Cost of Capital, Corporate Finance, and the Theory of Investment," *The American Economic Review*, June 1958.
- Moharam, Z. "Optimal performances and Incentive Contracts in a Multidivisional firm : Agency Theory Approach", unpublished ph. D Dissertation, university of florida, 1983.
- Namazi, M., Theoretical Developments of Principal -Agent Employment Contract in Accounting : The State of the Art " *Journal of Accounting Literature*, Spring 1985.
- Nicholson, Lee, "Interest Should be Included as part of the cost" *The Journal of Accountancy*, March 1913, pp. 330-334.
- Paton, W.A., "Accounting Theory with Special Reference to the Corporate Enterprise", Accounting studies press Ltd., 1922, Reprinted. 1962.
- Paton, W.A. and Littleton, A.C., "An Introduction to Corporate Accounting Standards", AAA, 1940.
- Pastena, Victor, Ronen, Joshua, "Some Hypotheses on the pattern of Management informal Disclosure", *Journal of Accounting Research*, Autumn, 1979.
- R.G. Barry Corporation, Human Resources Information Tools, unpublished Work, R.G. Barry Corporation, Columbus, Ohio, Dec. 1973.

- Revisine, Lawrence , " **Replacement Cost Accounting** " ,
Contempotavy Topics in Accounting Series ,Prentice- Hall Inc.,
Englewood Cliffs , N.J.,1973.
- Scott, James, " **A Theory of Optimal Capital Structure** " **The Bell Journal
of Economics** , Spring 1976, pp. 35-54.
- Sells, Elijah W., " **The Accounting profession : Its Demands and Its Future**
" , **The Journal of Accountancy**, Nov. 1915.
- Sells, E.W., " **The Accountant of 1917** " , " **The Journal of
Accountancy**, Feb. 1907.
- Sterrett , J.E. , " **The Present position and probable Development of
Accountancy as a Profession** , " **The Journal of
Accountancy**, Nov 1909.
- Sterrett ,J.E. **Education of a certified public Accountant** " , **The Journal of
Accountancy** , Nov. 1905.
- Sterling , Robert, " **Toward a sience of Accounting** " , **Financial Analysis
Journal** , Sep, Oct. 1975.
- US, Senate, Subcommittee on Reports, Accounting and Management of the
Committee on Government Operations, " **The Accounting
Establishment : A Staff Study** " , washington , D.C.,
1975.
- Watts, R. and Zimmerman , J.L. " **Positive Accounting Theory**".
Prendice-Hall, 1986.
- Watts, R. and Zimmerman, J.L. ' **The Demand and Supply of Accounting
Theories : The Market for Excuses** " **The Accounting
Review**, April,1979.
- Watts, R.L. and Zimmerman ,J.L. "Towards a positive Theory of the
Determination of Accounting Standards, " **The Accounting
Review** , Jan,1978,pp. 112-133.
- Wilcox, Jarrod W., " **APrediction of Business Failure using Accounting
Data** " , **The Journal of Accounting Research**, Supplement
1973, pp. 163- 190.
- Wilcox , Jarrod W., " **A Simple Theory of Financial Ratios as Predictors of
Failure** " , **The Journal of Accounting Research**, Autumn
1971,pp.389-395.
- Zimmerman, Jerold I, " **Political Costs , Taxex, and Firm Size** " ,
unpublished paper , Sep. 1982.
- Zimmerman, Jerold , " **On the Statement on Accounting Theory and
Theory Acceptance** ," American Accounting Association
Conference, 1980.
- Zamijewski, Mark and Hagerman , Robert , " **An Income Strategy to the
positive Theory of Accounting Standard Setting / Choice** " ,
Journal of Accounting and Economics, 1981, pp.
129-149.